جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية

إعداد
لبنى علي حسن دار سلامة

إشراف
د. عثمان عثمان

قدمت هذه الاطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2013م

الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية

إعداد

لبنى علي حسن دار سلامة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/7/2م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى فلسطين؛ أرضاً وشعباً، أملاً في حريَّة وشمسٍ جديدة...

إلى أبي وأمي، عرفاناً بفضلهما وحنانهما ، وجميل دعائهما...

وإلى قمر دنياي وضوء دربي ونبراس حياتي : زوجي معتصم، شكراناً واعتزازاً بنبيل صبره ومؤازرته..

وإلى عصفورتي الأميرة ونسمة الحب وشقيقة الروح : إبنتي جنى.

وإلى دنيا أملي ووعدي: إخوتي وأخواتي، ابتهاجاً بهم وازدهاءً بروحهم المشمسة.

وإلى عنوان محبتي الكبيرة : عمتي أم جمال

وإلى روح الأخوال رحمهما اللّه؛ محمد أبوعليا، وناصر بكر.

وإلى شهدائنا الأبرار الأكرم منا جميعاً ، في مقعد صدق عند مليك مقتدر

وأسرانا البواسل، في صمودهم وعنفوانهم الوطني، وأخصّ بالذكر أخي الأسير منتصر.

وإلى كل من آزرني وساندني من الأقارب والأصدقاء.

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد الأكاديمي،

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للدكتور الفاضل المشرف عثمان عثمان، بسبب عنايته وإرشاده وسعة صدره حتى إتمام هذا العمل المتواضع.

وإلى من نهلت من معرفتهم وعلمهم الأساتذة: الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم، الدكتور نايف أبو خلف، الدكتور رائد نعيرات، الدكتور مسعود اغبارية.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
.0	**مقدمة الدراسة ومنهجيتها**	**1**
1.0	المقدمة	2
2.0	مشكلة الدراسة	5
3.0	أسئلة الدراسة	6
4.0	فرضية الدراسة	7
5.0	أهمية الدراسة	7
6.0	أهداف الدراسة	8
7.0	منهجية الدراسة	8
8.0	حدود الدراسة	9
9.0	أدبيات الدراسة	9
10.0	الصعوبات التي واجهت الباحثة	12
.1	**الإطار النظري: الربيع العربي: مفهومه وخصائصه ودوافعه وخلفياته: (الثورة المصرية نموذجاً)**	**13**
1.1	معنى التحوّل الثوري	14
1.1.1	مفهوم التحوّل (Tranformation) لغةً	14
2.1.1	مفهوم التحول الثوري اصطلاحاً	15
2.1	المفهوم الفلسفي للثورة	19
3.1	خصائص الثورة المصرية	21
4.1	دوافع التحولات الثورية في دول الربيع العربي، وخلفياته	23
1.4.1	الدّوافع والخلفيات السياسية	23
2.4.1	الدوافع والخلفيات الاجتماعية	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.4.1	الدوافع والخلفيات الاقتصادية	26
4.4.1	العامل النفسي	27
5.4.1	العامل الخارجي	29
5.1	الثورة المصرية نموذجاً	30
1.5.1	الموقف الرسمي المصري من مجريات الثورة المصرية والعلاقات مع إسرائيل	34
2.5.1	الموقف غير الرسمي	36
1.2.5.1	حزب الحرية والعدالة	36
2.2.5.1	حركة كفاية	40
3.2.5.1	حركة شباب 6 إبريل	41
4.2.5.1	موقف حزب الوفد	42
5.2.5.1	موقف حزب مصر القوية	42
6.2.5.1	الموقف السلفي	44
7.2.5.1	التيار الشعبي	46
8.2.5.1	أحزاب الفلول	48
3.5.1	موقف وسائل الإعلام المصرية	51
.2	**الرؤية الإسرائيلية للواقع المصري قبل اندلاع ثورة 25 يناير، وبعدها**	**54**
1.2	الموقف الإسرائيلي من الحكومات المصرية المتعاقبة	55
2.2	الموقفان الإسرائيلي والمصري من مبادرة روجرز	57
3.2	الموقف الإسرائيلي من وساطة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر	59
4.2	الرؤية الإسرائيلية لاتفاق السلام (كامب ديفيد) 1979	60
5.2	أهمية اتفاق السلام لإسرائيل	61
6.2	الموقف الإسرائيلي من إجراء تعديلات على اتفاق السلام	62
7.2	أثر اتفاقية كامب ديفيد على الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي	63
8.2	موقف إسرائيل من حكومة مبارك 1981-2011	66

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.8.2	الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي في عهد مبارك	66
2.8.2	الموقف المصري من الحصار الإسرائيلي والغربي لقطاع غزة	68
.3	**الدور الاستراتيجي لإسرائيل في تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية**	**73**
.4	**الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر**	**73**
1.4	موقف المؤسسة الرسمية الإسرائيلية من الثورة المصرية	87
2.4	الموقف الحزبي الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر	100
1.2.4	حزب الليكود (Likud Party)	100
2.2.4	حزب كاديما (Kadima party)	101
3.2.4	حزب العمل	101
4.2.4	إسرائيل بيتنا (Israel Bytona)	102
5.2.4	حركة شاس (Shas party)	103
6.2.4	الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948	103
3.4	موقف مراكز الأبحاث الإسرائيلية من الثورة المصرية	105
4.4	موقف المؤسسة الإعلامية في إسرائيل	125
.5	**الرؤية الإسرائيلية لتبعات نشوء نظام مصري جديد على الصراع العربي الإسرائيلي**	**141**
1.5	رؤية إسرائيل لاستعادة السيادة المصرية على سيناء وعلى الحدود مع غزة	145
2.5	رؤية إسرائيل للدور المصري في الشأن الفلسطيني على خلفية التحول الثوري في مصر	148
1.2.5	الرؤية الإسرائيلية للمصالحة الفلسطينية	148
2.2.5	الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية بعد ثورة 25 يناير	152
3.2.5	رؤية إسرائيل للموقف المصري من السياسات العدوانية والتوسعية الإسرائيلية	157
3.5	رؤية إسرائيل لتعزيز التقارب المصري-التركي-الإيراني	161
4.5	التحديات والمخاطر التي تواجه إسرائيل بفعل التحول الثوري في مصر	168

الرقم	الموضوع	الصفحة
.6	**مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل**	**171**
1.6	آفاق عملية السلام في ظل مصر الثورة	173
2.6	المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية	175
1.2.6	المستوى السياسي	175
2.2.6	المستوى الاقتصادي	176
3.2.6	المستوى الأمني	178
	النتائج والتوصيات	**182**
	قائمة المصادر والمراجع	**186**
	Abstract	**b**

الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية

إعداد

لبنى علي حسن دار سلامة

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

تبحث هذه الدراسة في ماهية الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، الذي بدا موقفاً مرتبكاً وقلقاً جراء الثورة المصرية التي أسقطت نظام مبارك، وهو النظام الذي وصفه قادة إسرائيليون، بأنه أهم كنوز إسرائيل في الشرق الأوسط، وأهم أصدقائها وحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة. وأوضحت الدراسة مدى التخوف الإسرائيلي على مستقبل اتفاقية كامب ديفيد، في ظلّ نشوء نظام مصري جديد، قادر على التخلص من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، –وهي (أي التبعية) التي ضمنت سلامة استمرار العلاقات مع إسرائيل طوال العقود الثلاثة المنصرمة بفعل المساعدات الأمريكية المشروطة–، وبالتالي تحديد شكل العلاقة مع إسرائيل، إن لم نقل إنهاءها.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة الموقف الإسرائيلي من ثورة مصر، هذا الموقف الذي تم تقصّيه بدقة وحذر، وتساءلت الدراسة عن إمكانية نجاح ثورة مصر في تغيير أُسس العلاقات وقواعد اللّعبة السياسية، تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل والغرب. وقد افترضت الدراسة أن يؤدّي التحول الثوري في مصر إلى إحداث تغييرات تأتي لصالح القضية الفلسطينية، وعلى حساب سيطرة إسرائيل والغرب وهيمنتهما على المنطقة العربية الإسلامية. كما أن صعود التيارات الإسلامية للسلطة في مصر ومشاركتها في الحياة السياسية، من شأنه أن يؤثر سلباً على اتفاق السّلام بين مصر وإسرائيل، وإيجاباً على العلاقات مع الجانب الفلسطيني، وبخاصة مع حركة حماس.

واستندت الباحثة إلى المنهج التحليلي التاريخي في تقديم وصف تاريخي مختصر للرؤية الإسرائيلية للواقع المصري قبل ثورة 25 يناير. كما سلكت الباحثة المنهج الوصفي في وصف

الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، وكذلك الدور الإسرائيلي في محاولة إخماد الثورة وتجييرها لصالح إسرائيل. وأخيراً اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي، الذي مكنها من تحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة ونقدها.

وعالجت الدراسة في الفصل الأول الإطار المفاهيمي النظري؛ إذ صاغت الباحثة تعريفاً اصطلاحياً لمفهوم التحول الثوري، وهو انتقال فجائي ومتسارع من حال قائمة إلى أخرى جديدة مختلفة تماماً، هدفه قلب وتغيير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الرّاهن، واستبداله بوضع آخر يقوده نظام ثوري تُنتجه الثورة، التي تمنح مؤسسات الدولة الوليدة شرعيةً ثوريةً أصيلةً كفلها لها ذلك الانتقال. كما أوردت الباحثة خلال هذا الجزء دوافع وعوامل وخلفيات الثورة المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والخارجية. وكما تضمن الخصائص والسمات التي امتازت بها الثورة المصرية. وقد أوردت الباحثة المواقف الرسمية والحزبية والإعلامية في مصر من الثورة.

وتطرقت الباحثة في الفصل الثالث إلى احتمال تأثر الدور الإسرائيلي في خدمة المصالح الغربية في المنطقة جراء التحول الثوري في مصر وبلدان عربية أخرى.

وقدّمت الباحثة شرحاً تفصيلياً للرؤية الإسرائيلية لتبعات نشوء نظام مصري جديد على الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بشقي القضية الفلسطينية؛ عمليتي المصالحة والتسوية، ولاحتمالات تشكيل محور شرق أوسطي جديد، يؤهل مصر لاستعادة دورها الإقليمي الفاعل في المنطقة، الذي فقدته بفعل صلحها مع إسرائيل.

كما استشرفت الدراسة مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتنبأت بآفاق عملية التسوية في ظل التحول الثوري في مصر على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستتأثر بشكل سلبي، بخاصة في حال تأثر العلاقات المصرية الأمريكية، وتخلّص مصر من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، وقدرتها على تحقيق حلمها المستطاع والمتمثل باستقلال القرار المصري والإرادة الحرة.

0. مقدمة الدراسة ومنهجيتها

0. مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.0 المقدمة

تعتبر الثورة التي اندلعت في تونس في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر عام2010، وامتدت إلى أكثر من قطر عربي، إحدى أهم القضايا التي حظيت باهتمام دولي وإقليمي وعربي، تزايد في بداية العام 2011، لدرجة أن الكاتب السوري ورئيس المجلس السوري الانتقالي سابقاً برهان غليون وصفها بأنها "أكبر من ثورة ديمقراطية"[1]. ومنذ اندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير عام 2011، والثورة السورية في الخامس عشر من آذار/مارس من العام نفسه، بدأت ملامح سياسية جديدة ترتسم في منطقة الشرق الأوسط، وظهرت سيناريوهات متعددة، تستوجب تغيير السياسات والمواقف الدولية مع البلدان العربية، التي شهدت ثورات مماثلة، كاليمن وسوريا وليبيا وتونس والبحرين بعامة، ومع جمهورية مصر العربية بخاصة، وذلك لما لمصر من ثقل ووزن سياسيين في الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة لمكانتها الرياديّة، وحضورها القوي في قضايا المنطقة، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد بدت (إسرائيل)* –التي لم تنجح في تقدير إمكانية اندلاع الثورات– من أكثر دول العالم اهتماماً بما ستؤول إليه أحداث تلك الثورات، خصوصاً في ما يتعلق بمصر، التي ربطتها بها علاقات سلام متميزة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد في السادس والعشرين من آذار/مارس عام 1979[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى التخوف الإسرائيلي من تجميد تلك الاتفاقية أو وقف العمل بها، وما قد ينشأ عن ذلك من آثار سلبية، قد تنعكس على إسرائيل في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، خاصة بعد إجبار الرئيس السابق حسني مبارك – الذي كان يعتبر من

---

1 غليون، برهان، ***"الولادة الجديدة للعالم العربي"***. **مجلة الدراسات الفلسطينية** (ع 86، ربيع2011)، ص8

*لأن الباحثة لا تعترف بالوجود الشرعي والقانوني لدولة إسرائيل، فقد تم وضع اسم إسرائيل في هذه الفقرة بين قوسين هلاليين، ولعدم تشويه الصورة الجمالية لبقية صفحات الدراسة، فسيتم استخدام اسم إسرائيل دون أقواس.

2 ديان، موشيه، **شهادة شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية**، ترجمة رضوان أبو عياش، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر 1982، ص147

أقوى أصدقاء وحلفاء أمريكا وإسرائيل في المنطقة العربية – على التنحي من جهة، وفوز الإسلاميين وحصولهم على أغلبية أعضاء السلطة التشريعية المصرية (مجلس الشورى ومجلس الشعب المصري) وفوزهم كذلك في الانتخابات الرئاسية من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة تكرار عمليات تفجير أنابيب الغاز المصري مباشرة الموصل لإسرائيل في أعقاب نجاح الثورة المصرية، حتى أصبح الغاز المصري الذي كانت تل أبيب تحصل عليه بأثمان قليلة، وتوقفت إمداداته إبّان الثورة، يشكل بعداً جديداً في الصراع الكامن بين الشعوب العربية وإسرائيل.

وينطلق الاهتمام الإسرائيلي بالثورة المصرية لارتباطه بدور مصر الداعم لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وموقفها الموالي لواشنطن وتل أبيب في عهد مبارك. وهنا يتبادر إلى الأذهان قيام النظام المصري آنذاك بتمرير أو تعطيل قرارات في جامعة الدول العربية لصالح الطرف الإسرائيلي.

كما أن رفض الشعب المصري واحتجاجه الدائم على وجود سفارة إسرائيلية على أراضيه يعكس مدى الاختلاف الكبير بين توجهات وسياسات نظام الرئيسين مبارك والسادات البائدين من جهة، وبين توجهات الشعب المصري من جهة أخرى، فقد ارتبطت مصر خلال عهد السادات ومبارك بعلاقات قوية مع إسرائيل في أكثر من مجال على حساب موارد البلاد، وعلى حساب المواطن المصري وتطلعاته القومية، وكذلك على حساب القضية الفلسطينية.

أمام هذه التطورات الثورية في مصر يمكن فهم الدور الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية، وكذلك الموقف الإسرائيلي من ذلك، فإسرائيل تحاول جاهدة أن تحرف الثورة عن مسارها الأصيل، وهنا تلتقي مع الولايات المتحدة في غايتها التي تتمثل في إعادة توجيه أحداث الثورة والتحكم بها، من أجل خلق مناخ عربي يقبل بالوجود الإسرائيلي على أرضِ فلسطين العربية، ويتساوق معها في بعض الخطوات الضاغطة على الشعب الفلسطيني، كما كان الحال في عهد نظام الرئيس مبارك، من خلال الموافقة على الاستمرار في بناء الجدار الفولاذي الذي تمّ البدء في تشييده منذ العام 2009 على الحدود مع قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر فإن الثورات العربية التي اندلعت في أكثر من قطر عربي، تشير إلى تراجع المدّ القومي بشكل كبير لصالح الحركات الإسلامية، التي كانت محظورة في هذه البلدان. ففي ليبيا وسوريا مثلاً نلاحظ تراجعاً ملحوظاً للقوميين، الذين استغلوا القومية لصالح القبيلة أو العائلة أو الطائفة، على حساب المصلحة الوطنية العليا للشعوب العربية. وعلى خلفية النتائج المتوقعة لهذه التحولات والتغيرات الثورية في مصر بشكل خاص، وفي دول المنطقة العربية بشكل عام، تتخوف إسرائيل والغرب من نجاح الحركات الإسلامية (الأصولية) بعد وصولها إلى سدّة الحكم وبقائها في السلطة في مصر تحديداً، لاعتقادهم أن من شأن ذلك قلب الموازين في منطقة الشرق الأوسط، وتغيير قواعد اللعبة السياسية، وربما إيجاد حلّ للصراع العربي الإسرائيلي الممتدّ منذ عقود، الأمر الذي تسعى إسرائيل فيه والولايات المتحدة الأمريكية إلى اختصاره وقولبته في صورة إدارة الصراع بدلاً من إنهائه.

وبما أن الثورات العربية عموماً والثورة المصرية خصوصاً، تهدف إلى إنهاء حقبة التفرّد بالسلطة، سواء من حزب أو شخص أو عائلة، والقضاء على حالة الفساد المستشرية في العالم العربي، وإلى النهضة بالأمتين العربية والإسلامية من أجل اللحاق بركب الأمم المتقدمة، فإن هذا يضعنا أمام مفارقات هامة تصنع مستقبلاً جديداً ومختلفاً للدول العربية، يغيّر أسس العلاقات الإقليمية والدولية، وطبيعة أولويات الأنظمة السياسية العربية الجديدة، انسجاماً مع مطالب الشعوب العربية وأمانيها في الحرية والكرامة والديمقراطية والاستقلال.

ومن هنا فإن ثمة عدداً من الأسئلة تطرح نفسها بإلحاح بعد هذه الموجة من الثورات العربية، وهي:

* ما هو مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع الأنظمة العربية الجديدة، وبخاصة مع النظام المصري الجديد؟

* وما هو الموقف الإسرائيلي من هذه الثورات العربية عامة؟

* وما هي الأسباب التي تقف وراء تخوّف إسرائيل من وصول الإسلاميين للحكم في مصـــر، وهل يرتبط ذلك بعلاقات الإسلاميين مع حركة حماس في فلسطين؟

* وهل ستستطيع الثورات العربية والأنظمة التي ستفرزها من تغيير معادلـــة الصـــراع فـــي المنطقة، بحيث تصبح إسرائيل دولة غير مرغوب بها لدى هذه الأنظمة، أم أن النظـــرة لهـــا ستبقى على ما كانت عليه في السابق؟

* وكيف سيكون موقف هذه الأنظمة من قضايا مهمة؛ هي الصراع العربي الإســـرائيلي ومـــن المقاومة ومسألة الاعتراف بإسرائيل؟

كل هذه التساؤلات ستحاول الباحثة التركيز عليها خلال الدراسة.

2.0 مشكلة الدراسة

اندلعت الثورات في عدد من البلدان العربية على نحوٍ لم يكن متوقعاً، لا من إســـرائيل ولا من الدول الغربية، فقد كان اندلاعها مفاجئاً للجميع بما في ذلك الأنظمة العربية نفسها. فكان أمر انتفاض الشعب العربي ومطالبته بالحرية والديمقراطية والكرامة، وكذلك رحيـــل الأنظمـــة الاستبدادية أمراً مستبعداً، حتى إن مراكز الدراسات الغربية والإسرائيلية لمْ تُشِر في أبحاثها إلى إمكانية تفجّر هذه الأحداث. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ركّز مركز دراسات الأمـــن القـــومي الإسرائيلي في أبحاثه قبل اندلاع الثورة على ضرورة توطيد العلاقة بين إسرائيل ودول الاعتدال –مصر والأردن تحديداً– بشكل وثيق، ولكنه لمْ ينشر دراسات تتنبأ باحتمالية اشتعال الثـــورات الشعبية في بعض أقطار العالم العربي، أو سقوط الأنظمة العربية الموالية للغرب بهذه السرعة.[1] ومن هنا شكّلت هذه الثورة لـِ (إسرائيل) حالة من الارتباك والخوف والقلق من مجهـــول لـــم تتوقعه، ولم تعدّ نفسها له.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن مشكلة الدراسة تتلخّص في سؤالين أساسيين هما:

[1] شحادة، إمطانس، ***إسرائيل :حالة ارتباك"***، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (ع86، ربيع2011)، ص174

- ما هي طبيعة الموقف الإسرائيلي من الثورة التحررية العربية في مصر؟
- هل نجاح الثورة في مصر سيغيّر أُسس العلاقات وقواعد اللّعبة السياسية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل والغرب؟ وما هي طبيعة هذه التغيرات والقواعد الحاكمة والضابطة لها إن تمّت؟

3.0 أسئلة الدراسة

يتفرع عن السؤالين الرئيسين السابقين مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي تشمل كافة جوانب الدراسة، وهي كالتالي:

- ما هي دوافع وخصائص وأهداف الثورات العربية (الرّبيع العربي)؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل قبل وقوع الثورة وأثنائها وبعدها، وكيف يمكن تقييم الرؤية الإسرائيلية لهذه العلاقة؟
- ما هو موقف المؤسسة الإسرائيلية الرسمية والحزبية والإعلامية والبحثية، من الثورة المصرية التحررية، وكيف يمكن قراءة الرأي العام الإسرائيلي من الثورة؟
- كيف يمكن تحديد موقع إسرائيل في هذه الثورات، والدّور الذي تحاول لعبه فيها؟
- ما هي تبعات نشوء نظام مصري جديد يقوده الإسلاميون على الصّراع العربي الإسرائيلي؟ وعلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2008؟
- ما هي انعكاسات التحولات الثورية في مصر على الدور المصري في المصالحة الفلسطينية؟
- كيف سيكون مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، وخاصة بعد حالة الاضطراب التي أصابت محور الاعتدال العربي، وهل ستحاول إسرائيل الدفع باتجاه بناء هذا المحور مرة أخرى؟

4.0 فرضية الدراسة

تدور الدراسة حول فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- إن التحوّل الثوري في مصر سيؤدّي إلى تغيير موازين القوى وأسس العلاقات، وقواعد اللعبة السياسية لصالح القضية الفلسطينية، وعلى حساب سيطرة إسرائيل والغرب وهيمنتهما على المنطقة العربية الإسلامية.

- إن نتائج الانتخابات الرئاسية وفوز الإسلاميين فيها، سيعزّز من تغيير أسس العلاقات بين مصر وإسرائيل، وسيؤثر سلباً على اتفاق السّلام بينهما، وسيؤثر إيجاباً على العلاقات مع الجانب الفلسطيني، وبخاصة مع حركة حماس.

5.0 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من النقاط التالية:

- حداثة الموضوع وحيويته، فالثورات العربية الشعبية وما أدت إليه من تهاوي أنظمة عربية مستبدّة تعتبر حدثاً مهماً وحيوياً، يستدعي اهتمامنا في ظلّ تغيّر موازين القوى.

- الوقوف على الأسباب التي أدّت إلى نشوب هذه الثورات، وقراءة تاريخ النظام المصري المخلوع وعلاقته بالشعب وبإسرائيل.

- تبيان الموقف الإسرائيلي الحقيقي من ثورة مصر، وتسليط الضوء على الدور المُحتمل لإسرائيل لاحتواء الثورة المصرية لصالحها، والكشف عن العلاقة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في محاولة إفراغ الثورات العربية من جوهرها.

- خطورة هذه التغيرات على أمن إسرائيل القومي ووجودها.

6.0 أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى البحث في قضية حيوية تعبّر عن يقظة العرب وإصرارهم على الحرية ورفض الاستبداد والطغيان والاستعباد الذي استمر عقوداً طويلة.

- قراءة الموقف الإسرائيلي بمستوياته الرسمية وغير الرسمية من الثورات العربية، ومحاولة تقدير الدور الإسرائيلي في إحباط الثورات العربية وإفراغها من مضمونها بشكل عام، والثورة المصرية بشكل خاص.

- توضيح حالة الارتباك التي تعيشها إسرائيل في حال تبدّلت وتوحدّت سياسة العرب تجاهها، وحينها ستتحقق الرواية اليهودية التي تفيد بأن "جالوت العملاق يحاصر داود الصغير!".

- قراءة مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، بما في ذلك العلاقات المصرية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورة، وما بعد سقوط أنظمة الاستبداد العربية، والتعرف على نتائج الثورات العربية وتفاعلاتها داخلياً، ودراسة إفرازاتها الخارجية.

7.0 منهجية الدراسة

تحاول الباحثة في هذه الدراسة اتباع المناهج العلمية التالية، التي تساعدها في إنجاز هذا البحث المتواضع:

المنهج الوصفي: استندت الباحثة إلى هذا المنهج في معالجة الظاهرة من خلال تتبّع المعلومات التي تمّ جمعها في هذا السياق، فحاولت تقديم وصف موضوعي للموقف الإسرائيلي من الربيع العربي على كافة المستويات، وكذلك وصف الدور الذي تقوم به إسرائيل لتحقيق مكاسب معينة، تتمثل في تغيير مسار الثورات العربية بعامة، والثورة المصرية بخاصة.

المنهج التحليلي: لقد ساعد هذا المنهجُ الباحثةَ في عرض البيانات والمعلومات، التي تمّ جمعها فيما يتصل بموضوع البحث الخاص بالموقف الإسرائيلي من ثورات العرب عموماً والثورة المصرية خصوصاً، وتحليل تلك المعلومات ونقدها، بناء على أسس موضوعية وعلمية.

المنهج التاريخي: تم استخدام هذا المنهج في تقديم وصف تاريخي بسيط وسلس لعلاقة النظام المصري بإسرائيل على امتداد العقود الست الماضية، وتقييم سريع للموقف الإسرائيلي من الحكومات المصرية المتعاقبة قبل اندلاع الثورة وبعدها.

8.0 حدود الدراسة

تم حصر الحدود الزمانية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير عام 2011 حتى لحظة النهاية من كتابة هذه الدراسة. أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد تمّ تحديدها في مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهنا ستركز الباحثة على الأبعاد السياسية لهذه الثورة، وانعكاسها على العلاقات مع إسرائيل، خصوصاً وأن نجاحها أمرٌ يشكل خطراً على أمن إسرائيل ووجودها، لما لذلك من آثار سلبية على اتفاق كامب ديفيد الموقع بين الطرفين في العام 1979.

9.0 أدبيات الدراسة

لحداثة الموضوع، فإنه كان من الصّعوبة بمكان بالنسبة للباحثة الحصول على كتب وفيرة ذات صلة بموضوع الدراسة، غير أن أهمية هذا الموضوع وحيويته، دفعت العديد من الكتّاب والمؤلفين والإعلاميين والمحللينإلى الكتابة حوله، حيث قدّموا تحليلات لمواقف إسرائيلية تتعلق بهذا الشأن، تمّ نشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكّمة، أو على المواقع الإلكترونية العلمية المعتمدة، كما ساهمت بعض القنوات الإعلامية الفضائية في تقديم تحليل موضوعي للموقف الإسرائيلي من الثورات، هذا واستندت الباحثة إلى المصادر الإسرائيلية الرسمية والإعلامية والبحثية في تدعيم جوانب هذه الدراسة. ومن هذه الأدبيات:

دراسة بعنوان "**أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً**" للباحثين محمد مختار قنديل ومحمود خليفة جودة، تمّ نشرُها على موقع الحوار المتمدن في حزيران/يونيو عام 2011. وتتحدث الدراسة عن دوافع وعوامل نجاح الثورة المصرية ونتائجها، وكذلك مستقبل مصر بعد سقوط النظام السابق، وخاصة فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية، وأثر الثورة في تبدُّل هذه السياسة تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل. وتناول الباحثان مواقف الغرب من ثورة

مصر، وكيف تحوّلت تلك المواقف من مواقف معارضة إلى مؤيدة للثوار العرب عموماً والمصريين خصوصاً، وداعمة لمطالبهم.

في مقالته "**التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين**" التي نشرت في مجلة شؤون عربية في ربيع 2011، يشير الباحث ماجد كيالي إلى اهتمام إسرائيل الشديد بالثورة المصرية، التي من شأنها أن تجعل إسرائيل تواجه تحدّياً وجودياً وتهديداً حقيقياً لأمنها، بالإضافة إلى ارتفاع درجة التوتر والقلق الإسرائيليين جرّاء احتمالية خفض مستوى الأفضليات الأمنية التي حصلت عليها إسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد، في حال صعود الإسلاميين إلى السلطة، والتأثير على عملية التسوية مع الفلسطينيين وربما تجميدها، وتبدّل سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، واحتضان ملف المصالحة وتحسين العلاقات مع حركة حماس، وكذلك تحسين العلاقات مع طهران.

كتب ميخائيل ميلشتاين (Michael Milstein) مقالة بعنوان "**شرق أوسط قديم ـ جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل**"، وقد تمّ نشر نسخة من هذه المقالة في مجلة الدراسات الفلسطينية في صيف عام 2011. وقد اشتملت مقالته على التحديات التي تواجهها إسرائيل، وكذلك المخاطر المحيطة بها جراء اندلاع الثورة المصرية وسقوط نظام صديق؛ فمطالب المتظاهرين لا تقف عند الديمقراطية والحريات، بل تتخطى ذلك إلى مطالب أخرى قد يكون من بينها إنهاء العلاقات مع الكيان الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك تقهقر معسكر الاعتدال (عمادُه مصر) وصعود معسكر المقاومة وإمكانية تزايد نفوذ طهران في الشرق الأوسط. كما يتحدث الكاتب عن قضية أخرى تتمثل في إمكانية استمرار اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، خصوصاً عند الحديث عن دور الإخوان المسلمين ووزنهم في النظام الجديد. يضاف إلى ذلك إمكانية تغيّر السياسة الخارجية للنظام المصري تجاه إيران وحماس، وهذا سيعزّز التحديات الأمنية التي تعانيها إسرائيل.

كتاب "**الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**" من إعداد عليان الهندي ويوسف غنيم عام 2011، نقلاً عن مجلة تخيليت الإسرائيلية (Israeli Taklit

Magazine). ففي هذا الكتاب نجد مقالة للباحث الإسرائيلي أساف سيغيف (Asaf Segev) تحمل عنوان "الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة"، يشير فيها إلى أن اندلاع الثورات العربية عموماً وانفجار الوضع في مصر خصوصاً وسقوط نظام مبارك، كلها أمور أدّت إلى ارتباك النظام الإسرائيلي، وهذا تسبب في "خلق حالة من عدم الوضوح الاستراتيجي" في الشرق الأوسط، خاصة حينما يصل الإسلاميون إلى قمة الهرم السياسي في مصر وبقية أقطار الوطن العربي، التي تسقط فيها الأنظمة. في سياق آخر يتحدث (سيغيف) عن سلام بارد مع مصر في السابق، وكيف ستبدو صورة السلام في حال حكم الإسلاميون مصر. ويرى الباحث أن بديل الدكتاتورية المتاح في الوطن العربي هو الديمقراطية، التي قد تؤدي إلى نجاح "التطرف" ووصوله إلى سدّة الحكم، مما يؤزّم الأمور أكثر، خاصة وأن العقود الماضية شهدت كراهية شديدة من قبل الشعب المصري لإسرائيل، وأن هذه الديمقراطية لن تخفّف من حدة هذه الكراهية، ولن تُغيّر ذلك الواقع.

دوري غولد (Dore Gold) الذي كتب مقالة بعنوان "**التحول الديمقراطي في العالم العربي_مصلحة إسرائيلية**"، في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 2011/2/18، وتم نشرها في وكالة سما الإخبارية بنفس التاريخ. وقد اعتبر الباحث غولد أن من مصلحة إسرائيل قيام نظم ديمقراطية في أقطار الوطن العربي التي تسقط فيها الأنظمة القائمة، لأن وجود الاستبداد وأزمة الشرعية في الفترة الماضية في العالم العربي، كانت السبب الرئيس في ترسيخ مفهوم الصراع العربي_الإسرائيلي في ذهن المواطن العربي، وهذا ما عملت عليه تلك الأنظمة والحكومات العربية آنذاك، حينما لفتت انتباه شعوبها إلى أنّ هناك عدوّاً خارجياً هو إسرائيل بغية صرف نظرهم عن سياساتها وسلوكياتها. ويرى الباحث الإسرائيلي أن قيام نظم ديمقراطية في هذه البلدان من شأنه أن يصبّ في المصلحة الإسرائيلية، كونه سيساعد على تقديم حلّ للنزاع العربي الإسرائيلي. باستثناء أن تؤدي هذه الديمقراطية إلى سيطرة الإسلاميين على الحكم، كونهم – حسب غولد– جهة غير ملتزمة ديمقراطياً، كالإخوان الذين لا يؤمنون بالديمقراطية الغربية، ويعتبرون الديمقراطية الحقيقية هي التي يكون مصدرها الإسلام.

أما المحلل السياسي الإسرائيلي زلمان شوفال (Zalman Shoval) فقد كتب مقالاً بعنوان "**مبادرة إسرائيلية جديدة: خير أم شر؟**" في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ الثالث من آذار/مارس عام 2011، نشرته صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ الثامن من آذار/مارس عام 2011. واشتمل المقال على إيراد توجهين مختلفين ومتناقضين فيما يتصل بإسرائيل وعلاقتها وموقفها من الثورات العربية؛ يرى التوجه الأول أن على إسرائيل أن تسارع إلى إيجاد حلول واقعية وضرورية لأزمتها مع الفلسطينيين، من خلال تقديم تنازلات حقيقية فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي كالحدود والقدس والمستوطنات إلخ...، وذلك من أجل الحفاظ على معسكر المعتدلين (المقصود هنا السلطة الفلسطينية) وهو المعسكر الموالي للولايات المتحدة الأمريكية. أما التوجه الثاني فيقف على النقيض من ذلك، حيث يرى أنه لا ضرورة لتقديم تنازلات للفلسطينيين، كون ما يحدث في البلدان العربية من اضطرابات ترتبط بمشكلات المجتمع العربي الداخلية، كالفساد والاستبداد والفقر، وليس بالقضية الفلسطينية ولا بالصراع مع الإسرائيليين. وبهذا يقلّل التوجه الثاني من قيمة الخطر المتوقع بالنسبة لإسرائيل فيما يتعلق بتأثر اتفاق كامب ديفيد وعلاقات السلم مع مصر.

وتشير الباحثة إلى أنه تمّ الرجوع إلى عدد من المقالات والدراسات الأخرى التي نُشرت على مواقع الإنترنت أو في المجلات والدوريات السياسية والصحف اليومية والمواقع الإلكترونية والإعلامية العبرية، التي تحدثت عن مواضيع ذات صلة بموضوع البحث، والتي تم الاستفادة منها في متن الدراسة.

10.0 الصعوبات التي واجهت الباحثة

واجهت الباحثة صعوبات وعقبات متعددة خلال إنجاز هذه الدراسة، منها:

- حداثة الموضوع واستمرار أثر الثورة المصرية وعدم استقرارها، ما يعني صعوبة تعميم النتائج.
- صعوبات تتعلق بسكن الباحثة خارج الأراضي الفلسطينية.

1. الإطار النظري

الربيع العربي*: مفهومه وخصائصه ودوافعه وخلفياته: (الثورة المصرية نموذجاً)

* مصطلح الربيع العربي: استخدم المصطلح لأول مرة في العالم العربي بعيد اشتعال الثورات العربية في بعض أقطار من الوطن العربي أي في بداية العام2011، وهناك من ادعى أن هذا المصطلح تم استخدامه احتذاءً بربيع الثورات والشعوب الأوروبية التي نقلت البلاد الغربية إلى الديمقراطية والليبرالية في القرن التاسع عشر. كان الصحفي الأمريكي مارك لينتش(Marc Lynch) أول من استخدم مصطلح الربيع العربي، حينما نشر مقاله الذي حمل عنوان "ربيع أوباما العربي" في صحيفة (Christian Science Monitor) يوم 2011/1/6، وتلاه الصحفي الفرنسي دومنيك مويزي(Dominique Moisi) الذي كتب مقالاً بعنوان "أهو ربيع عربي" يوم 2011/1/26 في صحيفة (project-syndicate)، وفي نفس اليوم في مقابلة له مع مجلة (Der Spiegel) استخدم محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الذرية المصطلح، وكان أول مستخدم له في الوطن العربي. هناك من يعتبر هذا الربيع ربيعاً عربياً خالصاً حركته الشعوب العربية، وهناك من يعتبره من صنع الغرب وتحديداً أمريكا. وتنوّه الباحثة إلى أنها ستقوم باستخدام المصطلح في متن الدراسة، للتعبير عن الثورات العربية الحديثة.

1. الإطار النظري

الربيع العربي: مفهومه وخصائصه ودوافعه وخلفياته (الثورة المصرية نموذجاً)

1.1 معنى التحوّل الثوري

1.1.1 مفهوم التحوّل (Tranformation) لغةً

يُفسّر قاموس اللغة العربية المعاصر(قاموس المعاني) معنى التحول ومشتقاته، بأنه:

- الانتقال من حال إلى حال. ومنه التّحوّل الفيزيائيّ، وهو تحوّل لَوْن الجسم نتيجة لتعرُّضه لحالة من التَّغيّر الفيزيائيّ وبالذَّات الحرارة".

- "وتَحَوَّل عن الشيء: زال عنه إِلى غيره.

- وقال أَبو زيد: حالَ الرجلُ يَحُول : تَحَوَّل من موضع إِلى موضع.

وفي الحديث الشريف: من أَحالَ دخل الجنة؛ يريد من أَسلم، لأَنه تَحَوَّل من الكفر عما كان يعبد إِلى الإِسلام.[1]

وبهذا يتبيّن لنا أن معنى التحول هو : الانتقال من حال إلى حال، سواء كان هذا الحال مادياً كالانتقال من مكان إلى آخر، أو معنوياً كالانتقال من فكرة إلى فكرة، ومن دين إلى دين.

أما مفهوم الثورة (Revolution) في اللغة، فإنه جاء في معجم لسان العرب بمعنى :

- "ثور: ثارَ الشيءُ ثَوْراً وثَوَراناً

[1] معجم اللغة العربية المعاصر، قاموس المعاني، على الرابط:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&word=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84&cat_group=1&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&type_word=2&dspl=0

- وتَثَوَّرَ: هاج؛

- وثَورُ الغَضَب: حِدَّته.

- والثَّائر: الغضبان، ويقال للغضبان حين يكون أَهْيَجَ ما يكونُ: قد ثار ثائِرُه وفارَ فائِرُه إِذا غضب وهاج غضبه.

- وثارَ إِليه ثَوْراً وثَوَراناً: وثب.

- والمُثاوَرَةُ: المواثَبَةُ.

- وفي الحديث: فرأَيت الماء يَثُور من بين أَصابعه أَي يَنْبُعُ بقوّة وشدّة؛ والحديث الآخر: بل هي حُمَّى تَثُورُ أَو تَفُور."[1]

- وبهذا فإن معنى الثورة هو : الغضب والانفعال إلى الدرجة القصوى من الشعور. والقوة والشدّة التي تفضي إلى الغلبة. والوثب على الخصم.

2.1.1 مفهوم التحول الثوري اصطلاحاً

يمكننا تقديم تعريف واضح لمفهوم التحوّل الثوري من خلال التعرّف على مفهوم الثورة اصطلاحاً، ذلك أن معنى الثورة هو جوهر مفهوم التحوّل الثوري وقوامه، فمن الممكن تقديم مجموعة تعريفات اصطلاحية لمفهوم الثورة، لصياغة تعريف سليم لمعنى التحول الثوري.

تُعرّف الثورة اصطلاحاً بأنها "تغيير سريع وجذري وشامل في المجتمع". ويشمل هذا التغيير المستويات كافة؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية...الخ[2]. والثورة تعبير عن حالة من عدم الرضا الشعبي عن النظام، ورغبة الشعب المنتفض بتغيير الوضع القائم واستبداله بآخر أفضل.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مج4، بيروت: دار صادر 1968، ص108-109

[2] حرب، أسامة الغزالي، "في معنى الثورة"، في: صحيفة الأهرام (6 تموز/يوليو 2011)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/82517.aspx

وقد عرّف المفكّر علي حرب الثورة بأنها "تحرر من ديكتاتورية الشعارات والمقولات كما هي تحرر من عبادة الأشخاص والأبطال. والثورة لا تسمى ثورة إلا لمجموعة الأعمال والنضالات التي تؤدي إلى إسقاط السلطة، وأن على الثورة أن تدمر مؤسسات السلطة حتى تكتمل، وهذا التدمير يقابله قيام مؤسسات أخرى بديلة".[1]

ويعرّف المفكّر القومي عزمي بشارة الثورة بـِ "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة".[2]

أما الكاتب مصطفى الحسناوي فيعرّف الثورة بأنها "شرخ يحدث في الزمان والمكان، فيصير له أول يسبقه وما بعدُ يليه، وقد يمتد هذا الشرخ في سيرورة زمنية طويلة وصامتة أحيانا كثيرة. هي السيرورة المتعلقة بنضج الشروط والمعطيات المؤدية إلى انبجاسه، لكنه يحدث في برهة زمنية محدودة، يشتعل كحدث تاريخي، اشتعال النار في الهشيم، ليحرق كل شيء من حوله؛ أي كل سمات الواقع السياسي المأزوم والمحجوز، الذي ثار ضده الناس أو الشعب أو الحشد الهلامي الغُفْل، لأن القوى الاجتماعية المحركة للثورات غالباً ما تكون متعددة ومختَرقة بتناقضاتها وتنويعاتها".[3]

وقد ربط الحسناوي الثورة بالإيديولوجيا، التي هي "البحث في منشأ الأفكار. والثورة هي انقلاب على هذه الأفكار، وعلى مختلف تجسيداتها في الواقع، انقلاب على الأشخاص والمؤسسات وعلى مختلف الرموز التي ترسخ هذه الأفكار أو تدافع عن مشروعيتها"[4].

ويُشير الحسناوي إلى أن الثورات قديماً كانت تقوم على الإيديولوجيات، بينما جاءت الثورة في العالم العربي بشكل جديد، بحيث حلّت محلَّ الإيديولوجيا حاجةُ الناس للخلاص

---

[1] حبيب، محمد حسين، "المسرح.. ثورة دائمة"، 2012، ميدل إيست أونلاين، على الرابط: http://www.middle-east-online.com/?id=142921

[2] بشارة، عزمي، في **الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011، ص22

[3] الحسناوي، مصطفى، "تحولات مفهوم الثورة في زمن موت الإيديولوجيا_ الحقائق الإيديولوجية المتعددة للثورات المعاصرة "،2011، محرك البحث الإخباري مغرس، على الرابط: http://www.maghress.com/almassae/127787

[4] المرجع السابق.

والإصلاح، الذي لم تستطع الإيديولوجيا تحقيقه طوال الفترة الماضية. ولا تكتمل شرعية الثورة –من وجهة نظره– إلا حينما تؤسس لبناء مؤسسات حكومية يكون قوامها الشرعية الديمقراطية.[1]

أما المفكر القومي المعروف خير الدّين حسيب، فقد عرّف الثورة بأنها: "قيام عمل اجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير"[2]، وأشار في هذا السياق إلى أن نجاح الربيع العربي أو فشله يعتمد على أربعة عناصر أساسية؛ يتمثّل العنصر الأول في قدرة الشعب على إزالة حاجز الخوف بينه وبين النظام، وبالتالي نزوله إلى الميادين للاحتجاج. ويقترن العنصر الثاني بوجود التماسك الاجتماعي ووحدة المواطنين وترفعهم عن أي اختلافات عرقية أو طائفية. أما الثالث فهو موقف المؤسسة العسكرية من الثورة. ويتمثّل العنصر الرابع في كون الثورة سلميّة أو غير ذلك، فسلميّة الثورة تكفل لها نجاحها.[3]

وعدّ الكاتب إبراهيم العجلوني مفهوم الثورة مفهوماً غامضاً وغير واضح، كونه يحتمل أكثر من احتمال، فهو تارةً يعبّر عن انقلاب على وضع معين لإحداث التغيير للأفضل والإصلاح الشامل، وتارةً أخرى هو انقلاب على الصواب بحيث يُحدث ما أسماه الكاتب " فتنة جانحة"، ولكنه يعود ويقول إنّ مفهوم الثورة يرتبط بمفاهيم أخرى كالعدل والحق، وإذا التصقت هذه المفاهيم والحاجة إليها بالعقل وكان هو أساس الثورة، فإن هذا سيؤدي إلى نهضة حقيقية تحقق التغيير المطلوب.[4]

---

[1] الحسناوي، مصطفى، "**تحولات مفهوم الثورة في زمن موت الإيديولوجيا_ الحقائق الإيديولوجية المتعددة للثورات المعاصرة** "، مرجع سابق.

[2] حسيب، خير الدين، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، في: القدس العربي(23آذار/مارس2012)، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\23qpt480.htm&arc=data\2012\03\03-23\23qpt480.htm

[3] المرجع السابق

[4] العجلوني، إبراهيم، "في مفهوم الثورة وأدبياتها"، في: صحيفة الرأي الأردنية (الأربعاء 28 كانون الأول/ ديسمبر2011)، على الرابط: http://alrai.com/article/12314.html

وينطلق الكاتب إيهاب زغلول في تعريف الثورة من منظور إسلامي، فيرى أنّ ثـورة النبي محمد صلى الله عليه وسلم جاءت على "المفاسد وفق منهج ودستور إسلامي خالد".[1]

وقد ارتبط مفهوم الثورة عند الباحثة الأميركية من أصول ألمانية حنة أرندت (Hanna Arendt)، "بالفكرة التي تقول إن مسار التاريخ قد بدأ من جديد فجأة، وبأن قصة جديدة تمامـاً، قصة لم تروَ سابقاً ولم تعرف قط، هي على وشك أن تظهر".[2]

أما المؤرخ الأمريكي كرين برينتن(Crane Brinton) فعرّف الثورة بأنها "الاسـتبدال المفاجئ والعنيف للفئة الحاكمة بفئة أخرى لم يكن لها نصيب آنذاك من إدارة الدولـة والحكـم، وذلك عبر انتفاضة عنيفة، أو انقلاب، أو عصيان مسلح".[3]

وقد شهد التاريخ عدداً من الثورات العربية التي اندلعت ضد الاستعمار الأجنبي، ومنها ثورة عمر المختار سنة 1911 ضدّ الاحتلال الإيطالي لليبيا. والثورة الفلسطينية الكبـرى سـنة 1936 ضدّ الاستعمار البريطاني والاستيطان اليهودي. والثورة الجزائرية التي اشـتعلت ضـدّ الاستعمار الفرنسي سنة 1954. وهناك ثورات قامت بها الشعوب من أجل إسقاط أنظمة الحكـم المحلّية، كالثورة الفرنسية في فرنسا سنة 1789، والثورة البلشفية فـي روسـيا سـنة 1917، و"ثورة الضباط الأحرار" على الملكية في مصر سنة 1952. وقد شهد القرن الحادي والعشرين وما زال يشهد عدّة انتفاضات وتحوّلات ثورية في العالم العربي، احتجاجاً على فسـاد أنظمـة الحكم العربية واستبدادها، منها الثورة التونسية، والثورة المصرية، والثورة اليمنيـة، والثـورة السورية، والثورة البحرينية، وكذلك الثورة الليبية التي اندلعت سنة 2011.

---

[1] زغلول، إيهاب، " هكذا علمنا رسولنا معنى الثورة!!!"، في: جريدة الشعب الجديد(22تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط: http://www.elshaab.org/thread.php?ID=40753

[2] مـزاحم، هيـثم، "فـي معنـى الثـورة"، 2012، مركـز البحـوث المعاصـرة فـي بيـروت، علـى الـرابط: http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid=815

[3] المرجع السابق

2.1 المفهوم الفلسفي للثورة

تعني الثورة في المفهوم الماركسي "تقويض المجتمع القديم وإسقاط البرجوازية وتحرير البروليتاريا فكرياً وسياسياً واقتصادياً..."[1]. وقد اعتبر كارل ماركس (Karl Marx) أن الثورة الاجتماعية –كما فسّرها الزيرجاوي– هي التي تُنهي مجتمعاً قديماً بما يحمله من عادات وتقاليد وقيم. والثورة السياسية، هي التي تُطيح بشكل كلّي بنظام سياسي حاكم وتأتي بنظام آخر جديد مختلف عن سابقه.[2]

أما أفلاطون (Platon) فإنّ مفهومه للثورة هو أنّها " تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر".[3] وعرّف أرسطو(Aristotle) الثورة بأنها "التغيير الجزئي أو الكلي للدستور".[4]

وأورد ابن خلدون كلاماً يتصل بمفهوم الثورة؛ إذ رأى أن تصرفات النظام المستبد وجبروت الحاكم، تخلق حالة غير سويّة بينه وبين الشعب، بحيث يسيطر على هذه العلاقة الخوفُ واللاّثقة، مما يتسبب في نهاية المطاف بثورة الناس وانقلابهم على النظام والإطاحة به.[5]

وكان لفلسفة الأنوار* وجهتان مختلفتان، مثّل الفيلسوف كوندرسيه (Condorcet) الوجهة الأولى منها، فعرّف الثورة بأنها: "مرادفة للإصلاح، وهي ليست إلا قراراً شجاعاً يتخذه

---

[1] الزيرجاوي، جاسم، "الثورة من منظور ماركسي"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286138

[2] المرجع السابق

[3] حبيب، محمد حسين، مرجع سابق

[4] تكلا، ليلى، "الثورة.. دستور"، في: صحيفة المصري اليوم (26حزيران/يونيو 2011)، على الرابط: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=301713

[5] (د.م)، "هل تنبأ ابن خلدون بـ«الربيع العربي»؟"، في: جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط (25تموز/يوليو 2011)، على الرابط: http://aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11927&article=632768

* فلسفة الأنوار: مصطلح يراد به حركة الفكر الفلسفي النقدي، التي ثارت على التصورات الكلاسيكية للمفاهيم الدينية، التي تتبناها الكنيسة والمجتمع تبعًا لها، وترجع هذه الفلسفة إلى القرن السابع عشر، وركز فلاسفة التنوير على التربية. وكان شغلهم الشاغل تخليص البشرية الأوروبية من ظلمات الجهل، للوصول إلى نور الحقيقة، وبالتالي إلى السعادة والتقدم، والرفاه.

الملك المسنود من الرأي العام ومن هيئات تشريعية موثوقه"[1]. وعلى النقيض من هذه الوجهة كانت الوجهة الثانية لفلسفة الأنوار التي مثّلها الفيلسوف فولتير (Voltaire)، الذي رأى أنّ الثورة هي: "إطاحة بالنظام القديم الذي فقد جميع إمكانياته الخلاقة، لوضع أسس أكثر رسوخاً وعدلاً لنظام جديد يحل محله واعدٍ بالتقدم".[2]

وقامت فلسفة الأنوار القديمة على فكرة أساسية مرتبطة بالتصاق الثورة بشخص الملك، بحيث تقوم بقيادته وتوجيهه، وتحافظ على بقائه. أما فلسفة الأنوار الحديثة فتختلف عن سابقتها اختلافاً كليّاً شاملاً، إذ إنّ الثورة تندلع على الحكم وعلى الملك، ويكون الهدف الرئيس خلع الملك وتغيير النظام بشكل كامل.

ومن هنا يمكننا القول إنّ مفهوم الثورة يعني انتفاض الشعب على النظام الحاكم من أجل تغييره، بحيث يكون هذا التغيير كليّاً وشاملاً، يتم من خلاله تغيير الوضع القائم والإتيان بوضع جديد مختلف تماماً عن سابقه. فالثورة لا تكون بإجراء بعض التعديلات أو التجديدات أو التغييرات في وضع معين، وإنما تكون بإحداث نقلة كلّية من حال إلى حال، بحيث تطال كل مؤسسات الحكم دون استثناء، وفي حال كان التغيير جزئياً فإن هذا يُفرغ الثورة من معناها، وربما يُحدث ما يُعرف بالثورة المضادة، أي الالتفاف على شرعية الثورة الأصيلة. والقائمون بالثورة المضادّة غالباً ما يكونون من مناصري النظام البائد. وإحداث تغيير كلّي وشامل في نظام حكم معين، يقود إلى أحد أمرين: إما لوضع أفضل من سابقه، أو لوضع أكثر سوءاً. وهذا يعتمد على قدرة المنتفضين أو الثائرين على حماية الثورة والحفاظ على مطالبها، والعمل الجادّ على تحقيق أهدافها.

وانطلاقاً مما ورد من تعريفات لمفهوم الثورة، فإن الباحثة ترى أنّ مفهوم التحوّل الثوري (Revolutionary Transformation) الحاصل في أقطار الوطن العربي يعني: انتقال

---

[1] الأخضر، العفيف، "معجم المفاهيم الضرورية: مفهوم الثورة فلسفياً وتاريخياً"، في: صحيفة إيلاف (12آذار/مارس2009)، على الرابط: http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/3/418178.htm

[2] المرجع السابق

فجائي ومتسارع من حال قائمة إلى أخرى جديدة مختلفة تماماً، هدفه قلب وتغيير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الرّاهن، واستبداله بوضع آخر يقوده نظام ثوري تُنتجه الثورة، التي تمنح مؤسسات الدولة الوليدة شرعيةً ثوريةً أصيلةً كفلها لها ذلك الانتقال.

ويرتبط مفهوم التحول الثوري بمفاهيم أخرى، من أهمها التحول الديمقراطي الذي "هو عملية تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية، وذلك عن طريق إما السلطة السياسية أو حركات المعارضة أو قوى خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سواء سلمية أو غير ذلك"[1].

ومع بدء موجة التحولات الثورية في أقطار العالم العربي في الفترة 2010-2011، ظهر سريعاً مفهوم جديد يُعرف بالربيع العربي، تمّ تداوله في الإعلام الفضائي وتحديداً في الإعلام العربي، حيث جاء ليقدّم وصفاً تشبيهياً للحالة الجديدة التي بدأ ينتقل إليها العرب وأنظمة الحكم في البلدان العربية. وقد اقترن هذا الوصف بالوطن العربي الذي تفجرت فيه الثورات على الأنظمة الحاكمة،-تمهيداً لمرحلة مختلفة تنقلهم من الظلمات إلى النور-، واستطاعت فعلاً أن تُسقط أكثر من نظام سلطوي، كنظام بن علي في تونس ونظام مبارك في القاهرة ونظام صالح في اليمن. وقد مثّل انتشار المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في بلدان عربية عديدة تكريساً لمفهوم الربيع العربي، بمعنى أنه ارتبط إلى حدّ بعيد بمفهوم الثورة أو بمفهوم التحول الثوري، اللذين أتت الباحثة على تعريفهما سابقاً.

3.1 خصائص الثورة المصرية

تمكّنت الثورة المصرية من تحويل الأفكار المجرّدة إلى وقائع اجتماعية، نهض بها الفاعلون الشباب لترسيخ المفاهيم المرتبطة بالوطن والمواطنة، والمدنية، والحقوق، التي أخذ صداها يتعمق تأثيره، حتى أضحى لهذه الثورة خصائص تميّزها، ومن هذه الخصائص:

[1] قنديل، محمد مختار، " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، 2012، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314 .

- **سلمية الثورة المصرية:** لم تأت الثورة عبر انقلاب المؤسسة العسكرية على النظام السياسي، أو عن طريق التدخل الأجنبي، وإنما كانت ثورة شعبية سلمية نجحت في خلع نظام مبارك في فترة زمنية وجيزة.[1]

- **شعبية الثورة المصرية:** فقد قام بها الشباب المصري دون دفع من أحزاب أو حركات سياسية، واستمرت الثورة دون قيادة هذه الأحزاب والحركات السياسية لها.

- **رفع شعارات بسيطة وصادقة تحاكي هموم الشارع المصري.**

- **عفوية الثورة المصرية وتلقائيتها:** فقد خرج المتظاهرون إلى الميادين بشكل عفوي تلقائي، دون الترتيب والتخطيط بشكل مسبق.

- **استيعاب الثورة المصرية كل أطياف الشعب المصري على اختلاف انتماءاتهم الطائفية أو السياسية:** فقد استوعبت الثورة المسلمين والأقباط، والعلمانيين والإخوان المسلمين..إلخ، كما أنها نجحت في استقطاب الطبقة المصرية المثقفة والمتعلمة وضمّها إليها. في ذات السياق فقد شارك فيها الفلاحون والعمال والفنانون، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

- **ثورة حضارية اتسمت بنبل المقاصد والقدرة على التضحية والفداء.**[2]

- **اقتران نجاح الثورة المصرية بحدوث انقسام داخل الطبقة الحاكمة:** رأى بعض المحللين السياسيين أن من العوامل المساعدة على نجاح الثورة، هو وقوف المؤسسة العسكرية على الحياد، وعدم خضوعها للمؤسسة السياسية، فهذا الحياد جاء لصالح الثورة، فلم تعمل المؤسسة العسكرية على إخماد الثورة، ما أدى إلى سقوط مبارك ونظامه.

---

[1] النجفي، محمد حسين، "المميزات الفريدة للثورة المصرية"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252422

[2] أبو سعدة، حافظ، " رسالة لأبو النجا.. ثورة يناير صناعة مصرية لا أمريكية"، في: صحيفة اليوم السابع (13أيلول/سبتمبر 2012)، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=784693

4.1 دوافع التحولات الثورية في دول الربيع العربي، وخلفياته

هناك دوافع وأسباب متعدّدة أدّت إلى تفجّر الأوضاع في الوطن العربي، وقد اشـــتركت الدول العربية بما فيها مصر، في أغلبها، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية؛ فعلى المستوى السياسي عانت الدول العربية من نظام الحزب الواحد، الذي كان يُهيمن على الـــبلاد، دون أن يسمح بمشاركة حقيقية للأحزاب والحركات المعارضة في الحياة السياسية.

وعلى المستوى الاقتصادي تفشّت البطالة، وتدنّى مستوى المعيشة والـــدخل، واتّســـعت الفوارق الطبقية الاقتصادية.

أما على المستوى الاجتماعي في العالم العربي، فقد عانى المواطنون من انتشار الفقـــر والأمية والجهل، ما أدى إلى خلق فوارق اجتماعية بين فئات المجتمع الواحد. يضاف إلى هـــذه الدوافع عاملان هامّان يتمثلان في العامل النفسي والعامل الخارجي. وفيما يلي تفصيل وتوضيح لهذه الدوافع والعوامل:

1.4.1 الدّوافع والخلفيات السياسية

1. **ظلم وقمع واستبداد الأنظمة العربية الحاكمة***: تولّدت رغبة لدى شعوب الدول العربية في التحول الديمقراطي والإنساني والتداول السلمي للسلطة، من أجل رفع الظلم عن كاهلهـــا.[1] فبعد أن كان الشعب العربي في مصر وسوريا وتونس وبقية بلدان الربيع العربـــي، شـــعباً خانعاً لأنظمة تلك البلدان، لا يجرؤ على الاحتجاج أو الانتفاض، خوفاً من تصـــاعد قمـــع السلطة السياسية وظلمها له، أصبح بفعل ما تراكم من أخطاء قامت بها هذه السلطة تجاهه، قادراً على الانتفاض عليها، بهدف التخلص من بطشها، واستبدالها بسلطة أخرى ديمقراطية تحترم حقوق المواطن وتمنحه حرياته.

---

* من أبلغ الأمثلة على استبداد الأنظمة العربية هو البقاء في الحكم لفترات طويلة جداً، حيث استمر القذافي يحكم ليبيا ما يزيـــد علـــى أربعين عاماً، وحكم مبارك مصر قرابة ثلاثين عاماً، واستولى بن علي على السلطة في تونس أكثر من عشرين عاماً.

[1] الغبرا، شفيق ناظم، "الثورات العربيـــة وتفكيـــك الشـــرعية الاســـتبدادية"، 2011، منبـــر الحريـــة، علـــى الـــرابط : http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5498

وبما أن الحديث عن الاستبداد يُرسّخ في الأذهان ارتباطه مباشرة بنمط الاستبداد السياسي، كونه المرتكز الأساسي والأكثر فاعلية وتأثيراً، فإن القائمين عليه –المتنفذين– قادرون على ممارسة البغي والطغيان تجاه شعوبهم، من خلال تغييب عقولهم واضطهادهم، وإلهائهم بالتفكير المحدود اليائس بكيفية توفير سبل العيش، عوضاً عن الإبداع والخلق، كما يجعلهم غير مبالين بالشؤون السياسية التي قد تصبح آخر اهتماماتهم.

ويُعتبر الاستبداد نقيضَ الديمقراطيّة، التي تعني حكم الشعب لنفسه. وفي الأنظمة الاستبدادية العربية يقمع الحاكم شعبه، ويسيطر على ثروة البلاد ومقدراتها، ويبحث عن سبل الوصول للشهوات، واللّذات، والشهرة، ويَعتبر المواطنين عبيداً له ولجماعته، فتفيض نفسه بالجور والظلم، ويأتي ذلك كله وفق ما تقتضيه رغبته الشخصية ومصالحه الخاصة، التي تُثبت وجوده وتُبقيه حاكماً للبلاد طوال فترة حياته، بحيث تكون السلطة غير منفصلة أو مستقلة عن شخصه، فهي تستمر ببقائه وتفنى بفنائه. ولعلّ الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (1661–1715) أكثر من عبّر عن هذه العلاقة، حين قال مقولته الشهيرة : "أنا الدولة والدولة أنا".[1] وفي واقع الحال فإن نظام مبارك، والقذافي، وبن علي، وصالح، والأسد، وبقية الأنظمة العربية، دليل واضح على تجسيد هذه الفكرة، وهو ما كان له الدور المباشر في الانتفاض على هذه الأنظمة والإصرار على إسقاطها، من أجل التحوّل إلى نظم ديمقراطية تحقق طموحات الشعوب العربية وتطلعاتها.

2. **الفساد السياسي وغياب النّزاهة والشفافية، وانتشار المحسوبية والواسطة**[2]: لقد تفشت حالات الاختلاس واستغلال الوظيفة العمومية، والتكسُّب غير المشروع في الأنظمة العربية. ولم يُجدِ قيام النظام السياسي في الدول العربية في تضليل الرأي العام، عندما كان يقدم أحد الفاسدين من رجالاته ككبش فداء للمحاكمة على خلفية قضايا فساد، حتى يُوهم الشعب

[1] حنفي، رشا، "أنا الدولة والدولة أنا..!" في: صحيفة الأهرام (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/184941.aspx

[2] حبش، مروان، "الفساد والاستبداد"، 2011، على الرابط: http://emtiazdiab.blogspot.com/2011/02/blog-post_26.html

والمعارضة بنزاهة الحكومة وعدالتها وشفافيتها، ومحاسبتها للمخالفين الفاسدين أيّاً كانوا، أو حينما يتم إجراء انتخابات شكلية بغية البقاء في الحكم.

3. **تجاوز أنظمة الحكم العربية القوانينَ الدستورية، وتجيير وسلب القضاء استقلاليته، والهيمنة على السلطات الثلاث، وعدم الفصل بينها، وتجمّعها في يد الرئيس**، مما زاد من استبداد النظام وتغوّله. وقد مثّل نظام مبارك هذه الحالة حينما احتكر السلطات الثلاث، وهيمن عليها.[1]

2.4.1 الدوافع والخلفيات الاجتماعية

كثيرة هي الأسباب والعوامل الاجتماعية التي دفعت شعوب بلدان الربيع العربي للتعبير عن رفضها الوضع الراهن والانتفاض عليه. وقد جاءت قيم الكرامة والعدالة الاجتماعية والمواطنة لتمثّل جوهر تلك العوامل وأهمها.[2] فقد علا صوت المواطن العربي المطالب بحفظ كرامته واحترام شخصه، وتقدير إنسانيته والإفادة من قدراته، وبدا ذلك المواطن توّاقاً لحقوق المواطنة التي تثبت شخصيته وقدرته على الارتقاء بمستوى مجتمعه، وكذلك ضرورة إرساء أسس العدالة الاجتماعية، التي عانى من تغييبها طوال السنوات الماضية على يد الأنظمة الشمولية العربية الحاكمة، التي سقطت في أجزاء من الوطن العربي بفعل الثورة، وظلت في أجزاء أخرى منه تستبدّ بالعباد.

وشكل الفقر*، والجهل، والأمّية، والتخلّف عواملَ مباشرة لاندلاع الثورات العربية،[3] فلم يعد الشعب قادراً على تحمّل الحكم الأبوي، الذي اتبع سياسات إفقار الناس وتجهيلهم، ونهب

---

[1] إبراهيم، حسنين توفيق، " النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية"، 2011، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm

[2] الصباغ، رنا، "ربيع الثورات العربية في عيون شبابنا.. رؤى وتطلعات متفاوتة بين الكرامة والخبز"، 2011، موقع عين الإخباري، على الرابط: http://www.ain.jo/node/192265

* أشارت الإحصائيات في العام 2009 أن 40 مليون مواطن عربي تقريباً يعانون من نقص التغذية، أي ما نسبته 13% من السكان، إضافة إلى مئة مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر.

[3] قاياتي، محمد، " الثورات العربية.. تاريخ الغضب"، (د.ت)، شبكة الأخبار العربية، على الرابط: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=23039

مقدّرات الأوطان وخيراتها، ما أدى إلى تخلفّها وتراجعها عن بقية دول العالم. فالفقر وسوء الأحوال المعيشية وتردّيها، واتساع الفجوة والفوارق الطبقية في المجتمعات العربية، وتدني مستويات التعليم، كل هذا خلق حالة جديدة لدى المواطن العربي، جعلته أكثر حدّية فيما يخص علاقته بالنظام، وأكثر رفضاً لسياسات التهميش المتبعة ضدّه منذ زمن.

3.4.1 الدوافع والخلفيات الاقتصادية

هناك عدة عوامل اقتصادية أدّت إلى اشتعال ثورات الربيع العربي، ويتصدّر هذه العوامل غلاء الأسعار، وانخفاض مستوى معيشة المواطنين، وتراجع المستوى الخدمي، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لتدني الأجور، وتفشّي البطالة.[1] فقد بلغت معدلات البطالة في الوطن العربي نهاية سنة 2009 ما نسبته 14.4%، في حين وصلت نسبة البطالة على الصعيد العالمي في نفس العام 6.3%.[2] يُضاف إلى ذلك "انخفاض التجارة البينية، والاستثمارات العربية داخل الوطن العربي، وغياب العدالة في توزيع الثروات".[3]

لقد تمّ إثقال كاهل المواطن العربي بأسعار مرتفعة لا تتناسب ومستوى الأجور في بلاده، وكذلك فإن تضخم الأسعار في الوطن العربي يترافق مع انتشار واسع وكبير للبطالة، نتيجة للفساد، ولتقصير الدولة في تأمين شواغر وظيفية للعاطلين عن العمل، من خريجي الجامعات والمعاهد، وغيرهم.

ولم يعد يخفى أنّ المؤسسة الاقتصادية في الدول العربية عموماً، ومصر خصوصاً، ظلّ يتحكّم فيها مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال، الذين هم من رموز النظام السياسي الحاكم، وهو ما زاد من رقعة فساد تلك المؤسسة، وهذا ما عبّر عنه الكاتب عبد الرحمن المحيّا حينما

---

[1] خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/5/1، على الرابط: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/86dcc5a7-d03c-4bd4-b80b-14608e864ef5

[2] ربيع، سارة، "2009 نهاية عقد: ترحيل مشكلات الأمية والفقر والبطالة في العالم العربي إلى 2010"، في : جريدة الشرق الأوسط (28 كانون الأول/ديسمبر 2009)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=550395#.UQWaa6A4pYE

[3] مديرية الدراسات والمعلومات الأردنية، "الربيع العربي(المفهوم-الأسباب-التداعيات)"، 2012، دائرة المطبوعات والنشر، على الرابط: http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm

أشار إلى "تسليم [قطاع] الاقتصاد لزمرة متنفذة من رجال الأعمال المبتزين وتفكيك القطاع العام وبيعه بأبخس الأثمان لنفس الزمرة الفاسدة".[1] ولعلّ هذا النّمط من الفساد هو المسبّب الرئيس لوجود طبقتين؛ إحداهما ثرية والأخرى فقيرة، تتعمّق الفجوة بينهما، مع استمرار النظام الحاكم باستبداده وفساده وطغيانه.[2] وتتكون الطبقة الثرية من الفئة الحاكمة وحاشيتها، وتتكون الطبقة الفقيرة من عموم الشعب.

وعلى الرغم من أهمية الدافعين؛ الاجتماعي والاقتصادي، وأثرهما في اندلاع ثورات الربيع العربي، إلا أن الدوافع الحقيقية والجوهرية تكمُن في الأوضاع السياسية، المتصلة بحالة الحكم التي تسود البلاد، فلم يعُد الناس قادرين على تحمُّل المزيد من ظلم الأنظمة السياسية، وقهرها، ومصادرتها حرياتهم، وامتهان كراماتهم.

تمثّلت المفارقة في المقولة التي تؤكد أن الاستبداد يحمل بداخله بذور فنائه وانتهائه، حين مثّلت الأسباب نفسها التي أطالت عمر أنظمة الحكم العربية الدكتاتورية، عوامل رئيسية لانهيارها، فالنظام المصري على سبيل المثال كان نظاماً متيناً، متماسكاً، وقوياً، إلا أن دكتاتوريته التي مثّلت قوامه وجوهره، لم تستطِع أن تبقيه وقتاً أطول، والشعب الذي عايش هذه الدكتاتورية سنواتٍ طِوالاً، لم يعدْ بوسعه الصبر أكثر على ذلك، وجاءت ثورة تونس، لتشكّل بادرة خير، ومصدر إلهام، لانطلاق ثورات الربيع العربي، لإنهاء عصر الاستبداد والتحوّل إلى عهد جديد من الحريات، التي تاقت إليها شعوب المنطقة العربية، وثارت من أجل الحصول عليها.

4.4.1 العامل النفسي

شكّل العامل النفسي في انتصار ثورة تونس على الاستبداد، سبباً حقيقياً لإقناع شعوب دول الربيع العربي، بأن ثوراتهم ستنجح لا محالة، وأن عدوى "البوعزيزي" –مفجّرة تلك

[1] المحيا، عبد الرحمن، "الثورة المصرية"، 2011، على الرابط:
http://almuhaya.maktoobblog.com/1448321/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86/

[2] حبش، مروان، مرج سابق

الثورات– ستنتقل إلى بلدانهم، وستنتهي بذلك عقود الدكتاتورية والظلم، وستتحوّل دولهم إلى كيانات ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان وحرياته، وتدفع عجلة التنمية من أجل اللّحاق بالركب الحضاري العالمي.

وعندما وصلت درجة الغليان الشعبي إلى ذروتها، تمّ استغلال الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لإشعال فتيل الثورة. وهذا ما حصل فعلاً في العالم العربي، حينما أضرم الشاب التونسي (البوعزيزي) النار في جسده يوم 17كانون الأول/ديسمبر 2010،[1] احتجاجاً منه على إهانته وقلب عربة الخضار الخاصة به، فتضامن الشعب التونسي معه، وخرج إلى الشوارع والميادين، ورفع شعارات تطالب بالإطاحة بالنظام الحاكم، ليقينه بأن عهد الاستبداد قد انتهى، ليحلّ مكانه عصر التحولات الثورية التي تفضي إلى الديمقراطيات.

وقد مثّلت الثورة التونسية النموذج الملهم لشعوب دول الربيع العربي، خاصّة وأن هذه الدول عاشت حالة مشابهة للواقع التونسي، فقد أفقر نظام مبارك شعب مصر لأقصى الدرجات، ونهب خيرات البلاد، واستشرى الفساد بمؤسسات الدولة، وتدنّت المستويات المعيشية في كافة أرجاء مصر بشكل حادّ، واستبدّ النظام السياسي بالشعب، وصادر حرياته وحقوقه...إلخ. إلا أن الشعب المصري كما هو الشعب التونسي، لم يُطالب بإسقاط النظام، ولم يكن ليستطيع المطالبة علناً بحرياته وحقوقه طوال فترة حكم مبارك، إلى أن نفد صبر المصريين على بطش ذلك النظام وظلمه.

وجاءت عدوى "البوعزيزي" في إشعال ثورة تونس، ملهمة المصريين بضرورة قيام ثورتهم، التي يمكنها تغيير الواقع السياسي فعلاً، فالثورة ستمنحهم قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.[2] وينطبق نموذج الثورة الملهمة على جميع دول الربيع العربي، فشهدت سوريا وليبيا واليمن والأردن والبحرين ثورات وانتفاضات شعبية طالبت بإسقاط أنظمة الحكم، بعدما

---

[1] الحداد، محمد، " 17 ديسمبر: البوعزيزي ومآلات الثورة"، في: صحيفة الحياة (22كانون الأول/ ديسمبر 2012)، على الرابط: http://alhayat.com/Details/464864

[2] بسيوني، محمود شريف ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق 2012، ص73

أيقنت شعوب تلك الدول أن الحالة التونسية يمكن لها أن تنجح في بلدانهم، وأن نظرية البقاء للأنظمة الدكتاتورية قد سقطت، وأضحى التخلص منها أمراً ممكناً.

5.4.1 العامل الخارجي

قام العامل الخارجي بدور مهم في إنجاح ثورات الربيع العربي، فقد اتخذت بعض الدول والحركات الفاعلة في الوطن العربي، مواقف مؤيدة ومناصرة للتحولات الثورية في دول الثورات، وكانت في مقدمة تلك الدول قطر، التي دعمت الثورات العربية معنوياً ومادياً. كما استمرت في تقديم الدعم للأنظمة التي أنتجتها الثورات، ومثال ذلك دعم النخبة السياسية الجديدة في تونس،[1] وهي النخبة ذاتها التي أيّدت الثورات في الوطن العربي، وأكدت حق العرب في التخلص من الحكم الاستبدادي والتحول إلى حكم الشعب.

وليس غريباً على سوريا التي تنتمي إلى معسكر الممانعة، تأييدها تلك الثورات، ومبادرتها بتجنب آثارها بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في المؤسسات الحكومية، لأن البلدان التي اشتعلت فيها الثورات كانت محسوبة على محور الاعتدال إن لم تكن جزءاً منه، وهو المعسكر الذي يسانده الغرب في مواجهة معسكر المقاومة أو الممانعة الذي تقوده طهران. وقد كان هدف سوريا من ذلك دعم الثورات في وجه الأنظمة المعتدلة الموالية للغرب، تمهيداً لنشوء نظم جديدة من شأنها إضعاف محور الاعتدال وتعزيز محور الممانعة، بما يضمن قيادته للمنطقة. كما أن نظام الأسد كان يعتبر الوضع في دمشق مختلفاً عن بقية العواصم العربية، ولم يكن يتوقع أن يثور الشعب ضدّه كما هي الشعوب العربية في دول الثورات الأخرى.[2]

أما حزب الله فقد ظهر في مظهر الداعم والمؤيد للربيع العربي، وأيّد حقّ الشعوب العربية في اختيار حكامها، ودعم الثورات العربية في تونس ومصر[3] وليبيا واليمن، إلا أن هذا

---

[1] رجب، إيمان، "كيف يمكن فهم تأثير العامل الخارجي في الثورات العربية؟"، في :الأهرام الرقمي (13 تشرين الأول /أكتوبر 2012)، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1058561&eid=6012

[2] فيديو منشور على موقع حياتنا الإخباري، على الرابط: http://www.hyatna.com/videos/22407/index.html

[3] خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/2/8، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/0a101d44-6dcb-4bda-89ab-9fe73b4403ed

الموقف سرعان ما تغيّر حينما اندلعت الثورة في سوريا، فبدأ الحزب يقدّم السياسة والمصالح على العقيدة والمبادئ، فتغيّرت مواقفه وانقلب على ما أعلنه ابتداءً، وتمثّل موقفه الجديد في مساندة النظام الحاكم في سوريا بدلاً من دعم الشعب السوري الثائر ضد الحكم.

أما بالنسبة لموقف الغرب من التحولات الثورية في الوطن العربي، فقد ساهم بشكل أو بآخر في إسقاط الأنظمة الحاكمة وإنجاح الثورات -وإن حاول احتواءها وتوجيهها-، وخاصة ثورتي تونس ومصر، فقد طالبت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الأنظمة العربية الحاكمة في دول الربيع العربي بالرّحيل، والنزول عند رغبة الشعوب، وفي بعض الأحيان استخدمت الخيار العسكري للإطاحة بالسلطة السياسية، كما حدث في ليبيا، حينما تدخل حلف الناتو (NATO) وأسقط نظام القذافي. ويأتي هذا في سياق اعتقاد الدول الغربية بأن استمرار رفد الأنظمة العربية الدكتاتورية بالدّعم لن يجدي نفعاً، ما دعاها إلى تأييد مطالب الشعوب الثائرة في الحصول على حرياتها، ومحاولة بناء النظم السياسية الجديدة في دول الثورات، بما يحقق المصالح الغربية إن أمكن لها ذلك.[1]

5.1 الثورة المصرية نموذجاً

استطاعت ثورة 25 كانون الثاني/يناير عام 2011 أن تُسقط نظام الحكم في القاهرة، في فترة وجيزة لم تتجاوز ثمانية عشر يوماً، وهي بذلك أول ثورة كبرى على صعيد مصر، فتاريخ القاهرة لم يشهد وقوع ثورة شعبية تحررية بسلميتها، وحجمها، ومطالبها كثورة 25 يناير. لقد جاءت هذه الثورة نتيجة طبيعية للظلم الواقع على المواطن المصري طوال عقود مديدة، وكذلك نتيجة لمصادرة الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أمثلة ذلك الحق في الترشح والانتخاب، والحق في العمل، والحق في العلاج والتعليم، وحرية التجارة، وحرية التعبير، والحرية في المشاركة السياسية..إلخ.

---

[1] نافع، بشير موسى، " الغرب وحركة الثورة العربية: ليبيا... اليمن... وسورية"، في: القدس العربي (11أيار/مايو2011)، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\11qpt699.htm&arc=data\2011\05\05-11\11qpt699.htm

إن ثورة 25 يناير التي انطلقت من ميدان التحرير، رفعت شعارات تطالب بالحرية والكرامة، وأخرى تقضي بإسقاط النظام الحاكم الذي بات مرفوضاً على المستوى الشعبي والحزبي، بسبب سياسته الداخلية التي تمثّلت بالظلم، والطغيان، والاستبداد، والاستئثار بالسلطة، إضافة إلى سياسته الخارجية التي لم يكن المصريون راضين عنها -وخاصّة ما يتصل بالعلاقات مع إسرائيل-، كونها سياسة تابعة للخارج وغير مستقلة بقرارها، وتعود بالضرر على البلاد. وبالفعل أسقط الشباب المصري الثائر نظام مبارك بالوسائل السلمية. ولعلّ سلمية وعفوية ثورتهم وشعبويتها هو ما كفل لها إسقاط هذا النظام، الذي ظل يحكم البلاد قرابة ثلاثين عاماً من الدكتاتورية والظلم.

وشكّل سيناريو التوريث الذي ظهر في أواخر سنوات حكم مبارك، -حيث كان مبارك ينوي توريث ابنه جمال منصب رئاسة الجمهورية حتى وإن صرّح بغير ذلك-، دافعاً حقيقياً للعصيان المدني واندلاع الثورة.[1] ولأن النموذج الديمقراطي في الأنظمة السياسية الحاكمة، يترك للمواطن فرصة اختيار حاكمه عبر الانتخابات، ولأن قضية التوريث تاريخياً ظلّت مرتبطة بالأنظمة الملكية لا الجمهورية، فإن الحزب الوطني آنذاك كان ينوي تهيئة شخص آخر من بين عناصره ليحكم البلاد، ويسير على نهج سلفه مبارك، في حال فشلت فكرة التوريث في تنصيب جمال خليفةً لأبيه، بما يضمن استمرار قيادة هذا الحزب لمصر.

وعلى الرغم من موقف المجلس العسكري المصري المحايد من الثورة المصرية وعدم قيامه بقمعها، وبالتالي مساهمته في سقوط النظام السياسي، إلا أن ذلك لم يأتِ من قبيل ديمقراطية المجلس العسكري، أو إيمانه بحق الشعب في اختيار الحاكم وإسقاط النظام المستبدّ، وهذا ما أكدّه المجلس العسكري الذي حلّ مجلس الشعب المنتخب، يوم الرابع عشر من حزيران/يونيو عام 2012[2]، وعَدّل الدستور ليتوافق ونتائج الانتخابات الرئاسية يوم السابع عشر

---

[1] أحمد، محمد، " لجنة تقصي الحقائق: التوريث والبرلمان المزور من أهم أسباب ثورة "25 يناير""، في: جريدة الشرق الأوسط (20نيسان/ إبريل 2011)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=618062&issueno=11831

[2] خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2012/9/22، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/1d42795f-f87e-4bb0-80bf-e41aebfbc1fe

من حزيران/يونيو عام 2012، بحيث يتم تجريد الرئيس من أهم الصلاحيات، فيتفرّد العسكر بحكم البلاد، وذلك لأنه كان متوقعاً فوز مرشح الإخوان (محمد مرسي) في الانتخابات الرئاسية.[1]

كانت جُمعة "الغضب" التي سُميت الثورة أحياناً باسمها، و"جمعة الرحيل"، و"جمعة التطهير"، و"جمعة النصر"،[2] و" جمعة طرد السفير" و"جمعة الحسم" وغيرها الكثير، هي التي تجمع المتظاهرين في الميادين العامة وبخاصّة في ميدان التحرير، وكان شباب الجيل الجديد أو شباب الانترنت –إلى جانب القوى السياسية– من ينظم التجمّع في تلك الجمع، عبر وسائل كثيرة، أهمها مواقع التواصل الاجتماعي، وكان المحتجون على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية..الخ، ينادون بالإطاحة بالنظام السياسي، وإجراء الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، وتحقيق قيم العدالة، والحرية، والمساواة، والديمقراطية.

في بادئ الأمر لم يستجِب النظام المخلوع لمطالب المتظاهرين، بل اتخذت عناصر الشرطة بإيعاز من الحكومة وتحديداً وزارة الداخلية، إجراءات قمعية تجاه أولئك المتظاهرين. ففي الأيام الأولى للثورة قام النظام المخلوع باتباع سياسة القتل العشوائي تجاه المعتصمين في الميادين، وكذلك سياسات الاعتقال، والاختطاف، والتعذيب، إضافة إلى اتخاذ الأحداث طابع الإعدام خارج القانون، حينما قامت إدارة سجن دمنهور بإعدام 12 نزيلاً، حاولوا الفرار من السجن إبان أحداث الثورة.[3] كما قامت الحكومة بحجب الانترنت وخدمة الاتصالات، فضلاً عن

---

[1] خبر منشور على موقع صحيفة المصريون، بتاريخ 2012/6/17، على الرابط: http://www.almesryoon.com/permalink/13155.html

[2] (د. م)، "أيام الجمع منذ اندلاع ثورة 25 يناير"، في: جريدة الشرق الأوسط (25آذار/مارس 2011)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11805&article=614177&feature=#.UWvoqEo-HAs

[3] المجلس القومي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011، على الرابط : http://www.aohr.net/wpcontent/uploads/2012/01/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1.pdf، ص13–18

ملاحقتها للناشطين الحقوقيين والإعلاميين، ومنعهم من توثيق الأحداث المتجددة في الميادين ونقلها، وتحديداً ميدان التحرير في القاهرة، الذي بات مركزاً للثورة، ورمزاً لها.[1]

وتجاوباً مع إصرار المتظاهرين على الاعتصام في الميادين، قام النظام المخلوع بعدد من الإجراءات، تمثّلت في إقالة الحكومة، وإجراء تعديلات دستورية، بالإضافة إلى إعلان الرئيس المخلوع مبارك اعتزامه عدم الترشّح لفترة رئاسية ثانية، إلا أن المتظاهرين اعتبروا هذه الإجراءات غير كافية، مؤكّدين على دأبهم الإطاحة بالنظام السياسي كلّياً، في حين رأى مؤيدو النظام المخلوع عكس ذلك تماماً، ما أدى إلى وقوع اشتباكات حادّة فيما بينهم، كان من أبرزها ما عُرف باسم موقعة الجمل*.

لقد هدفت الثورة المصرية إلى التحول الديمقراطي، والانتقال من الحكم الأبوي التسلطي إلى حكم الشعب، إلا أنه لا يمكن تحقّق ذلك بمجرّد تغيير السلطة الحاكمة، واستبدال النظام، وحلّ مشكلات المجتمع الداخلية، كون ذلك يحتاج إلى الحفاظ على جوهر النظام الديمقراطي بعد بنائه، لأن محتكري المال والقوة (أو ما يمكن تسميتهم فلول النظام السابق)، لديهم القدرة على السيطرة على النظام الجديد، وإفراغه من معناه الحقيقي، إن لم تتم حمايته بالشكل الأمثل عبر تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية، والنمو الاقتصادي، وتكافؤ الفرص..الخ.[2]

وهذا ما يمكن إسقاطه على الحالة المصرية بعد تنصيب محمد مرسي، فبهذا يمكن تفسير استمرار قيام المظاهرات بعد وصول الرئيس المنتخب شعبياً لسدّة الحكم، والمطالِبة بتنحّيه أحياناً وتراجعه عن قراراته أحياناً أخرى، بثورة مضادّة يحركّها أصحاب المصالح والقوة، لتقويض النظام الجديد الذي أتت به الثورة، وعودة أولئك للتحكم بمقاليد الحكم في مصر.

---

[1] المجلس القومي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة 25 يناير2011**، مرجع سابق، ص19

* واقعة الجمل: هي حادثة وقعت يوم الأربعاء الموافق 2 شباط/فبراير 2011، حيث قام عدد من من عناصر النظام المخلوع بامتطاء خيول وجمال، حاملين بأيديهم أدوات حديدية وعصي وكرابيج من أجل ضرب المتظاهرين والاعتداء عليهم، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بين قتيل وجريح، واستطاع المتظاهرون القبض على بعض أولئك المباغتين.

[2] الخالدي، رشيد، "الثورات العربية 2011: ملاحظات تاريخية أولية"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (ع86، ربيع2011)، ص18

1.5.1 الموقف الرسمي المصري من مجريات الثورة المصرية والعلاقات مع إسرائيل

مثّل النظام السياسي السابق في مصر الموقف الحكومي والرسمي من اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير سنة 2011، وقد تعامل النظام المخلوع مع الاحتجاجات بالأسلوب ذاته الذي دأب على اتباعه طوال السنوات الماضية، ومثّل العنف ركيزته الأساسية، فضلاً عن وضع قيود على استخدام الانترنت، وتعطيل شبكات الهواتف المحمولة، وقيام الإعلام الرسمي ببث مواد مضللة للشعب.[1] يأتي ذلك في سياق محاولة السلطة السياسية احتواء الأحداث والسيطرة عليها، انطلاقاً من اعتقاد السلطة السياسية أن تلك الاحتجاجات والمظاهرات لن تتعدّى السقف المعتاد. إلا أن قيام النظام المخلوع بهذه الإجراءات التقليدية، وعدم ابتكاره استراتيجيات جديدة مناسبة للتعامل مع الأزمة، تسبب في أن تتحول تلك الأحداث إلى ثورة كبرى تنتشر في كل أرجاء مصر، وتمس معظم شرائح المجتمع المصري لا شباب الانترنت فحسب، ناهيك عن ارتفاع سقف مطالبهم التي تمثلت في خلع الرئيس مبارك والإطاحة بنظامه.[2]

اتسمت السياسات التي اتبعها النظام المخلوع إزاء تطورات الأحداث بالازدواجية، فمن جهة كان أفراد الشرطة ومؤيدي النظام المخلوع يستخدمون العنف والقمع تجاه المتظاهرين، وفي الوقت نفسه يستجيب النظام –ببطء– لمطالب المحتجين بإقالة الحكومة، واستحداث منصب نائب لرئيس الجمهورية، وإجراء بعض التعديلات الدستورية، ما دعا المتظاهرين إلى الإصرار على تحقيق مطالبهم وتحقيق أهداف الثورة.[3]

لم تنجح السلطة السياسية في مصر في احتواء ثورة 25 يناير، وربما كانت ردّة فعلها جراء اندلاع الثورة، هي السبب الحقيقي الذي يقف وراء تسارع الأحداث وخروجها عن سيطرة النظام، ويعود ذلك إلى فشل هذه السلطة في خلق طرائق وتكتيكات جديدة، تناسب المرحلة

---

[1] عوض، محسن، ***الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001-2011)***"، في: **المستقبل العربي** (حزيران/ يونيو 2011، ص66

[2] عبد الكريم، إبراهيم وخيري عمر ومروان الأسمر، "تقرير تحليلي: ثورة 25 يناير المصرية"، تحرير عبد الحميد الكيالي وجواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط2011، على الرابط: www.mesc.com.jo/Studies/Studies_Ia_20.htm

[3] المرجع السابق

الحديثة في عصر مختلف عن سابقه، فانتهاج وسائل القتل والاعتقال والملاحقة والتعذيب وحجب مواقع الانترنت وغيرها من الوسائل تجاه المتظاهرين، من شأنه إرباك موقف النظام الحاكم وإضعافه، لأن هذه السياسات تجعله أمام مواجهة حقيقية، مع جميع شرائح الشعب المصري المتضرر من سياسات النظام، وليس أمام شريحة واحدة يُمثلها شباب الجيل الجديد الثائر، ولعلّ هذا ما يؤكد اهتراء وتناثر بعض المفاهيم والنظريات التي لم تعد تناسب المرحلة الحديثة، تماماً كما هي العقيدة الأمنية في مواجهة التنظيمات والأحزاب قبل بدء الربيع العربي.[1]

وبعد سقوط نظام حسني مبارك بعام ونصف تقريباً، نجحت حركة الإخوان المسلمين في الوصول لسدّة الحكم، حيث أفرزت الثورة نظاماً منتخباً يقوده محمد مرسي، الذي كان رئيساً لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن حركة الإخوان. ويتمثل موقف النظام من مجريات الثورة، بالتأكيد على القصاص لقتلى الثورة المصرية، ومقاضاة مبارك ومعاونيه. وقد شكل الرئيس مرسي "نيابة للثورة لكشف أدلة جديدة في قضايا قتل المتظاهرين، وأصدر قانوناً باسم حماية الثورة".[2]

أما فيما يتصل بالموقف الرسمي المصري الحالي من اتفاق السلام مع إسرائيل، الذي أبرمه معها النظام السابق وحافظ عليه بشتى الطرق، فعلى الرغم من إعلان الرئيس مرسي في أكثر من مناسبة، أن بلاده تحترم كافة الاتفاقات الدولية التي تم توقيعها فترة حكم النظام المخلوع، في إشارة منه إلى احترام اتفاقية كامب ديفيد، إلا أنه رأى أن هناك ضرورة تقتضي إعادة النظر في بنود الاتفاقية، وبخاصّة المادة الرابعة منها (الملحق الأمني)، المتعلقة بسيادة مصر على شبه جزيرة سيناء. كما أعلن مرسي أن احترام بلاده بنود الاتفاقية مرتبط بالقضية الفلسطينية، فقال: "طالما أن السلام والعدل غير متحققين للفلسطينيين، فلن يكون هناك وفاء لشروط المعاهدة".[3]

---

[1] عبد الكريم، إبراهيم وخيري عمر ومروان الأسمر، "**تقرير تحليلي: ثورة 25 يناير المصرية**"، مرجع سابق.

[2] خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/9a222445-e14d-42de-84af-be933097e389

[3] خبر منشور على موقع بي بي سي، بتاريخ 2012/9/23، على الرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/09/120923_israel_egypt_peacetreaty.shtml

2.5.1 الموقف غير الرسمي

1.2.5.1 جماعة الإخوان المسلمين

على الرغم من تخوف جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة في المظاهرات والنزول إلى الميادين يوم 25 يناير عام 2011، إلا أنها احتشدت بأعداد كبيرة في الميادين في الأيام الأولى للثورة، وطالبت بإسقاط النظام السابق، وبناء نظام مؤسساتي ديمقراطي جديد يقوم على أساس التداول السلمي للسلطة.[1]

وقد تولَّدت رغبة حقيقية لدى قادة الإخوان بضرورة العمل من أجل إحداث تغيير نوعي في هيكل النظام السياسي وبنيته، والتخلص من نظام مبارك، خاصّة أنهم كانوا ملاحقين في عهد النظام المخلوع، ورأوا في الثورة المصرية والمشاركة فيها، فرصة لتغيير الوضع الذي كان قائماً ودخول المعترك السياسي بشكله الأمثل. ولهذا أنشأت جماعة الإخوان حزب الحرية والعدالة من أجل الانخراط لاحقاً في الثورة المصرية، التي هدفت إلى إسقاط النظام السابق، وإيجاد موطئ قدم لها في النظام الجديد الذي ينشأ عن الثورة. وقد نزل أعضاء الجماعة إلى الميادين، وشاركوا مشاركة فاعلة في المظاهرات والتجمعات المطالِبة بتنحية مبارك والإطاحة بنظامه، وتغلغلوا بين المتظاهرين ورفعوا شعارات منسجمة مع توجهات المتظاهرين والصبغة العامة للثورة.

وكان للجماعة دور بارز في المساهمة في إنجاح الثورة، من خلال الدور الطليعي الذي قام به أعضاؤها في الثورة إلى جانب المتظاهرين، وقد مثّل وجود أعضاء الإخوان "عامل طمأنة" للمصريين. ومن الشواهد على ذلك مشاركة أعضاء الجماعة في مواقف فاصلة في نجاح التجربة الثورية المصرية، وأهمها موقعة الجمل يوم 2 شباط/فبراير 2011. [2]

---

[1] خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/12/4، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/e321d0bd-b301-41af-a889-52c22923c734

[2] محمود، أحمد، "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/books/pages/49ec0e55-0b3a-4e64-a8a4-8fe526942e15

وقد تطلع الإخوان المسلمون إلى المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، وهي أمور لم يكن يسمح بها النظام المخلوع، ولتحقيق هذا الهدف ارتأوا اللحاق بالثورة وأن يكون لهم دور فيها، لأنها قامت من أجل رفع الظلم عن كاهل الشعب، وبناء نظام جديد قوامه الحرية والديمقراطية والعدل ومحاربة الظلم.

ولم يتوقف دور الجماعة عند تنحية مبارك وسقوط نظامه، بل استمر أعضاؤها في المطالبة بضرورة استكمال تحقيق أهداف الثورة، خاصّة فيما يتعلق بحلّ الحزب الوطني، وتطهير مصر من رموز النظام المخلوع.

ودعا حزب الحرية والعدالة الذي انبثق عن الجماعة في وقت لاحق إلى تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها محاكمة الرئيس المخلوع مبارك. ورحّب عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة بإعادة محاكمة مبارك، قائلاً: " إن إرادة الله تحققت لأن يُحاكم مبارك في عهد الرئيس محمد مرسي".[1]

ورأى حزب الحرية والعدالة في اتفاقية كامب ديفيد إجحافاً بحق مصر، وأنها تحتاج إلى إعادة نظر، وتغيير بما يتناسب والمصلحة القومية العليا، وبخاصّة فيما يتصل بجزئية تصدير الغاز لإسرائيل، وإعادة السيادة المصرية الكاملة على سيناء، بالإضافة إلى استرجاع دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، وإيجاد حلول للقضايا العالقة كما هي قضايا القدس وتحرير فلسطين، وتقديم الدعم اللازم للمقاومة الفلسطينية.[2]

وحسب برنامج الحزب، فإن الضرورة تقتضي بذل كافّة الجهود من أجل حلّ القضية الفلسطينية، من خلال الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة ضمان حقهم في تقرير المصير وحقهم في العودة وفي إقامة دولتهم، لأن "قضية فلسطين هي أخطر قضايا الأمن القومي

---

[1] خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط: http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9a222445-e14d-42de-84af-be933097e389

[2] حوار أجرته قناة العالم مع المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة أحمد سبيع، بتاريخ 2012/8/22، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1263404

المصري، إضافة لكونها قضية عربية وإسلامية، ولأن الكيان الصهيوني هو كيان عنصري استيطاني توسعي عدواني، يمتلك أسلحة دمار شامل، وقد تسبب في نشوب حروب كثيرة في المنطقة، أثّرت على الأوضاع الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعطّلت برامج التنمية".[1]

ويظهر لنا من أدبيات حزب الحرية والعدالة ارتباطه بالقضية الفلسطينية، واعتبارها مسألة أمن قومي، ولتحقيق هذا الأمن والحفاظ عليه، فإنه من الضروري جداً إيجاد حلّ لها، ويكون الطرف الندّ في هذه الحالة "الكيان الصهيوني"، بحيث تُلِح الضرورة على وضع حدّ للسياسات العدوانية والعنصرية والتوسعية التي تقوم بها إسرائيل، خاصّة في ظل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي الذي يهدد أمن المنطقة، خاصّة الأمن القومي المصري.

كما أن الحزب ينظر إلى إسرائيل على أنها كيان معادي، عمل على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال التسبب بإشعال عدّة حروب في المنطقة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تعطيل المشاريع التنموية، بسبب تأثّر الأوضاع الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. لأن إنجاح عملية التنمية يتطلب أماناً واستقراراً للأحوال السياسية، التي ما إن تدهورت حتى ألقت بظلالها السلبية على العملية التنموية عبر تأثّر الجانب الاقتصادي، وهذا ينسحب على الجوانب الأخرى؛ الجغرافية والاجتماعية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية ولا يمكن فصلها عنها.

وقد اعتبر محمد عبد النبي أبو العلا –أمين حزب الحرية والعدالة بقنا– أن الثورة المصرية هي بداية النهاية لدولة إسرائيل، وأن قوة الإسلام هي القوة الوحيدة القادرة على القضاء عليها، وقال إن ردة الفعل المصرية على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضدّ

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة، منشور على موقع الحزب، على الرابط: http://hurryh.com/uploadedimage/files/mainsystem.pdf

الفلسطينيين، يجب أن تتمثّل في قطع العلاقات الدبلوماسية، بحيث يتم إغلاق السفارة الإسرائيلية وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة.[1]

واستطرد عبد النبي قائلاً :"إن النظام السابق هو من مكّن لإسرائيل في مصر وفتح لها أحضانه ولذلك فإن إسرائيل اعتبرت مبارك كنزاً ثميناً فقدته بعد قيام الثورة في مصر"، مشيراً إلى أن مصر بعد الثورة تختلف عن مصر خلال حكم مبارك، فيما يتعلق بالنظرة إلى إسرائيل والعلاقات معها، مطالباً بإلغاء جميع الاتفاقيات الموقعة بين مصر وإسرائيل.[2]

فحزب الحرية والعدالة كان طرفاً فاعلاً في ثورة مصر حتى وإن أُنشئ بعد اندلاع الثورة*، فقد ساهم الإخوان المسلمون-أعضاء الحزب- مساهمة حقيقية وواسعة ومؤثرة في مجريات الثورة، ومثّلوا سنداً لها في بعض الأحيان، حتى إن البعض حاولوا القول إن الثورة كانت ستتأرجح لو أن الإخوان المسلمين –القوة الأكثر تنظيماً في مصر- لم ينخرطوا فيها. بل وصف آخرون الحضور الإخواني اليومي في المظاهرات، بأنه عصب الثورة المصرية، والدينامو الذي يحركها.[3]

أما فيما يتعلق بعلاقات مصر مع إسرائيل، فكان واضحاً أن الحزب ضدّ العلاقات مع دولة احتلال، قامت على حساب الحقوق العربية والفلسطينية، وإذا كان الحزب أعلن في برنامجه التزامه بالاتفاقيات الدولية الداعية للسلام والعدل، إلا أنه اعتبر أن أمر الالتزام بها غير نافذ في حال أضرّت بمصلحة الوطن. ويتبادر إلى الأذهان اتفاقية الغاز المنبثقة عن اتفاق السلام مع إسرائيل، التي تحصل إسرائيل بموجبها على نسبة عالية من احتياجاتها من الغاز المصري بأقل الأثمان، على حساب المواطن المصري الفقير، الذي يعاني نقص أنابيب الغاز، وصعوبة وصولها إليه.

---

[1] خبر منشور على موقع حزب الحرية والعدالة، بتاريخ 2011/8/21، على الرابط: http://www.hurryh.com/Search_Details.aspx?News_ID=1736

[2] خبر منشور على موقع حزب الحرية والعدالة تاريخ 2011/8/21، مرجع سابق.

* على الرغم من الإعلان عن تأسيس حزب الحرية والعدالة بعد اندلاع الثورة، غير أن الباحثة ارتأت أن تشير إلى دور الإخوان المسلمين –أعضاء الحزب- الفاعل في الثورة.

[3] محمود، أحمد، "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير"، مرجع سابق

2.2.5.1 حركة كفاية

وهي حركة مجتمعية وليست حركة سياسية، وقد تأسست سنة 2004 على يدّ جورج إسحاق. [1] ولم تكتفِ بالمطالبة بمحاربة الفساد وتحقيق الديمقراطية والعدالة، بل طالبت بإسقاط النظام السابق والإطاحة بحسني مبارك، من منطلق رفضها تمديد فترة حكم مبارك، أو توريث الحكم لابنه جمال.[2] وقد بادرت كفاية إلى النزول للميادين، ودعت إلى التجمع والتظاهر يوم 25 يناير، ومع نجاح الثورة المصرية في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في خلع مبارك، رأت الحركة أن هدفها التالي يأتي في سياق استمرار دعم الثورة في سبيل تحقيق أهدافها، والعمل على التخلص من بقايا النظام المخلوع.[3]

وطالبت الحركة بضرورة محاكمة مبارك وعائلته، وتقديم المتورطين بقتل متظاهرين للقضاء. وقد تحفّظ المنسق العام للحركة محمد الأشقر على طريقة محاكمة الرئيس المخلوع، وطالب " بمحاكمة مبارك ورموز نظامه السابق عسكرياً أو تفعيل قانون الغدر من أجل محاكمتهم وفقاً له، لأنهم لم يسرقوا مالاً أو يستغلوا منصباً عاماً فحسب وإنما خانوا وطناً بأكمله وعملوا لعدة عقود ضد مصالح مواطنيه في الداخل والخارج".[4]

وفيما يتصل بأسس العلاقة مع إسرائيل، فقد دعت إلى وقف تصدير الغاز لإسرائيل، وتعليق اتفاقية كامب ديفيد، على ضوء استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وقد طالب عربي كمال –منسق حركة كفاية بمحافظة قنا–بالتهديد بقطع العلاقات مع إسرائيل في حال استمرت في عدوانها على غزة.[5]

---

[1] بسيوني، محمود شريف ومحمد هلال، مرجع سابق، ص69

[2] قناة الأقصى، "الأحزاب المصرية المشاركة في الانتخابات التشريعية"، (د.ت)، على الرابط : http://www.aqsatv.ps/?section=op&pid=4&opi=op_details&did=69

[3] حلقة بعنوان "حركة كفاية" من برنامج تحت المجهر، بتاريخ 2011/12/16، قناة الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/pages/3866a32f-7bc7-4aa9-9a81-f49a7ac55ae9

[4] خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2011/9/7، على الرابط: http://www.masress.com/almashhad/14128

[5] خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/11/15، على الرابط: http://www.masress.com/almesryoon/162105

3.2.5.1 حركة شباب 6 إبريل

تأسست الحركة سنة 2008، وهي جماعة ضغط مجتمعية غير سياسية، تمارس دورها الضاغط من أجل تحقيق أهدافها، التي تمثلت بمكافحة الفساد، والإطاحة بنظام مبارك. وكانت الحركة من أوائل المشاركين باحتجاجات 25 يناير، وقد نشطت بدعوة شرائح الشعب المصري للتظاهر والتجمع في الميادين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات الالكترونية، ونجحت في نقل تجارب حركات أجنبية فيما يختص بسُبل التظاهر السلمي، كالتجمع وتنظيم المسيرات بطرق سلمية، بالإضافة إلى صقل طريقة المصريين وتطويرها في التعامل مع القوى الأمنية في أثناء التظاهر.[1]

وقد طالبت حركة 6 إبريل بإعادة محاكمة مبارك ورموز النظام المخلوع، بالإضافة إلى تطهير مؤسسات الدولة من بقايا ذلك النظام.[2]

وعلى صعيد آخر دعت الحركة إلى إلغاء أو تعديل بنود اتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع الإسرائيليين، منذ سبعينيات القرن الماضي، لما يترتب عليها من مساس بالسيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء. وطالبت بعودة القوات المسلحة المصرية إلى سيناء، من أجل تحقيق التنمية فيها وإعادة إعمارها. يقول عبد الرحمن بدر، المتحدث الرسمي باسم الحركة "إن تنمية سيناء وتعميرها مرتبطة بفرض السيادة المصرية عليها" ويستطرد قائلاً "إنه لا يمكن تنمية سيناء دون حراسة القوات المسلحة المصرية للمشاريع التنموية والاستثمارات وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتعديل أو إلغاء معاهدة مصر مع الكيان الصهيوني لأنها العقبة الحقيقية أمام تنمية سيناء".[3]

---

[1] بسيوني، محمود شريف ومحمد هلال، مرجع سابق، ص69، ص70

[2] خبر منشور على موقع جريدة الشروق، بتاريخ 2012/11/21، على الرابط: http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21112012&id=9861244e-2796-4256-a9f8-ca6ebb12f80e

[3] خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/10/9، على الرابط: http://www.masress.com/youm7/810458

4.2.5.1 موقف حزب الوفد

يعتبر حزب الوفد حزباً ليبرالياً ديمقراطياً، وهو من الأحزاب المعارضة لسياسات نظام مبارك،[1] ولذا أيّد الحزب ثورة 25 يناير وشارك في إنجاحها، ودأب منتسبوه على النزول للميادين، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحي مبارك، وهذا ما صرّحت به قيادة الحزب ممثلة بـِ السيد البدوي حين قال إنّ "النظام فقد شرعيته وطالبت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وحلّ مجلسي الشعب والشورى، ووضع دستور جديد للبلاد".[2] يُضاف إلى ذلك إعلان الحزب عن ثروة الرئيس المخلوع، في إيحاءٍ منه لضرورة تقديم مبارك للمحاكمة.[3]

أما فيما يتعلق بموقفه من العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، فقد ربط البدوي – المرشح السابق لرئاسة الجمهورية– استمرار تلك العلاقات بحسن سير العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتزام إسرائيل بالقرارات الدولية.[4]

5.2.5.1 موقف حزب مصر القوية

جاءت مواقف حزب مصر القوية مماثلة لمواقف حركتي كفاية وشباب 6 إبريل وحزب الحرية والعدالة وحزب الوفد. فقد قام الحزب بدعم الاحتجاجات والمظاهرات، وشارك أعضاؤه في النزول للميادين والانضمام للثوار، بهدف استكمال مطالب الثورة، ومن أجل إيجاد موطئ قدم له في النظام الثوري الجديد، الذي يُفترض فيه السماح بالتعددية السياسية، والوصول للسلطة بطرق سلمية.

واعتبر عبد المنعم أبو الفتوح –عضو سابق بمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في مصر– رئيس الحزب، أن حدوث انقسامات في الشارع المصري في أعقاب اندلاع الثورة، أمر

---

[1] قناة الأقصى، "**الأحزاب المصرية المشاركة في الانتخابات التشريعية**"، مرجع سابق

[2] حوار أجرته الصحفية جيهان فوزي مع رئيس حزب الوفد السيد البدوي، بتاريخ 3 /4/ 2011، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Investigations/News/70653.aspx

[3] المرجع السابق

[4] المرجع السابق

طبيعي وهي متطلبات المرحلة، كون البلاد تشهد "حالة مخاض من مرحلة استبداد إلى الديمقراطية".[1]

وكان أبو الفتوح –قبل تأسيس الحزب– قد دعا إلى التظاهر السلمي في الميادين العامة، وعدم اللجوء إلى العنف، واعتبر استمرار المظاهرات ضمانة كبيرة لتحقيق أهداف الثورة ومطالبها، قائلاً : "الثورة علمتنا أن الحقوق لا توهب"، داعياً الجميع إلى التوحد حول مطالب الثورة.[2]

ودعا الحزب في برنامجه السياسي– منذ الإعلان عن تأسيسه في تشرين الثاني/نوفمبر2012– إلى ضرورة الحفاظ على الهوية العربية لمصر، ودعا كذلك إلى جعل مصر من بين أقوى عشرين دولة في العالم في المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية.[3]

وفيما يتعلق بموقف الحزب من العلاقات المصرية الإسرائيلية المستندة إلى اتفاق السلام، فقد صرح أبو الفتوح بـِ "أن اتفاقية كامب ديفيد ظالمة لمصر؛ فأي بلد في العالم يرضى بأن تُفرض قيود على حركة جيشه وقواته الأمنية داخل أرضه بهذه الطريقة التي فرضتها هذه الاتفاقية الظالمة التي تحرص على أمن إسرائيل، ولا تحافظ على أمن مصر؟!".[4]

يُستنبط من تصريح أبو الفتوح معارضة حزبه لاتفاق السلام الذي وقعته مصر مع إسرائيل عام 1979، انطلاقاً من القيود المجحفة والظالمة التي فرضها هذا الاتفاق على الجانب المصري، وخاصّة فيما يتعلق بالسيادة المصرية المنقوصة على سيناء، وعدم تواجد القوات

---

[1] حوار أجرته زينب هاشم مع رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح، بتاريخ 28 /1/ 2012، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=783974&eid=386

[2] خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2011/9/7، على الرابط: http://www.masress.com/almesryoon/76665

[3] خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2012/12/20، على الرابط : http://www.aljazeera.net/news/pages/d2b113bc-bcb8-423d-be26-8b10649b66ee

[4] خبر منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/33617.html#.UPlZrqA4pYE

المسلحة في هذه البقعة الشاسعة من أرض مصر، وفي أحسن الأحوال فإن الحزب يطالب– استناداً لرؤيته لاتفاق السلام– بتعديل الاتفاق أو تغيير بعض بنوده، بما يضمن أمن مصر، وهو الأمر الذي أهملته بنود الاتفاق.

ويَعتبر الحزب أن عملية السلام مع الإسرائيليين مرتبطة بعدّة قضايا؛ كالأنشطة الاستيطانية، وتهويد القدس، وحصار غزة، والملف النووي الإسرائيلي.[1] ونلاحظ هنا حضور لافت للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فالحزب يربط استمرار علاقات بلاده مع إسرائيل، بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، بحيث تتأثر هذه العلاقات مع تصعيد إسرائيل سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين، وتشديد الحصار على غزة، وكذلك عندما تقوم بتوسيع نشاطاتها الاستيطانية، والتهويدية في القدس والهادفة إلى تغيير ملامح المدينة المقدسة.

ويتنبّه حزب مصر القوية لمسألة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي الذي يهدّد الأمن القومي المصري، انطلاقاً من تأييده لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين.

6.2.5.1 الموقف السلفي

موقف السلفيين من ثورة 25 يناير ومجرياتها موقف مرتبك ومتخبط. ويمكن تقسيمه إلى أربع اتجاهات؛ يمثّل الاتجاه الأول شريحة السلفيين المؤيدين للثورة، ويمثّل الاتجاه الثاني المعارضين لها، أما الثالث فيمكن اعتباره اتجاهاً متناقضاً من مجريات الثورة، وقد التزم الاتجاه الرابع الصمت والحياد.

فقد أيّدت السلفية الجهادية ثورة مصر، وشاركت في مظاهرات ميدان التحرير، ورفعت شعارات تطالب بإسقاط نظام مبارك، وكان الداعية محمد حسان من أبرز هؤلاء السلفيين

[1] خبر منشور على موقع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط: http://alhayat.com/Details/471933

المؤيدين لمطالب المحتجين، والمشاركين في اعتصامات الميدان.[1] في حين عارض بعض رموز السلفيين ذلك الموقف، وانتقدوا المحتجين، ودعوهم إلى فض الاعتصامات، والتزام البيوت والمساجد "درءاً للمفاسد" والفتن، ومنعاً للتدمير والتخريب، وكان في مقدمتهم الداعية الإسلامي الشيخ السلفي محمود المصري.[2]

وظهر تيار من السلفيين بمواقف ملتبسة ومتباينة من الثورة، حيث نجدهم أحياناً في موقع رافض للثورة، بذريعة أنها السبب في إحداث الفوضى وانتشار أعمال السلب والنهب، وأحياناً أخرى يؤيدونها ويطالبون بإجراء إصلاحات لازمة للخروج من الأزمة، كما يدعون إلى مرحلة انتقالية تتم فيها انتخابات نزيهة تضمن اختيار حاكم كفؤ للسلطة[3]، أو من خلال قيامهم بالتوقيع على بيان يقضي بدعم الاحتجاجات، ويقدّم ياسر برهامي تفسيراً لهذا التناقض بقوله إنّ تأييد مطالب الثورة يختلف عن تأييد المظاهرات والمشاركة فيها[4]، كون المشاركة الفعلية فيها تقود إلى الفتن والمخالفات الشرعية، ويُمثّل هذا الاتجاه حزب النور الذي أسسته الدعوة السلفية في أعقاب اندلاع الثورة.[5] يضاف إلى هذا وذاك موقف آخر قد برز داخل التيار السلفي، طالب بالتزام الصمت وعدم التدخل في مجريات الثورة، تماماً كما فعل السلفي أبو إسحق الحويني.[6]

وفيما يتصل بعلاقات مصر مع إسرائيل، فإن الأخيرة تخشى على اتفاق السلام الموقع بين الجانبين منذ عقود من التيارات السلفية مجتمعة.[7] حيث لا تنقسم تلك التيارات في موقفها من إسرائيل في اعتبارها كياناً محتلاً غاصباً، وأن الصراع معها صراع ديني، ومحوره قضية

---

[1] المركز العربي للدراسات الإنسانية، "حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة 25 يناير"، (د.ت)، على الرابط: http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=167:25jan-revolution&catid=41:analysis-articles&Itemid=79

[2] المرجع السابق

[3] فايد، عمار أحمد، "السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب"، 2012، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/201271103413876925.htm

[4] المركز العربي للدراسات الإنسانية، "حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة 25 يناير"، مرجع سابق

[5] المرجع السابق

[6] المرجع السابق

[7] (د.م)، "إشكالية السلفية في دول الربيع العربي"، 2012، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/ae163475-a7d4-42f1-9e55-ec859552413a

القدس والمسجد الأقصى، التي يعتبرها السلفيون قضيتهم الأولى، مع وجوب استمرار الجهاد ضد الكيان الإسرائيلي حتى تحريرهما.

غير أن بعض المصادر تشير إلى أن التيار السلفي لا يعارض إقامة علاقات مع إسرائيل، ويحترم اتفاقية كامب ديفيد، وأنه على استعداد للجلوس مع إسرائيل والحوار معها وفق شروط معينة. فقد صرّح المتحدث الرسمي باسم حزب النور يسري حماد أن الحوار مع إسرائيل "يجب أن يكون عبر وزارة الخارجية المصرية"، تعقيباً على ما نشره الإعلام الإسرائيلي حول رغبة إسرائيل بفتح قنوات اتصال وحوار مع حزب النور.[1]

ويشير مصدر آخر إلى أن حماد قد أدلى بتصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، حول حرص الحزب على اتفاقية كامب ديفيد، وقد رحب بزيارة السياح الإسرائيليين لمصر، واستمرار العلاقات بين البلدين.[2] ويضيف حماد للإذاعة: "إذا كانت هناك بعض البنود التي يريد شعب مصر أن يعدلها في الاتفاقية فهذه مكانها طاولة المفاوضات والتحاور".[3]

وقد أشار القيادي في حزب النور نادر بكار إلى أن مصر وقعت اتفاقات مع دول متعددة، ويتوجب عليها احترام هذه الاتفاقيات، في إشارة منه لاحترام اتفاق السلام مع إسرائيل.[4] وفي هذا تطبيع مع دولة إسرائيل.

7.2.5.1 التيار الشعبي

أيّد التيار الشعبي ثورة 25 يناير، وقد تبنى رئيس التيار حمدين صباحي أهداف الثورة كافة، والتزم برأي المتظاهرين وتطلعاتهم منذ اشتعالها، وشارك صباحي في المظاهرات المليونية التي خرجت من أجل إسقاط نظام مبارك.

---

[1] خبر منشور على موقع محرك البحث مصرس، بتاريخ 2012/12/20، على الرابط: http://www.masress.com/elfagr/97895

[2] خبر منشور في صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2011/12/22، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=560943

[3] خبر منشور في صحيفة السفير، بتاريخ 2011/12/22، على الرابط: http://www.assafir.com/Windows/PrintSection.aspx?EditionId=2050&MulhakId=2697

[4] خبر منشور على موقع محرك البحث مصرس، بتاريخ 2012/12/20، مرجع سابق

وفي أعقاب الإطاحة بالنظام المخلوع بنحو عام ونصف العام، وبعد أن أُعلن عن تأسيس التيار الشعبي في أيلول/سبتمبر عام 2012، أخذ التيار يرفع شعارات تطالب باستكمال أهداف الثورة، فقد قال عبد الحكيم جمال عبد الناصر–أحد مؤسسي التيار– إن التيار الشعبي "يمثل الإرادة الشعبية التي تريد تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير وشعارها "عيش.. حرية.. كرامة إنسانية"، والقصاص للشهداء، واستقلال القرار الوطني".[1] ونستشف هنا إصرار هذا التيار على محاكمة مبارك، والقصاص للمتظاهرين الذين قتلتهم أدوات النظام المخلوع.

وقد اعتبر الإعلامي حمدي قنديل التيار الشعبي بـِ "الجامع والمجسد لروح ثورة ٢٥ يناير وشهدائها".[2] فعلى الرغم من عدم ولادة التيار الشعبي فترة اندلاع الثورة، إلا أن مؤسسيه– قيادات سياسية وحزبية وثقافية– كانوا قد شاركوا في المظاهرات والاحتجاجات ضدّ نظام مبارك، بهدف الإطاحة به.

أما هدف التيار الحالي فيتمثل في الحدّ من حكم الإخوان والسعي لإسقاط نظام مرسي، على اعتبار أن هذا الأمر يعدّ استكمالاً لمتطلبات الثورة، انطلاقاً من اعتقاد المنتمين للتيار بأن نظام الإخوان هو الوجه الآخر لنظام مبارك، في القمع والفساد والتزوير..إلخ.

وفيما يتعلق بموقف الحزب من العلاقات مع إسرائيل، فقد طالب باتخاذ موقف حازم تجاه سياسات إسرائيل العدوانية على قطاع غزة، وحينما شنّت إسرائيل عدوانها على القطاع نهاية العام 2012، طالب حمدين صباحي بطرد السفير الإسرائيلي وإعادته إلى إسرائيل، واستدعاء السفير المصري لدى تل أبيب، وفتح معبر رفح.[3]

---

[1] خبر منشور على موقع المصري اليوم الإخباري، بتاريخ 2012/9/22، على الرابط: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=354192

[2] المرجع السابق

[3] خبر منشور على موقع صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2012/11/11، على الرابط: &http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=842753

ويقول بيان صادر عن التيار تعليقاً على عدوان غزة، إن إسرائيل تقصف الغزيين "بطائرات حربية تطير بالغاز المصري المدعوم"،[1] في إشارة إلى معارضة التيار لمعاهدة السلام مع إسرائيل، والاتفاقيات التجارية الناتجة عنها، وفي مقدمتها اتفاقية الغاز.

وقد دعا حمدين صباحي–المرشح الرئاسي السابق– إلى مساندة فصائل المقاومة الفلسطينية وتقديم الدعم اللازم لها ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية. وعلى صعيد العلاقة مع طهران، فقد أيّد صباحي مسألة تحسين العلاقات مع إيران، ورأى أن هناك ضرورة تقتضي تسهيل عملية التقارب المصري الإيراني تقتضيها المصلحة الوطنية.[2]

8.2.5.1 أحزاب الفلول*

بالرغم من مواقف أحزاب الفلول المؤيدة للنظام المخلوع، ومناهضتها لثورة 25 يناير التي هدفت إلى إسقاط ذلك النظام، إلا أنها وبعد تنحي مبارك، وجدت أن مصلحتها تقتضي تغيير مواقفها، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة والانخراط فيها.[3] ما دعاهم إلى إنشاء أحزاب وتنظيمات جديدة تُعرف بأحزاب الفلول، هدفهم في ذلك إيجاد موطئ قدم لهم في النظام الجديد، ومحاولة استرجاع مكاسبهم التي حققوها فترة حكم مبارك من جهة، وخلق جبهة معارضة حقيقية تدعو لإسقاط حكم مرسي والإخوان كما يروْن من جهة أخرى.

---

[1] خبر منشور على موقع صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2012/11/11، مرجع سابق.

[2] يونس، محمد عبدالله، "واقعية مفقودة:التوجهات الخارجية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية المصرية"، في: مجلة السياسة الدولية (16أيار/مايو2012)، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2255/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A9.aspx

* أحزاب الفلول: هي أحزاب وحركات سياسية منبثقة عن الحزب الوطني المنحل، يتجاوز عددها عشرة أحزاب، أنشأها قادة وأعضاء سابقون في الحزب الوطني المنحلّ، ساهموا في منظومة الفساد في عهد مبارك. تأسست في أعقاب اندلاع الثورة المصرية وحلّ الحزب الوطني، هدفها الالتفاف على الثورة المصرية التي أسقطت مبارك وحلّت الحزب الوطني، وتسعى إلى تمكين أولئك المحسوبين على الحزب الوطني في الحياة السياسية، وتمثل عقبة أمام سياسات النظام الإخواني الجديد.

[3] عوض، محسن، مرجع سابق، ص66

وحاولت أحزاب الفلول منذ الإعلان عن تأسيسها في أيلول/سبتمبر عام2011، الالتفاف على إنجازات الثورة ومصادرتها، ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب المواطن المصري، ومصر القومي، ومصر الثورة، وحزب الحرية، وحزب الاتحاد، وحزب بداية، و25 يناير..إلخ، ويمكن اعتبار هذه الأحزاب بديلاً حقيقياً للحزب الوطني المنحلّ، في حال اجتمعت تحت راية واحدة، وهذا بدوره سيؤثر سلباً باتجاه إحباط الثورة وتضييع مكتسباتها، من خلال تفعيل ما يسمّى بالثورة المضادّة، وبالتالي تهديد استقرار النظام الذي أنتجته الثورة الأصيلة. [1]

ويتضح ذلك من خلال إصرار هذه الأحزاب والحركات على إسقاط نظام مرسي، عن طريق تنظيمها مسيرات ومظاهرات تندد بسياسات النظام المنتخب، وتطالب بالإطاحة به، بل إنها تحمّل نظام مرسي مسؤولية العنف الذي ينتج عن هذه المظاهرات.[2] وتحاول تأليب الرأي العام ضدّه، من أجل سرقة مكتسبات الثورة الشرعية لصالحها، وخدمة أهداف الثورة المضادّة. وهذا موقف طبيعي للأحزاب المنبثقة عن الحزب المنحل، فكان من المتوقع أن تقاتل هذه الأحزاب بقوة للنيل من مكتسبات الثورة، من أجل تمكين بقايا النظام المخلوع التي لا تزال موجودة في المؤسسات الحكومية.

وترفض أحزاب الفلول أخونة النظام السياسي الحاكم في مصر، بما يعني رفضها لأن تتولى حركة الإخوان المسلمين الحكم في مصر، بحيث تكون الحركة المرجعية الأساسية التي تحتكم إليها مؤسسة الرئاسة عند اتخاذ القرارات الحكومية. وفي هذا السياق يُصّرح محمود نفادى المتحدث الإعلامي للحركة الوطنية المصرية التي يرأسها أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك ومرشح سابق للرئاسة، أن هناك ضرورة للتظاهر ضد النظام السياسي الذي يقوده مرسي في الذكرى الثانية للثورة، رافعة شعار "لا لدستور الإخوان"، "لا لدولة الإخوان".[3]

---

[1] السنهوري، عادل، "أحزاب الفلول الجديدة"، في: اليوم السابع (21أيلول/سبتمبر 2011)، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=496729

[2] خبر منشور على موقع صحيفة الدستور الأصلي، بتاريخ2013/1/31، على الرابط: http://www.dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=31012013&id=c2ade2c2-fbbf-4ae3-8117-fc29fbe0a5d2

[3] خبر منشور على موقع صحيفة المصريون الإلكتروني، بتاريخ 12 /1/ 2013، على الرابط: http://www.almesryoon.com/permalink/83352.html

وتُساند جبهةُ الإنقاذ الوطني* أحزابَ الفلول في تهديد استقرار النظام الحاكم في مصر،[1] من خلال رفضها حكم الإخوان واستمرار الاعتراض على القرارات التي تُصدرها مؤسسة الرئاسة، وتأليب الرأي العام المصري ضد السلطة الحاكمة.[2] ويتضح ذلك جلياً عند إصرارها على رفض الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي نهاية سنة 2012، وكذلك رفض دعوات الحوار معه، وربط أمر القبول بها بإسقاط الدستور، وإلغاء القرارات الرئاسية ذات الصلة. حيث دعا محمد البرادعي–رئيس حزب الدستور وزعيم جبهة الإنقاذ الوطني– جميع القوى الوطنية بـِ "عدم المشاركة في حوار يفتقد كل أبجديات الحوار الحقيقي"، وهو يقصد بذلك الحوار مع النظام الحاكم فيما يتعلق بالإعلان الدستوري.[3]

أما فيما يتعلق بموقف أحزاب الفلول من العلاقات مع إسرائيل، المستندة إلى اتفاقية كامب ديفيد منذ ثلاثة عقود تقريباً، فإن موقف هذه الأحزاب لا يختلف كثيراً عن مواقف بقية الأحزاب في مصر، وترى أن استمرار الاتفاقية مرهون بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، حيث يربط حزب المواطن المصري تلك العلاقات بالقضية الفلسطينية، ويرى أنه من الضروري الضغط على إسرائيل من أجل إرجاع الحقوق للفلسطينيين، وتحرير أراضيهم، من خلال الحدّ من التطبيع معها وإدانة سياساتها ذات الصلة.[4] وقد دعا رئيس حزب مصر الثورة عفّت السادات، إلى ضرورة تعديل اتفاقية كامب ديفيد إذا تطلبت الضرورة ذلك، وأضاف: "المهم الآن هو مصلحة الوطن، وأي اتفاقيات تم توقيعها ولم تعد صالحة يجب أن

---

* جبهة الإنقاذ الوطني: تمثل أكبر كتلة مُعارِضة للسلطة الحاكمة في مصر، تنطوي على عدة أحزاب يسارية وليبرالية، منها؛ حزب الدستور، حزب التجمع، حزب الوفد، وحزب المؤتمر الاسلامي، ومن أبرز أعضائها: محمد البرادعي وهو رئيس الجبهة، وعمرو موسى، وحمدين صباحي. وترفض الجبهة أن يحكم مصر الإسلاميون.

[1] كيلة، سلامة، "سياسات المعارضة المصرية وحراك الشعب"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/c52a6e64-81ab-4ea6-a53d-add6466e4766

[2] مفضل، وحيد، "موسم التنكيل بمرسي والإخوان"، 2012، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/analysis/pages/16436cfd-358a-47d1-9f24-893e7e658517

[3] خبر منشور على موقع قناة العربية، بتاريخ 2012/12/7، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/07/253816.html

[4] خبر منشور على موقع صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2011/9/26، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=500200&SecID=65&IssueID=0

تراجع وتعدل في إطار من القانون وبعد دراسة مستفيضة من الخبراء والمتخصصين".[1] وتتخذ بقية الأحزاب في مصر مواقف متقاربة مع بعضها بعضاً، فيما يتصل بالعلاقات مع إسرائيل واتفاقية كامب ديفيد، حيث ترى الأحزاب والحركات السياسية والمجتمعية أن هناك ضرورة لتعديل بنود الاتفاق بما يخدم مصلحة مصر، وبخاصّة فيما يتصل بسيادة مصر على أراضيها في شبه جزيرة سيناء.

يظهر جلياً مواقف أحزاب الفلول المنبثقة عن الحزب الوطني المنحلّ من العلاقات مع إسرائيل، ولعلّ أقصى ما تطالب به هذه الأحزاب هو تعديل بنود الاتفاقية، غير أنها لم تعبّر عن رغبتها بقطع العلاقات مع إسرائيل بشكل نهائي، كما أنها لم تدعُ إلى إلغاء كامب ديفيد، ورأت وجوب احترام الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع دول أخرى، ولا ضير في حذف أو تعديل أو تغيير بعض البنود المجحفة بحق مصر.

3.5.1 موقف وسائل الإعلام المصرية

كان إعلام النظام الرسمي هو المسيطر والوحيد في الساحة المصرية، فقد كانت وسائل الإعلام قبل اندلاع الثورة مسيّسة ويسيطر عليها النظام السابق، وكانت في بادئ الأمر تحاول تضليل الشعب عبر بث مواد إعلامية مزورة للحقائق، من شأنها إخماد الثورة. كما أن النظام المخلوع كان يقوم بحجب وسائل الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كاليوتيوب وفيس بوك وتويتر، لإفشال دعوات التجمهر والتظاهر التي كان يطلقها الشباب عبر هذه المواقع.

فالنظام المصري المخلوع هو الذي كان يحدد ماهية الأخبار التي تعرض على الشاشة وتُبث عبر الإذاعة، وهي التي كانت تركز في غالب الأحيان على أن الأوضاع في مصر مستقرة، وأن غضب الشعب لا يصل إلى مستوى الثورة.

[1] خبر منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ 2012/9/24، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/25327.html#.UQJReqA4pYE

ولم تكن وسائل الإعلام الحكومية الرسمية تنقل جميع الأحداث التي تجري في الميادين،[1]خاصّة فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية المشددة التي كانت تقوم بها الشرطة المصرية تجاه المتظاهرين، (فض الاحتجاجات والملاحقة والضرب والقتل والاعتقال)، حتى لا يظهر النظام بصورة مشوهة أمام العالم.

ولم يكن من السهل على وسائل الإعلام الداخلية المعارِضة والمستقلة للنظام تجاوز الحدّ الذي كان مسموحاً به في عهد النظام السابق، إذ كانت هناك "خطوط حمراء" لا يمكن تجاوزها، كما أن هذه الجهات لم تكن تمتلك الجرأة الكافية لانتقاد النظام ومراقبة سياساته ورصد تجاوزاته.[2]

كما أن وسائل الإعلام التابعة للخارج (كالجزيرة مثلاً)، لم يكن سهلاً عليها نقل الأحداث من داخل مصر، بخاصّة من ميدان التحرير بسبب التعتيم الإعلامي الذي فرضه النظام السابق، ففي بعض الأحيان يتم منع الصحفيين من مزاولة مهنتهم في الميادين، من خلال التضييق على حركتهم وعرقلة عملهم، وفي أحيان أخرى كانت سلطات مبارك ومؤيديه يقومون بحرق المقرّات التابعة لهم.

غير أن هذا الحال قد تغير بعد تنحي مبارك، فبدأت وسائل الإعلام تنطلق بحرية إلى الميادين وتتابع تطورات الثورة وتوثّق يومياتها، وتراقب عن كثب سير المظاهرات التي ظلت تطالب بسقوط النظام بأكمله، وبات من السهل جداً على وسائل الإعلام الداخلي والخارجي في مصر، أن تنقل الأحداث اليومية للثورة المصرية.

وأصبح الإعلام المصري متنوعاً، وأصبحت كل جهة إعلامية تعمل حسب الجهة التابعة لها، فوسائل الإعلام التي ناصرت الثورة منذ بدايتها استمرت تتحدث عن أصالة الثورة

---

[1] الزهراني، عبد المجيد، "الإعلام المصري..قبل وبعد 25يناير"، في:صحيفة الوطن أون لاين (30 كانون الثاني/ يناير 2013)، على الرابط: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=15350

[2] المرجع السابق

المصرية، وتنقل مطالب المتظاهرين، وتركز على استكمال أهداف الثورة، في حين أخذ الإعلام المحسوب على النظام السابق يشكك في أصالة الثورة، وينتقص من شرعيتها.

بل إن هذا الأمر استمر حتى بعد فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية الديمقراطيـــة، إذ أخذت هذه الوسائل تحاول النيل من الثورة، وانتقاد سياسات النظام الجديد الذي أفرزته الثـــورة، وتعتبر قناتي (Dream) و(CBC) وقنوات مصرية أخرى، أمثلة صارخة على الإعلام الـــذي يرفض النتائج الديمقراطية الناشئة عن الثورة، ويعتبر بذلك إعلاماً يسعى إلى الالتفـــاف علـــى الثورة، عبر شحن الشعب وتعبئته بمواد إعلامية تقود إلى ثورة مضادّة.

كما أن هناك ما يسمى بإعلام رجال الأعمال الذين جمعوا أموالاً طائلة من خلال الفساد الذي استشرى في عهد مبارك، ويقود هذا الإعلام كذلك إلى ثورة مضادة، لأنه يقوم بـِ "ترويج الإشاعات وتوجيه الرأي العام".[1] ولعلّ القائمين على هذا الإعلام في مصر يدركون تمامـــاً أن المكاسب التي كانوا يحصلون عليها خلال حكم مبارك، عن طريق الفساد والمحسوبية والالتفاف على القوانين، لم تعد موجودة بعد اندلاع ثورة 25 يناير، وأصبح متعذّراً تحقيقها، الأمر الـــذي يدفعهم تلقائياً إلى الانقلاب على الثورة بافتعال ثورة أخرى مضادّة، من أجل خلق وضع جديـــد يعتبر امتداداً للوضع الذي كان قائماً خلال حكم مبارك.

[1] خبـــر منشـــور علـــى بوابـــة الحريـــة والعدالـــة، بتـــاريخ 2012/7/28، علـــى الـــرابط: http://www.fj-p.com/article.php?id=9787

2. الرؤية الإسرائيلية للواقع المصري

قبل اندلاع ثورة 25 يناير، وبعدها

2. الرؤية الإسرائيلية للواقع المصري
قبل اندلاع ثورة 25 يناير، وبعدها

1.2 الموقف الإسرائيلي من الحكومات المصرية المتعاقبة

اتسمت العلاقات بين إسرائيل ومصر طوال العقود السّت الماضية بسمتين رئيستين؛ الأولى: علاقة توتر وصراع، امتدت بين عامي 1948–1978. والثانية: علاقة تعاون وسلام، امتدت منذ 1979، وظلت قائمة طوال فترة حكم مبارك، وبعد سقوط نظامه جراء اندلاع ثورة 25 يناير سنة 2011.

وقد نظرت إسرائيل إلى حكومة الملك فاروق على أنّها حكومة غازية، كونها قاتلت العصابات الصهيونية في حرب 1948،[1] وحاولت مصر جاهدة –كغيرها من الدول العربية– أن تعرقل قيام دولة إسرائيل، انطلاقاً من إيمانها بحق الشعوب العربية في التحرر وطرد الاستعمار، بما في ذلك حق الفلسطينيين في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي.[2]

وفي الوقت نفسه تطلّعت إسرائيل –في تلك الفترة– إلى إمكانية إقامة سلام مع العرب، مقابل الاعتراف بها وإنهاء حالة الصراع بينها وبينهم، وهو ما أشار له بن غوريون (Ben-Gurion) –أول رئيس وزراء إسرائيلي– في إحدى خطاباته في تموز/يوليو عام 1949، حين قال إنّ "إسرائيل ترغب رغبة حقيقية في الوصول إلى سلم حقيقي مع جاراتها العربية، وهي ترى أن هذا السلم هو في مصلحتها ومصلحة الدول العربية على السواء، غير أن إسرائيل ما دامت لم تتوصل إلى هذا السلم بعد، فإنها ستظل مقيمة على إبقاء جيشها، وستواصل تقوية هذا الجيش لحماية كيانها".[3]

---

[1] حسن، محمد، **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، بيروت: دار الحكمة للنشر 1980، ص28

[2] الأشعل، عبد الله، "هل تجتمع مصر وإيران"، 2011، الجزيرة نت، على الرابط : http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/178abcc3-85f7-4a7f-afeb-a3fbc4c6aa38

[3] البارودي، فخري، **الصلح مع إسرائيل**، دمشق: مطبعة الأيام 1957، ص43–44

واعتبرت دولة إسرائيل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أكثر القيادات العربية التي تهدّد أمنها القومي، نتيجة سعيه في تلك الحقبة إلى الوصول لتحقيق وحدة عربية، وكذلك رواج الفكر القومي الذي كان عبد الناصر أحد رموزه. وجاء الدعم السياسي والمعنوي، والدعم العسكري الذي قدمه عبد الناصر للفلسطينيين، من أجل إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية، ليزيد في كراهية الإسرائيليين وعدائهم له.

ونظرت القيادة الإسرائيلية بقلق لقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958، وتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، وسعت جاهدة إلى إفشالها، لإدراكها أن هذه الخطوة الوحدوية تمثّل قوة عربية ضدّها، وتقلّص إمكانية قبول هذه الدول لها واعترافها بوجودها، بل وجعلها أكثر قدرة على حربها، من أجل استرجاع الحقوق العربية والفلسطينية على حدّ سواء.

ويتضح موقف إسرائيل من قيام الجمهورية العربية المتحدة، حينما أعرب رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن، في خطاب له أمام المؤتمر الخامس لحزب حيروت في نوفمبر 1958 (Manahem Begin) عن قلقه البالغ جراء هذا الحدث، وتخوفه من تنصيب جمال عبد الناصر رئيساً على هذه الجمهورية، معبّراً عن موقف دولته الرافض للوحدة العربية شعاراً وتطبيقاً. وقد وصف بيجن شعار الوحدة بأنه "شعار خداع تحمل لواءه القاهرة. وهو يهدف إلى تنصيب دكتاتور واحد على رقعة تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج الفارسي. ولا مكان لإسرائيل في هذه الوحدة.. وإذا سيطر (عبد الناصر) على الأردن فيجب أن يعلم أن إسرائيل لن تسكت مطلقاً على سيطرته على القسم الشرقي من إسرائيل".[1] وقد اعتبر أنّ تطبيق شعار الوحدة من شأنه تهديد وجود إسرائيل في المنطقة. وحذّر بيغن من انضمام الأردن للوحدة المصرية السورية، ورأى أنه في حال انضمت الأردن إلى الجمهورية، فإن إسرائيل ستتحرك لحماية ما أسمتها حدودها الشرقية.[2]

[1] حسن، محمد، مرجع سابق، ص23

[2] المرجع السابق، ص23

أما السادات فقد لُقّب أحياناً برجل الحرب وأحياناً أخرى برجل السلام، فبعد خوضه حرب رمضان في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 بسنوات قليلة، أبرم اتفاق سلام مع إسرائيل سنة 1979، حوّل العلاقات العدائية بين مصر وإسرائيل نحو السلام والصلح والتشارك والتحالف..إلخ.

وانتهج الرئيس المصري السابق حسني مبارك سياسة مشابهة لسياسة السادات تجاه إسرائيل، من حيث الصداقة والتحالف والالتزام باتفاق السلام والحفاظ عليه، وتراجع دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي في عهده تراجعاً خطيراً، حتى وُصف هذا الدور بأنه متواطئاً ومتساوقاً مع الغرب وإسرائيل ضدّ القضايا العربية، بخاصة القضية االفلسطينية. [1]

وفي أعقاب اندلاع ثورة 25 يناير المصرية سادت أجواء القلق والخوف مؤسسات الدولة في إسرائيل، وانشغلت القيادة الإسرائيلية في التفكير بسبل الحفاظ على سلامة استمرار اتفاقية كامب ديفيد وعدم المساس بها.

2.2 الموقفان الإسرائيلي والمصري من مبادرة روجرز

في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1969 قدّم وليام روجرز (William Rojers) وزير الخارجية الأمريكي السابق مبادرته الأولى للسلام في الشرق الأوسط، وقد تضمنت وقف إطلاق النار، وإنهاء حالة الحرب بين مصر والأردن وإسرائيل، وأن يحل محلّها حالة من السلم، وتحترم كل دولة سيادة الدول الأخرى وحقها في العيش بسلام، في ظلّ انسحاب إسرائيلي من أراضٍ احتُلت سنة 1967. [2]

ودعت المبادرة إلى إقامة مناطق منزوعة السلاح، وأتت على ذكر تسوية قضية اللاجئين، أما فيما يتعلق بوضع قطاع غزة، فإنّ على إسرائيل ومصر أن تتوصّلا إلى وضع

---

[1] وجيه، تامر، "النظام المصري من التواطئ إلى الشراكة"، 2009، مركز الدراسات الاشتراكية-مصر، على الرابط: http://www.e-socialists.net/node/1982

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء، ملحق مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb73-Syr/mol01.doc_cvt.htm

معين بخصوصه، ومع الأردن (بالتشارك) بخصوص مدينة القدس، وتكون هذه الخطوة جزءاً من اتفاق سلام نهائي.[1]

رفضت إسرائيل المبادرة، والتزم الموقف المصري الصمت، وهو ما تسبب في فشل المبادرة والحيلولة دون تحقيق أهدافها. ويُشار إلى أن مبادرة روجرز –وهي مبادرة أمريكية بحتة– لم تذكر بنداً واحداً يتعلق بوضع الجولان السوري المحتل.

بعد فشل هذه المبادرة، قدّم روجرز مبادرته الثانية، وهي مبادرة معدّلة، يوم 1970/6/25، وتستند المبادرة إلى القرار 242،* الصادر عن مجلس الأمن الدولي في أعقاب حرب 1967؛ –أي إنّها تأتي في إطار الأمم المتحدة–، دعت إلى وقف إطلاق النار مدة ثلاثة شهور، وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من أراضٍ احتلتها عام 1967، ويتم الاعتراف المتبادل بين الأطراف المتنازعة، وصولاً إلى توقيع اتفاق سلام عادل ونهائي ودائم.[2]

وافقت مصر والأردن على المبادرة، وبعد قرابة شهر من طرحها؛ أي في تموز/يوليو عام 1970،[3] –وفي أعقاب تقديم الولايات المتحدة ضمانات لدولة إسرائيل، تتعلق بتقديم الدعم الأمريكي لها، بحيث يتحقق لها التفوق العسكري في المنطقة– أعلنت الحكومة الإسرائيلية قبولها المبادرة.[4]

ويأتي القبول الإسرائيلي بالمبادرة في إطار التفسير الإسرائيلي الأمريكي لها، خصوصاً وأنها تحتوي على بنود ملتبسة، وتحتمل أكثر من احتمال، فليس مطلوباً من قوات الجيش الإسرائيلي الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 67، وبهذا تستطيع دولة

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، ملحق مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، مرجع سابق

* قرار 242: هو قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1967، والذي نص على انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها عام 67 حسب الصيغة الإنجليزية للقرار، ما يعني أن القرار يشمل جزء من الأراضي المصادرة جراء حرب 67 وليس كلها، بينما ظلت ال التعريف في اللغات الأخرى المعتمدة للأمم المتحدة.

[2] المرجع السابق

[3] موسوعة مقاتل من الصحراء، "حرب أكتوبر 1973، من وجهة النظر السورية"، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb73-Syr/sec02.doc_cvt.htm

[4] المرجع السابق

إسرائيل تفسير هذا البند بما يخدم مصالحها. وكذلك فإنّ مجرد الإتيان أو التلميح إلى ذكر قضية اللاجئين دون التأكيد على عودتهم، لا يشكل مدعاة لقلق الجانب الإسرائيلي، فيما يتعلق بالهوية اليهودية للدولة، وهو ما شجّعها بقوة على قبول المبادرة.

ورأى عبد الناصر أن هذه المبادرة، فرصة جيدة من أجل وقف إطلاق النار، وإعطاء القوات المسلحة فرصة للراحة والتقاط الأنفاس، فقد واصلت قواته المسلحة القتال 1000 يوم بعد انتهاء حرب 67 (حرب الاستنزاف)، وبالتالي فإن قبول المبادرة يمكّن من إعادة بنائها واستعادة الكفاءة القتالية لديها.

3.2 الموقف الإسرائيلي من وساطة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر

بعد انقضاء حرب أكتوبر عام 1973، وقبل توقيع اتفاق كامب ديفيد، نشط وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر(Henry Kissinger) من أجل تقريب وجهتي النظر الإسرائيلية والمصرية من خلال المفاوضات، وقد تم توقيع ثلاثة اتفاقات بين مصر ودولة إسرائيل بوساطة كيسنجر.

اختصّ الاتفاق الأول بوقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973، أما الثاني فقد تضمن الفصل بين السلطات ووضع قوات دولية في سيناء، للفصل بين الجيشين المصري والإسرائيلي في أيار/يناير عام 1974، ولا يُعدّ هذا الاتفاق اتفاق سلام نهائياً، وإنما كان مقدمة وخطوة أولى لسلام نهائي شامل ودائم وعادل، وصولاً إلى الاتفاق الثالث والانتقالي الذي وقّع في أيلول/سبتمبر عام 1975، وهو الأهم من وجهة النظر الإسرائيلية، وقد أسّس إلى أن النزاع في الشرق الأوسط لا يُحل بالوسائل العسكرية وإنما بالطرق السلمية.[1]

وبعد توقيع الاتفاق الانتقالي أعرب إسحاق رابين ((Ishaq Rabin) –الذي كان ينوب عن حكومة إسرائيل في المحادثات مع القاهرة– عن ارتياحه لتوقيع هذا الاتفاق، مشيراً إلى أنه

[1] كام، ماتيه، "توقيع معاهدة السلام مع مصر"، المركز التكنولوجي التربوي، (د.ت)، على الرابط: http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=6863

قد تم تحقيق الخطوة الأولى بموجب الاتفاق، لافتاً إلى أنها خطوة طويلة ومعقّدة، ولكنها أيضاً كبيرة وقيّمة، لأنها أخرجت مصر من دائرة الصراع ودفعتها للشروع في السلام.[1]

وقد رأت إسرائيل أن التغير الذي طرأ على موقف السادات ورؤيته للسلام، يأتي في سياق الإدراك المصري عدم القدرة على استرجاع شبه جزيرة سيناء من خلال الحرب، وأن ذلك لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الصلح، ويعود ذلك –من وجهة النظر الإسرائيلية– إلى قوة إسرائيل العسكرية، التي لا يمكن لمصر مجابهتها، بالإضافة إلى مرور مصر، حينها، بأزمة اقتصادية داخلية عميقة –لإنفاقها نصف ميزانية الحكومة على قطاع الأمن– هدّدت استقرار نظام السادات، ما حدا به لتوثيق علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية التي سوف تخرجه من هذه الأزمة، من خلال تقديم مساعدات مالية، يكون ثمنها السلام مع دولة إسرائيل.[2]

4.2 الرؤية الإسرائيلية لاتفاق السلام (كامب ديفيد) 1979

وقّعت مصر في 1979/3/26 اتفاق سلام مع الحكومة الإسرائيلية، وهو الاتفاق الذي عُرف باسم كامب ديفيد، تعترف بموجبه كل دولة بحق الاستقلال السياسي والسيادة والعيش بسلام للدولة الأخرى، وتمتنع الدولتان عن حلّ النزاعات بالقوة ويتم حلّها بالطرق السلمية، وبذلك تنتهي حالة الحرب ويحل محلها سلام عادل وشامل ودائم أساسه قرارا مجلس الأمن 242 و338،* ويلتزم الطرفان بعدم صدور أعمال عنف من أراضيهما تهدّد الطرف الآخر، ويمتنعان عن التنظيم أو المساعدة أو المشاركة..إلخ في أفعال الحرب أو العنف، ويتعهد الطرفان بتقديم المسؤولين عن هذه الأفعال للمحاكمة، كما يمتنعان عن الدخول بأي التزامات تتعارض مع الاتفاق.[3]

---

[1] كام، ماتيه، **توقيع معاهدة السلام مع مصر**، مرجع سابق

[2] المرجع السابق

* القرار 338: هو قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي في أعقاب اندلاع حرب أكتوبر 1973، دعا الأطراف المشاركة بالحرب إلى وقف إطلاق النار، وإطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية من شأنها التوصل لسلام دائم وشامل، كما يدعو إلى ضرورة تطبيق القرار 242.

[3] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "معاهدة السلام بين دولة إسرائيل وجمهورية مصر العربية "، (د.ت)، على الرابط: http://www.altawasul.com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/egypt/israel+egypt+peace+treaty.htm

وقد نصّت المعاهدة على قيام ترتيبات أمنية (يمكن إعادة النظر فيها باتفاق الطرفين) ومناطق محدودة التسليح في سيناء، ووضع قوات طوارئ دولية فيها (وقد تم تقسيم سيناء إلى مناطق أ.ب.ج)، وعلى أثر ذلك تنسحب إسرائيل مرحلياً من سيناء، وتكون الحدود الدائمة بين الطرفين هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني دون المساس بوضع غزة، وتقوم بين الجانبين إلى جانب العلاقات الأمنية، علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وكذلك وديّة، على أن تكون هذه العلاقات طبيعية، وأخيراً نصّت المعاهدة على الحق الكامل لكافة الدول في حرية التنقل في الممرات المائية الدولية الواصلة بين البحر الأبيض المتوسط وخليج السويس.[1]

5.2 أهمية اتفاق السلام لإسرائيل

مثّلت اتفاقية كامب ديفيد أهمية كبيرة لدولة إسرائيل، إذ حازت على أول اعتراف رسمي بها من أكبر دولة عربية، وهو ما أكسبها شرعية الوجود في المنطقة العربية الإسلامية.

فقد أنهت الاتفاقية حالة الحرب –التي امتدت طوال ربع قرن من الزمن– مع مصر، وألغت تهديد مصر الحدود الجنوبية لإسرائيل، وهو ما أعطى الجانب الإسرائيلي الفرصة للتركيز على الجبهات العربية الأخرى، وأضاف لها قدرة أكبر على مواجهة التحديات الاستراتيجية على هذه الجبهات. وضمنت الاتفاقية كذلك ثلاثين سنة من السلام والأمن والاستقرار لدولة إسرائيل.

وتنظر إسرائيل إلى كامب ديفيد على أنها أساس أمنها القومي، وبتوقيعها أصبحت إمكانية اندلاع حرب مع الدول العربية –من شأنها تهديد الوجود الإسرائيلي– ضئيلة، فاتفاقية السلام لم تنهِ حالة العداء فحسب، وإنما شكلت جسراً من الشراكة الاستراتيجية والتحالف

[1] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "**معاهدة السلام بين دولة إسرائيل وجمهورية مصر العربية** "، مرجع سابق.

الاستراتيجي والتعاون الاستخباري والتنسيق الأمني، مع دولة عربية ذات ثقل سياسي ومكانة إقليمية كبيرين.[1]

6.2 الموقف الإسرائيلي من إجراء تعديلات على اتفاق السلام

لأهمية الاتفاقية، فإن إسرائيل غير عازمة على تغيير أي من بنودها أو تعديلها، لأنها تخدم المصلحة الإسرائيلية. وإجراء أي تعديل فيها قد يعني تقديم تنازلات، وهو الأمر الذي لا تحبّذه الحكومات الإسرائيلية في مجمل علاقاتها وتحديداً مع العرب، لأن من شأن ذلك أن يحرّك الصراع العربي الإسرائيلي، الذي نجحت كامب ديفيد في تجميده واختزاله في القضية الفلسطينية.

لذا؛ فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي لا يلتقي وفكرة تقديم تنازلات، حول اتفاقات السلام، وبخاصة الاتفاق مع مصر، ويذكر سفراء ودبلوماسيون إسرائيليون سابقون، شاركوا في توقيع اتفاقات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، أن هذه الاتفاقيات تم توقيعها في الجليد ولم تنحت في الصخر، في إشارة منهم إلى أنها عُرضة للاضطرابات المفاجئة وللانهيار،[2] وبخاصة في ظل التطورات الناتجة عن الربيع العربي، في منطقة لا تزال ملتهبة، وتفرز سيناريوهات جديدة.

استناداً إلى ذلك فإن مطالبة الطرف المصري في أعقاب اندلاع ثورة 25 يناير، تعديل الملحق العسكري من اتفاقية السلام، يُشكّل من المنظور الإسرائيلي نقطة حرجة وسابقة سيئة، وبخاصة حينما يحتاج المصريون –من أجل ضبط الأوضاع المنفلتة في سيناء–، إلى زيادة عدد القوات المصرية في سيناء، وحجم التسليح، وتغيير نوع السلاح عمّا هو محدد في هذا الملحق.

وقد صرّح موشيه يعلون (Moshe Ya'alon (وزير الشؤون الاستراتيجية، بأن الموقف الإسرائيلي يرفض بشدّة إدخال أي تعديلات على اتفاق السلام مع مصر، قائلاً: "إن فتح الملحق

---

[1] رجب، محمد، "إسرائيل تقود الثورة المضادة في مصر"، في: جريدة الشعب الجديد (27شباط/فبراير 2013)، على الرابط: http://www.elshaab.org/thread.php?ID=51906

[2] (د.م)، " موقع في الثلج، وليس منحوتاً في الحجر"، في: صحيفة إسرائيل اليوم (27شباط/فبراير 2013)، على الرابط: http://www.israeltoday.co.il/NewsItem/tabid/178/nid/23700/Default.aspx?hp=article_title

العسكري في اتفاقية السلام غير وارد تماماً. إذا كانت مصر تُريد إدخال قوات عسكرية أو غيرها إلى سيناء، فإننا سنتحدث عن ذلك. ولكن أن نقوم بإعادة فتح الاتفاقيات فهذا سيكون سابقة سيئة جداً ".[1]

نلمس في هذا التصريح تمسكاً إسرائيلياً بليغاً بنصوص معاهدة كامب ديفيد، ورفضاً مطلقاً لإجراء تغيير أو تعديل على أي بند من بنودها، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالملحق العسكري أو الأمني، لأن هذا التعديل أو التغيير قد يتسبب في تهديد الأمن القومي الإسرائيلي، فقد شكلت اتفاقية السلام بحرفية نصوصها المرجعية الأساسية لهذا الأمن. ويُعدّ الإصرار الإسرائيلي على عدم المساس بأي بند من بنود الاتفاق، دليلاً واضحاً على أهميته للإسرائيليين، لما أضافه من مزايا وأفضليات كثيرة في مستويات متعددة لدولة إسرائيل.

غير أن الباحث الإسرائيلي يورم ميتال (Yoram Meital) يرى أن عدم استجابة الحكومة الإسرائيلية للطلب المصري بفتح الملحق العسكري، من شأنه كذلك تقويض الأمن القومي الإسرائيلي والتأثير سلباً عليه،[2] وخاصة حينما تنشط الحركات الجهادية في سيناء –التي لها علاقة بحركة حماس– بتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة؛ وتسهيل مهمة تسلل عناصر جهادية إلى داخل القطاع، وتنفيذ عمليات ضد قوات الجيش الإسرائيلي من القطاع أو من داخل سيناء، دون وجود عسكري مصري مكثف يشكّل رادعاً لها.

7.2 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي

غلّبت اتفاقية كامب ديفيد الأمن القومي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، وانتقصت من سيادة مصر على جزء من أراضيها، بجعل سيناء منطقة محدودة التسليح، وتقسيمها إلى مناطق (أ.ب.ج)، ووضع قوات دولية فيها. وقد كانت هذه المعاهدة هي المسبب

---

[1] أخبار التلفزيون الإسرائيلي– القناة الثانية، الساعة: الثانية وتسع وثلاثين دقيقة مساء بتوقيت إسرائيل، بتاريخ 19تشرين الأول/أكتوبر 2012

[2] ميتال، يورام، "مكانة صحراء سيناء"، 2012، سما الإخبارية، على الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=134772، نقلاً عن صحيفة معاريف بتاريخ 2012/8/9

الرئيس في تراجع الدور المصري في القضايا العربية، وخروج مصر من كونها طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي، لتصبح طرفاً محايداً فحسب، وهو ما أوجد فراغاً استراتيجياً على مستوى الدول العربية لصالح المستوى الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي.

وقد تكرّس تحييد الدور المصري في القضايا العربية، مع اعتبار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كامب ديفيد معاهدة سلام منفردة مع مصر، وليس مع الدول العربية، بما يعني أن دولة إسرائيل لا تلتزم بأية التزامات مع بقية الدول العربية. وبما أن المعاهدة غير مؤطرة في إطار الأمم المتحدة، فإنها لا تلزم الطرف الإسرائيلي بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني ضدّ أي هدف عربي (غير مصري)، والأمر الوحيد الذي يلزمها بالامتناع عن هذه الأعمال العدوانية، هو إبرام هذه الدول اتفاق سلام مع دولة إسرائيل، والتوصل إلى تسوية معها.[1]

وقد اتضح الدور المصري الضعيف والمحايد في القضايا العربية، خلال حقبة مبارك، إذ استطاعت معاهدة كامب ديفيد أن تصمد، وتتعدّى كل الاختبارات التي مرّت بها بنجاح، وهو الأمر الذي أشار له الموقف الرسمي الإسرائيلي، حينما نعت معاهدة السلام بأنها ثابتة وراسخة، وقادرة على الاستقرار والبقاء، حتى في ظل ظروف صعبة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.[2]

فعلى الرغم من العدوان الإسرائيلي على العراق عام 1981، واجتياح لبنان عام 1982، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، والقمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 1987، وانهيار محادثات كامب ديفيد بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام 2000، واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول من العام نفسه، والحرب على لبنان عام 2006، وعدوان غزة في الفترة 2008–2009..إلخ، إلا أن معاهدة السلام ظلت قائمة واستمر العمل بها، وهذا يدلّل على

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، "اتفاقيات السلام العربية–الإسرائيلية خلال القرن العشرين"، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec04.doc_cvt.htm

[2] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "مرور 30 سنة على زيارة السادات لإسرائيل"، 2007، على الرابط: http://www.altawasul.com/mfaar/israelandthemiddleeast/egypt/pages/30%20years%20to%20sadat%20historic%20visit%20to%20israel%2015112007.aspx

تراجع كبير في الدور المصري في الشؤون العربية الذي أصبح دوراً محايداً ومتفرجاً، في حين كان دوراً حيوياً في عهد عبد الناصر، من خلال الوقوف إلى جانب القضايا العربية ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية والمشاريع التوسعية، وعدم فصل القضية المصرية عن بقية القضايا العربية.

فبموجب توقيع الاتفاقية يُحظر على مصر بالمطلق الدخول في أي التزام يتعارض مع اتفاق السلام، وهو ما يحظر عليها أن تكون في جبهة المقاومة، أو أن تقدم الدعم بأشكاله المتنوعة للمقاومة؛ بمعنى أن دعم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي أمر محظور، لأنه يهدّد أمن إسرائيل. وبالتزامها ببنود المعاهدة، عزلت مصر نفسها عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى، بعد أن كانت الرائدة في مشاريع الوحدة العربية في الحقبة السابقة، وهي المشاريع التي كانت هدفاً أساسياً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فقد أدركت هذه الحكومات مبكراً أن تفتيت الجسم العربي هو السبيل لبقاء دولة إسرائيل واستمرارها.

وتمثّل سعي الحكومات الإسرائيلية إلى تكريس الانقسام في الوطن العربي عبر الحلول المنفردة، من خلال توقيع اتفاقات السلام مع أطراف عربية كلٍّ على حدة، ابتداءً بمصر، ثم السلطة الفلسطينية، فالأردن. وأدركت تلك الحكومات أن تحييد مصر وإخراجها من دائرة الصراع، يلغي مكانتها الإقليمية والدولية، لصالح دولة إسرائيل، ما يضيف رصيداً آخر للمكانة الدولية لدولة إسرائيل، ويزيد من أهميتها تحديداً لدى الغرب، الذي ظل يعتمد عليها في تمرير مشاريعه وتحقيق مصالحه منذ السنوات الأولى لقيامها.

لم تنتهِ اتفاقية السلام بين الطرفين مع اغتيال السادات في 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1981،[1] بل عمل خلفه مبارك على الحفاظ عليها طوال ثلاثة عقود لاحقة. ومع اندلاع الثورة في مصر وسقوط نظام مبارك، أصبح موضوع استمرار المعاهدة محل جدل واسع –وبخاصة

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، "موضوعات وأحداث تاريخية–اغتيال الرئيس السادات"، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/EgtialSada/sec10.doc_cvt.htm

مع وصول الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في مصر– حول تعديل المعاهدة أو تجميدها وربما إلى إلغائها، وهذا ما ستعمل الباحثة على توضيحه في الأجزاء اللاحقة للدراسة.

8.2 موقف إسرائيل من حكومة مبارك 1981–2011

انتهج محمد حسني مبارك السياسة ذاتها التي كان عليها سلفه السادات. فعلى صعيد السياسة الخارجية فيما يتصل بالعلاقات الثنائية مع الكيان الإسرائيلي، استند مبارك إلى معاهدة السلام التي تمّ توقيعها في عهد السادات. وعُرف عن مبارك التزامه الدقيق ببنود الاتفاقية طوال فترة حكمه، حيث كان يؤمن بضرورة الالتزام بالمعاهدات واحترام المواثيق الدولية.

1.8.2 الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي في عهد مبارك

بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، تغيرت النظرة المصرية لأسس ومعايير وشروط حلّ الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة تختلف عن الدول العربية، فقد أصبحت قضية الحفاظ على علاقات ودّية مع الكيان الإسرائيلي، من أجل إيجاد حلول سلمية للصراع، تحتل أهمية كبرى وأولوية في سياسة مصر في عهد مبارك تجاه إسرائيل.

وقد حدث تحوّل في دور مصر، فانتقلت من تأييدها للقضايا العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية، إلى دور الوسيط، فبعد أن كانت مصر قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد، تناصر القضية الفلسطينية وتعدّها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت جزءاً من الصراع، نأت بنفسها عنه، لتصبح طرفاً متفرجاً فحسب، فاقتصرت ردّة الفعل المصرية على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على التصريحات النظرية.

ولم يربط الرئيس السابق حسني مبارك بين القول والفعل، فيما يتصل بموقف مصر من القضية الفلسطينية، فقد كان يحتج على قيام إسرائيل بأعمالها الاستيطانية العدوانية والتوسعية، إلا أنه لم يترجم تلك الاحتجاجات إلى خطوات عملية جدية. فلم يحدث تغيّر جذري في العلاقات المصرية الإسرائيلية طوال فترة حكم مبارك لصالح العرب والفلسطينيين، وإنما كانت ردود فعله على السياسيات الإسرائيلية تقتصر على تصريحات إدانة لتلك السياسات وانتقادها فحسب. من

الأمثلة على ذلك تصريح مبارك لصحيفة الأهرام المصرية في 1991/11/8 بخصوص بناء إسرائيل وحدات استيطانية جديدة، حيث قال: "إن بناء مستوطنات جديدة يعني أنه ليس لدى إسرائيل نيّة في السلام".[1] وفي تصريح آخر لصحيفة الرأي الأردنية في 1991/11/15 اعتبر مبارك المستوطنات عقبة في طريق السلام، وأنها تحدٍّ سافر لإدارة العملية السلمية في المنطقة.[2] وتعقيباً منه على تصريحات رئيس حكومة إسرائيل رابين (Rabin)، فيما يتصل باعتبار القدس عاصمة إسرائيل، قال مبارك لصحيفة الأهرام في 1995/11/3 أن ذلك التصريح "لم يكن له داعٍ أو مبرر". واتخذت الحكومة المصرية آنذاك موقفاً مشابهاً، من إعلان حكومة بنيامين نتنياهو(Benjamin Netanyahu) المضي في سياسة الاستيطان شرقي القدس عام 1997.[3]

تجيء هذه التصريحات متأخرة زمنياً، فضلاً عن أنها لا تعكس موقفاً مصرياً حازماً، وهو ما يشجع إسرائيل على الاستمرار في نشاطاتها الاستيطانية والعدوانية، من خلال التوسع ومصادرة المزيد من الأراضي، وبناء مساكن أخرى للمستوطنين اليهود عليها، على حساب المواطن الفلسطيني، وهو الأمر الذي من شأنه تقطيع أوصال الضفة الغربية وتقسيمها إلى جيوب، تجعل من إمكانية التواصل بين مواطنيها أمراً صعباً.

ولا تعكس هذه التصريحات الموقفَ المطلوب والمنتظر من كبرى الدول العربية، التي يعلّق عليها الفلسطينيون آمالهم وتطلعاتهم. ولعلّ المتتبع لهذه التصريحات يستطيع استقراء حيادية الموقف المصري، وضعف ردة الفعل الرسمية على السياسات الإسرائيلية الهادفة لتهويد مدينة القدس.

---

[1] دياب، رنا معروف حفظي: تحليل محتوى اخبار اتفاقيات السلام الموقعة بين الدول العربية واسرائيل في صحيفتي الرأي والمجد الأردنيتين والاهرام المصرية في الفترة ما بين 1991–1995، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: (د.ن) 1997، ص66

[2] المرجع السابق، ص66

[3] سلطان، ديفيد، "العلاقات المصرية الإسرائيلية 1996–2007"، ترجمة عمرو زكريا، 2010، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا)، على الرابط: -http://www.wata.cc/forums/showthread.php?76202 %D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7% D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D 8%B3%D8%B1%D8 %A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-1996-2007

ولم يقدّم نظام مبارك الدعم العسكري أو المادي أو المعنوي للمقاومتين؛ الفلسطينية أو اللبنانية، بل وقف طوال فترة حكمه ضد معسكر المقاومة، وانتقد من يقدّم الدعم للمقاومة وبخاصّة طهران.[1] وفي هذا التزام مصري ببنود كامب ديفيد، التي تحظر على مصر أن تكون في جبهة المقاومة، على حساب القضايا العربية.

ولم يشارك نظام مبارك في أي عمل يتعارض مع اتفاق السلام مع الإسرائيليين، بل عمل جاهداً للحفاظ على استمرار هذا الاتفاق، وعلى عدم القيام بأي عمل يؤثر سلباً عليه، وعمل على توطيد علاقاته مع إسرائيل. ويعود ذلك لاعتقاده أن لهذه العلاقة الوطيدة والودّية مع دولة إسرائيل، أثراً كبيراً في تعزيز مكانته لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى أن أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط مصلحة أمريكية، ويرى في الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل، جسراً يستطيع من خلاله العبور لأهدافه، المتمثلة في إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستوفّر له الدعم، وهي النظرة التي كانت سائدة إبان حقبة حكم السادات.

وتتضح أهمية مصر لإسرائيل، في انحياز مصر لها على حساب القضايا العربية، فقد تساوق نظام مبارك مع الغرب وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد العراق والقضية الفلسطينية، فبعد أن كانت مصر طرفاً مناصراً للقضايا العربية، أصبحت في عهد مبارك طرفاً حيادياً متفرجاً غير مؤثر.

2.8.2 الموقف المصري من الحصار الإسرائيلي والغربي لقطاع غزة

لم يتخذ النظام المصري موقفاً رادعاً من الحصار الإسرائيلي والغربي لقطاع غزة في أعقاب صعود حماس للحكم عام 2007، بل شارك نظام مبارك في ذلك الحصار، وبخاصة في عدوان 2008–2009، وعمل على تضييق الخناق على قطاع غزة، من خلال زيادة عدد قواته الموجودة على الحدود، بموافقة إسرائيلية، وساهم في هدم الأنفاق التي كانت المتنفس الوحيد لأهالي القطاع، بذريعة أنها تستخدم لتهريب السلاح لحركة حماس وغيرها من الحركات

[1] الأشعل، عبد الله، "**هل تجتمع مصر وإيران**"، 2011، الجزيرة نت.

الجهادية.[1] وفضلاً عن ذلك قيام نظام مبارك بعرقلة دخول المساعدات للغزيين إبان العدوان، من خلال الإغلاق المتكرر لمعبر رفح البري الحدودي مع نظام مبارك في القاهرة، حينما انسحبت إسرائيل من غزة مقابل قيام مصر بضبط حدودها مع القطاع، بما يضمن حماية مصلحة إسرائيل،[2] وخضوع المعبر للمراقبة الأوروبية عبر تفعيل اتفاقية المعابر عام 2005، مع وجود للسلطة الفلسطينية في المعبر.

ومع سيطرة حركة حماس على القطاع في حزيران/يونيو عام 2007، شددّت مصر الحصار على غزة من خلال إغلاق المعبر، الذي لم يعُد يفتح إلا للحالات الإنسانية، أو لأغراض الدراسة. ويُشار إلى أن نظام مبارك –كما هي إسرائيل– كان على استعداد لإعادة فتح معبر رفح، في حال عادت السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع، لأنه كان ينظر إليها على أنها السلطة الشرعية، وقد برر مبارك بأنّ إغلاق المعبر يأتي في سياق عدم تكريس الانقسام الفلسطيني وقيام سلطتين في الضفة وغزة. وقد أبدى استعداده لفتح المعبر في حال خضوعه من جديد لمراقبة الاتحاد الأوروبي.

وهناك حالات متعددة مخصوصة قام فيها النظام المصري المخلوع بفتح معبر رفح، فقد تمّ فتحه أمام أسطول الحرية في حزيران/يونيو عام 2010، حينما اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، على سفينة تركية تحمل مساعدات إنسانية من أجل كسر حصار غزة، الذي شارك فيه نظام مبارك. ويجيء سلوك السلطات المصرية في فتح المعبر، من أجل التخفيف من درجة الاحتقان الداخلي، والتقليل من وطأة الانتقادات التي وُجّهت إليها من الخارج، واتهامها بأنها شريك فاعل في الحصار، وأنها المسؤولة –ولو جزئياً– عن حادثة السفينة.[3]

---

[1] خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2011/2/9، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/ef284e31-cfa1-4b05-a7e8-e070cdf7d0a1

[2] سالم، علاء، "إسرائيل وثورة التغيير في مصر:هواجس وتحديات"، 2011، الأهرام الرقمي، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=646653&eid=584

[3] خبر منشور على موقع يورو نيوز الإخباري، بتاريخ 2010/6/1، على الرابط: http://arabic.euronews.com/2010/06/01/rafah-border-crossing-reopens/

وقد ساد تصور لدى إسرائيل يقضي بإلقاء مسؤولية قطاع غزة على مصر، للتخلص منها، وهذا ما عبر عنه وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس (Yisrael Katz) بعد اندلاع الثورة المصرية، وقيام مصر بفتح معبر رفح بشكل أحادي في 2011/5/28، حينما طالب الكيان أن يوقف إمداد القطاع بالماء والغذاء والكهرباء، قائلاً: "علينا أن ننتهز تلك الفرصة، وأن ننهي صلتنا بقطاع غزة بشكل كامل، وليقم المصريون بالسماح بإدخال البضائع من مصر إلى القطاع"[1] .

وقد كان هذا مبرر مبارك الداخلي في حصاره للقطاع، منعاً لتحقيق المشروع الإسرائيلي المفترض، وإبقاءً لمسؤولية إسرائيل تجاه القطاع، أما مبرره الخارجي فقد تمثل في رغبته في إنهاء الانقسام الفلسطيني معتبراً أنّ فتح معبر رفح من شأنه تكريس هذا الانقسام.

وبهذا نرى تطابقاً في وجهتي النظر الإسرائيلية والمصرية تجاه فتح المعبر؛ إذ اشترط الطرفان عودة العمل باتفاقية المعابر الموقعة عام 2005، بمراقبة الاتحاد الأوروبي ووجود للسلطة الفلسطينية، وبغير ذلك فرض الحصار على القطاع، وتدمير الأنفاق. وينمّ هذا عن قدرة الجانب الإسرائيلي على إملاء إرادته على نظام مبارك، وفرض أجندته عليه، وتحقيق رؤيته المتصلة بالتضييق على حكومة حماس الحاكمة في غزة، سعياً لإسقاطها، خاصّة وأن إسرائيل تعتبرها حكومة متطرفة تمثل خطراً عليها، وترغب في استبدالها بحكومة معتدلة تمثّلها السلطة في رام الله.

لقد تآمر مبارك كثيراً على الحكومة في غزة وكذلك على الغزيين، وهو ما جعل من سقوط نظامه مكسباً حقيقياً لحركة حماس وللقطاع ككل،[2] فأول من اتهمه بالتآمر مع الولايات المتحدة وإسرائيل للالتفاف على القضية الفلسطينية وتصفيتها، هي فصائل المقاومة الفلسطينية،

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، بيروت: (د.ن) 2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/23_Israel_Egypt_Revolution_8-12.pdf ، ص67-68

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "تقرير: مستقبل حماس في ظل الربيع العربي"، 2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/29119.html#.ULTgQ6A4pYE

وبخاصّة حركتا حماس والجهاد والإسلامي وغيرهما. وقد اتخذ القوميون والإسلاميون في العالم العربي –بخاصّة في مصر– موقفاً مشابهاً من اعتبار مبارك متآمراً على القضايا لعربية.

ومن الشواهد الأخرى على تساوق النظام المصري السابق مع الكيان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، تشاركه مع إسرائيل في بناء جدار فولاذي عام 2009 على الحدود مع غزة، وهو الأمر الذي من شأنه تعميق الحصار، وإغلاق النافذة الأخيرة للقطاع على العالم الخارجي.

لقد كانت مصر في عهد عبد الناصر دولة تمتلك دوراً قيادياً في المنطقة، وسبّاقة في الدفاع عن القضايا العربية وخاصّة الصراع العربي الإسرائيلي، بل كانت على استعداد لخوض الحروب ضدّ إسرائيل دفاعاً عن هذه القضايا. إلا أنه بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، طرأ تغيّر نوعي في الدور المصري تجاه الصراع، وبدأت مصر –وخاصة في عهد مبارك– تتخذ دور الدولة المحايدة المتفرجة على تطورات هذا الصراع، دون القيام بدور جوهري يتناسب وثقلها في المنطقة.

وبعد اندلاع الثورة المصرية وسقوط نظام مبارك، لم يحدث تغيّر نوعي بخصوص اتفاقية كامب ديفيد، والعلاقات مع إسرائيل، والصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هناك دعماً مصرياً للقضية الفلسطينية.

3. الدور الاستراتيجي لإسرائيل
في تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية

3. الدور الاستراتيجي لإسرائيل في تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية

أولت إسرائيل اهتماماً بالغاً للتحولات الثورية الشعبية، التي اندلعت في الوطن العربي. وقد تصدّرت الثورة المصرية تلك الاهتمامات، وبخاصّة حينما أُطيح بنظام مبارك، الذي كان يُقيم علاقات سلمية جيدة مع إسرائيل، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979. فقد استطاعت هذه الاتفاقية أن تضمن مستوى جيداً من العلاقات بين البلدين، حتى لو كانت على المستوى الرسمي فقط، كونها أخرجت إسرائيل من العزلة التي فرضها عليها المحيطُ العربي، وحوّلت العلاقة العدائية إلى علاقة سلمية.

وتخشى إسرائيل على اتفاقية كامب ديفيد من تطور الأحداث في مصر، لما لذلك من تأثيرات على العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وهو ما يعود بإسرائيل إلى الوراء، كونه يلغي إنجازاتها التي حققتها خلال العقود الثلاثة الماضية، فيما يتصل بالخروج من حالة العزلة التي فرضها العرب عليها طوال سنوات ما بعد النكبة، وتحقيق مصالح الغرب؛ إذ كانت إسرائيل وما زالت تعمل على تحقيق المصالح الغربية في المنطقة، وخاصّة المصالح الأمريكية، وهو ما يؤكد الدور الوظيفي لإسرائيل في تحقيق تلك المصالح، وتعميق وتكريس الثقافة الاستعمارية التي أقامت الدول الغربية مجمل علاقاتها مع العرب بناءً عليها، كما هي إسرائيل التي قامت على أساس استعماري عام 1948.

ويَعتبر العالمُ الغربي الوطنَ العربي، وطناً يفتقد لقيم الديمقراطية والدولة المدنية، وأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. ولعلّ حدوث تحولات ديمقراطية في أقطار عربية، غيّر من تلك النظرة للعرب، وجعل من دولهم كيانات تحترم حقوق الإنسان، وتحقق تطلعات الشعب وأهدافه. ولعلّ التحول الديمقراطي في مصر وانتهاء عهد مبارك، ووصول الحركات الإسلامية إلى سدّة الحكم فيها، يُربك إسرائيل ويرفع من مستوى القلق والتوتر لدى الإسرائيليين خوفاً على إلغاء اتفاق السلام، أو بسبب احتمالات التقارب مع إيران، ودعم القضية الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية الفلسطينية، وهو ما يعني احتمالية خروج طرفين هامين من

محور الاعتدال وهما: مصر والفلسطينيون، وهذا يؤثر سلباً في استمرارية العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.

وتحاول إسرائيل حَرْف الثورة المصرية، وغيرها من الثورات العربية عن مساراتها الأصيلة، وإقناع المجتمع الدولي بعدم التدخل لإنجاح تلك الثورات[1]. وهذا ما عبّر عنه نتنياهو حينما أشار إلى أن الثورات العربية من شأنها تشجيع الحركات الإسلامية و"التطرف"، في محاولة منه لدفع الغرب للتدخل من أجل توجيه الثورات خاصة المصرية، وتغيير مساراتها بما يخدم المصلحتين الغربية والإسرائيلية.[2] وعرض نتنياهو على عمر سليمان القيام بـِ "عمليات نوعية لإجهاض الثورة الشعبية".[3] فضلاً عن الدور الذي لعبته إسرائيل لاحقاً في محاولة منها للإتيان بعمر سليمان–وزير مخابرات سابق في مصر ونائب الرئيس، تمتع بعلاقات جيدة مع القادة الإسرائيليين فترة حكم مبارك– ليحلّ محلّ مبارك عندما سقط النظام، ومحاولتها كذلك التدخل لإنجاح أحمد شفيق –المرشح الرئاسي السابق– لأنه يمثّل امتداداً لنظام مبارك.[4]

وتحاول إسرائيل جاهدةً تغيير ملامح المنطقة، بما يكفل ترسيم شرق أوسط جديداً بمعايير تمكّن إسرائيل من تحقيق أهدافها، خصوصاً الحفاظ على أمنها وبقائها. ويشكّل فوز مرسي في الانتخابات المصرية خطراً على سلامة استمرار تلك العلاقات، فالحركات الإسلامية أضحت تُعرف بموقفها الرافض لإقامة علاقات مع الإسرائيليين[5]، انطلاقاً من إسلامية القضية الفلسطينية وقدسيتها، فأدبيات تلك الحركات لا تؤمن بأي تفاوض أو مساومة على حق.

---

[1] النعامي، صالح، "إسرائيل وفزّاعة الإسلاميّين في أعقاب الثّورات العربيّة"،2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/54036b30-8c96-4766-a72c-006546b1dbba، ص23

[2] مركز نماء للبحوث والدراسات، "الثورات العربية من وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني، 2012، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية، على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=187

[3] (د.م)، إسرائيل تحاول إنقاذه وتناشد أمريكا وأوروبا عدم التخلي عنه.. الانتفاضة الشعبية المصرية متواصلة لحين إسقاط نظام مبارك"، في: جريدة المجد(18آذار/مارس 2013)، على الرابط: http://www.almajd.net/article/details/details.asp?id=4054

[4] موقع البيان، "شفيق خيار صهيوني بامتياز"، (د.ت)، على الرابط: http://www.albayan.co.uk/article.aspx?id=2048

[5] النعامي، صالح، "**إسرائيل وفزّاعة الإسلاميّين في أعقاب الثّورات العربيّة**"،**2011**، مرجع سابق، ص 21

وقد ظلّت إسرائيل أكثر الدول سعياً للحفاظ على نظام مبارك، الذي وصفه الوزير الإسرائيلي السابق فؤاد بن إليعيزر بأنه "كنز استراتيجي" لإسرائيل[1]، من خلال سعيها الدؤوب لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، بالتحرك الفعّال من أجل إنقاذ ذلك النظام في مصر،[2] فإسرائيل كانت تعي تماماً ما هي مآلات وتداعيات سقوط نظام صديق كنظام مبارك على اتفاق السلام، وهي تعتبر أن مجيء الإسلاميين للسلطة في مصر، من شأنه تعقيد الأمور فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين الجانبين.

وبعدما أصبح الإسلاميون في سدّة الحكم في مصر، صار من الضرورة بمكان أن تضطلع إسرائيل بدور فاعل، امتداداً لدورها الاستراتيجي في المنطقة، من أجل الحفاظ على اتفاق كامب ديفيد، واستمرار العلاقات مع مصر، والحفاظ على الأهداف والمصالح الغربية في الشرق الأوسط، بما يحقق للغرب طموحاته وتطلعاته في المنطقة، ويضمن ديمومة الوجود والبقاء لدولة إسرائيل.

وتُعتبر إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وحامية مصالح الإمبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر الخطر الإسلامي من أهم وأكبر الأخطار التي تحدّق بها. كما أن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به إسرائيل، وترسانتها العسكرية وقدراتها الدفاعية المتفوقة –التي تستطيع أمريكا الإفادة منهما لدى رغبتها تحقيق هدف أو مصلحة ما– فضلاً عن المعلومات الاستخبارية المتعلقة بدول المنطقة وشعوبها، والتي تُقدمها إسرائيل للولايات المتحدة، يفسّر دور إسرائيل ومكانتها الهامّين في المنطقة العربية الإسلامية لدى الغرب بعامّة، ولأمريكا بخاصّة.[3]

---

[1] حسن، رشيد، "الشيخ رائد صلاح"، في: صحيفة الدستور(5شباط/فبراير 2013)، على الرابط: http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\OpinionAndNotes\2013\02\OpinionAndNotes_issue1932_day05_id465436.htm#.UUxp8Dc-HAs

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر"، 2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/12733.html#.UQLzkKA4pYE

[3] الطالقاني، علي،" العلاقات الاسرائيلية الأمريكية: المصالح والأبعاد"، 2007، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/66/370.htm

وتقدم إسرائيل "فرصة مواتية لاختبار منظومات السلاح الأمريكي، بما يوفر 2% من موازنة الدفاع الأمريكية، هذا إلى جانب القدرة على التدخل العسكري المباشر"، من خلال إمكانيات البحث والتطوير والاستخبارات لديها.[1]

ويُعتبر النفط من أهم المصالح الحيوية الغربية في الوطن العربي. وقد اعتمدت الولايات المتحدة على نظم عربية استبدادية في الحصول عليه.[2] ولعلّ الميزات التي تتمتع بها إسرائيل من موقع استراتيجي، وقدرات عسكرية، واستخبارية، وأمنية، وعلمية إلى غير ذلك، يمنح الولايات المتحدة الفرصة لاستخدام تلك المزايا والإفادة منها في هذا السياق.

ويأتي الدعم الأمريكي الهائل لإسرائيل بأشكاله المختلفة منذ قيامها سنة 1948، في سياق الدور المنوط بإسرائيل للحدّ من التوسع السوفياتي سابقاً، والمدّ الإسلامي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات، والحفاظ على استقرار الشرق الأوسط حالياً، والحيلولة دون تغيير وجه المنطقة، بما يُبقي على تلك الصورة التي رسمتها إسرائيل لمصطلح الشرق الأوسط الجديد.

وفي نهايات ستينيات وأوائل سبيعنيات القرن الماضي أثبتت إسرائيل–من المنظور الأمريكي– أنها قادرة على الحدّ من النفوذ السوفياتي، عن طريق توجيه ضربة عسكرية للدول العربية الموالية للمعسكر الشرقي حينها، خاصّة نظام جمال عبد الناصر الذي كانت تربطه علاقات جيدة مع الروس، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى قناعة العرب بأن حلّ الصراع يكمن في السياق الدبلوماسي لا العسكري، وسيحقق المصلحة الأمريكية في استقطاب الشرق الأوسط إلى معسكرها.[3]

---

[1] الطالقاني، علي، **العلاقات الاسرائيلية الأمريكية: المصالح والأبعاد**، مرجع سابق

[2] دربج، علي، " التكيّف الأميركي استراتيجية جديدة لحماية مصالح واشنطن في المنطقة"، 2012، موقع قناة المنار، على الرابط: http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=31&eid=301861

[3] الطالقاني، علي، **العلاقات الاسرائيلية الأمريكية: المصالح والأبعاد**"، مرجع سابق

وقد زاد اعتبار إسرائيل رصيداً استراتيجياً في أعقاب سقوط شاه إيران (حليف الغرب) وغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، وكذلك بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل عقد التسعينيات. وعلى الرغم من فشل إسرائيل القيام بالمهمة الموكلة إليها من الولايات المتحدة، في ضبط منطقة الشرق الأوسط والحيلولة دون وقوع الحروب فيها، ومواجهة الخطر الإسلامي الأصولي، إلا أن التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل ظل مستمراً.

وبعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح من الضروري بمكان بالنسبة للولايات المتحدة تقويم العلاقة مع إسرائيل، ووضع تصور جديد لها لتتناسب والتطورات الدولية الجديدة، يكون أساسه الشراكة الاستراتيجية للدولتين، التي تقوم على قيم ومصالح الطرفين على حدّ سواء، كما هي مصالح الغرب.

وفي ظل الدور الأمريكي في محاربة "الإرهاب" العالمي (والحرب ضدّ أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية)، تعتبر إسرائيل أن صراعها مع الفلسطينيين وفق الحرب العالمية على الإرهاب، خاصة في مواجهة الحركات الإسلامية الراديكالية، كحركتي حماس والجهاد الإسلاميتين وحزب الله، ولعلّ لجم قوة هذه الحركات –الأذرع العسكرية لطهران– هو بحد ذاته مصلحة أمريكية. كما أن مكانة إسرائيل ودورها في مواجهة الملف النووي الإيراني، يعتبر مصلحة غربية حيوية، بسبب صراع الغرب المرير مع إيران التي توجد خارج الخط الغربي ومناهضته لها، كما أنها تهدد مصالح الغرب في الشرق الأوسط، وهي كذلك تهدد وجود إسرائيل التي تقوم بحماية المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، بل التي تعتبر رأس الإمبريالية الأمريكية في المنطقة. فدور إسرائيل في حماية المصالح الإمبريالية الأمريكية من خلال محاربتها للحركات الإسلامية والقومية، يسهل على أمريكا بسط هيمنتها على المنطقة خاصة حينما يتعلق الأمر بالنفط العربي.

كما أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، وخلق عدو جديد تمثل في "الإرهاب الإسلامي والعربي"، أوجد لإسرائيل دوراً أمنياً جديداً في الشرق الأوسط، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إسرائيل على أنها مصلحة حيوية لها، ويجب المحافظة

على أمن الدولة الإسرائيلية التي تحرس الأمن الأمريكي في المنطقة، كما أنها الركيزة الأساسية في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم المصلحتين الغربية والأمريكية، من خلال بناء نظام شرق أوسطي جديد وفق الرؤيتين الإسرائيلية والأمريكية، يكون العالمان العربي والإسلامي جزءاً أساسياً فيه.

إن الأحداث والتغيرات التي وقعت في الشرق الأوسط سنة 2011، ترفع من درجة الحذر الإسرائيلي والأمريكي، فيما يتعلق بتغير أجندات المنطقة وملفاتها، وبخاصّة حينما يصبح اللاعبون الرئيسيون في المنطقة العربية هم أعداء الماضي، وهذا بدوره يقلل من فرص نجاح الدور الإسرائيلي في تحريك قضايا الشرق الأوسط، ويعقّد عملية تمرير المشاريع الغربية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، ويؤكد فشل الرؤية الأمريكية في إدارة الصراع في الشرق الأوسط وليس حلّه.

وتعتبر العلاقة الإسرائيلية الأمريكية علاقة مميزة، فهي علاقة تحالف استراتيجي، يمتدّ تأثيرها على الطرف العربي والفلسطيني، وتتصل بالدور الذي تلعبه إسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال المنطقة العربية خاصّة. وحتى يتسنى لإسرائيل القيام بدورها المصلحي على أكمل وجه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تحجيم قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والابتعاد بإسرائيل عنها، وخلق عدو جديد يحلّ محلّ إسرائيل–من المنظور الأمريكي– كالعراق وإيران وسوريا، من شأنه إفساح الطريق أمام قبول إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، الأمر الذي يسمح لها إنجاز المشروعات الغربية، وتحقيق مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط.

وقد حاولت إسرائيل طوال السنوات الماضية، المحافظة على توازن القوى في المنطقة، بين محوري الاعتدال والممانعة، وتَمثّل دورها في دعم المحور الأول الذي تمثله مصر ودول الخليج العربي والسعودية والأردن، في وجه المحور الثاني الذي تقوده إيران، وتنتمي إليه سوريا وحزب الله وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وهو ما يعتبره الغرب محور الشر

أو التطرّف،[1] وترجيح كفّة محور الاعتدال على محور الممانعة، عبر تقديم الدعم اللازم له بما يضمن تفوّقه، يعمل على تأمين المصالح الغربية في المنطقة، وهي المصالح التي يحققها محور الاعتدال الموالي للولايات المتحدة وإسرائيل، ولعلّ تفكك أو تراجع محور الممانعة نتيجة تدهور الأوضاع في سوريا، وتردي علاقاتها (سوريا) مع حركة حماس، بسبب موقف الحركة من الثورة السورية، بالإضافة إلى سياسات الدول الغربية التي تتبعها تجاه طهران، وخاصّة فيما يتصل بالعقوبات المفروضة على إيران، بسبب ملفها النووي؛ إن كل ذلك من شأنه أن يتسبب في إعادة صياغة لكيفية التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، في ظل التطورات المستجدة في هذه المنطقة، بما يضمن الحفاظ على جوهر الدور المنوط بإسرائيل، فيما يتصل بتحقيق أهداف الغرب وغاياته في هذه المناطق الحيوية.

وفي إطار هذه الرؤية للمصالح المشتركة والمتبادلة، بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والغرب بشكل عام، فإن هذه المصالح تنبع وتصبّ في ذات المكان ولذات الأطراف. تُقدّم واشنطن الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل، من أجل حماية أمنها في منطقة غريبة عنها، لإدراكها بأهمية إسرائيل للمصالح القومية والاستراتيجية للولايات المتحدة، حيث تقوم إسرائيل بحماية مصالح أمريكا، المتمثلة في "مكافحة الإرهاب" والحدّ دون اتساع رقعة "التطرف الإسلامي العنيف"، وإفشال محاولات الانتشار النووي في المنطقة، ومثال ذلك ضرب المفاعل العراقي سنة 1981 والمفاعل النووي السوري سنة 2007 في دير الزور.[2]

---

[1] عكاشة، سعيد، " المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط"، في : مجلة السياسة الدولية (كانون الثاني/ يناير 2013)، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1825/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8.aspx

[2] آيزنشتات، مايكل وديفيد بلوك، "اختبار الثروات: كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل، 2012، معهد واشنطن، على الرابط : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/asset-test-how-the-united-states-benefits-from-its-alliance-with-israel

وهناك قناعة تحاول دولة إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ترويجها، تتمثل في حراسة قوة إسرائيل، "فقوة إسرائيل واستقرارها، إلى جانب إنجازاتها العسكرية والتكنولوجية والعلمية، تعزز من قدرة الولايات المتحدة على تلبية المتطلبات الأمنية والاقتصادية ومتطلبات التنمية [في الداخل والخارج]، التي لا غنى عنها، بشكل متزايد، للحفاظ على الازدهار والرّيادة الأمريكية".[1]

على صعيد آخر فإن هناك اتجاهاً يرى في إسرائيل عبئاً على الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تفشل في تحقيق المصالح الأمريكية بسبب "ضعفها السياسي، والنزعة إلى المغامرة أو لاحتمال فقدانها للتفوق العسكري على الأمد الطويل".[2] وقد تجلّى هذا الأمر حينما لم تقبل الولايات المتحدة مساعدة إسرائيل إبان عملية إخلاء الكويت من القوات العراقية، ولا عند غزوها العراق، خوفاً على تفكك التحالف الغربي العربي، وهو الأمر الذي انسحب في حرب أمريكا مع الصرب على يوغسلافيا، وبهذا ظهرت إسرائيل كعبء على أمريكا، وخاصة عندما قصفها صدام حسين بالصورايخ دون أن ترد على ذلك، وقامت واشنطن بالمهمة بالنيابة عن إسرئيل.

ومن الناحية الدينية فإن إسرائيل تعتبر امتداداً للغرب الملتزم تجاهها دينياً، بسبب علاقة المسيحية الإصلاحية باليهودية على أساس العهد القديم (التوراة الأولى)، فالعهد القديم يُعتبر مصدراً لنموذجٍ حضاري متصل ومتلاحق ما بين اليهودية والمسيحية هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن العلاقة بين الغرب وإسرائيل تقوم على أساس الصراع بين اليهودية من جهة والمسيحية من جهة ثانية والدين الإسلامي (المساحة الخضراء) من جهة ثالثة –كما استعرضها وزير الخارجية البريطاني السابق هنري كامبل – والممثلة بالمحيط العربي الذي يقع فيه قيام دولة يهودية وبشكل سابقتها دولة إسرائيل.[3]

---

[1] آيزنشتات، مايكل وديفيد بلوك، **اختبار الثروات: كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل**، مرجع سابق

[2] الطالقاني، علي، **العلاقات الاسرائيلية الأمريكية: المصالح والأبعاد**"، مرجع سابق

[3] عمارة، محمد، " **الصراع الفكري العالمي حول مفهوم الحق**"، بحث غير منشور، نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2006، ص 15-16

فإقامة دولة يهودية بالنظرية والتطبيق هو امتداد لقيم وفلسفة العالم الغربي على وجه التحديد عند العودة للتاريخ القديم والصراع على منطقة الشرق العربي، والذي أفصحت عنه الحروب الصليبية بحملاتها المختلفة، وكذلك ما أفصحت عنه قرارات ووعود سياسية غربية في قديمها وحديثها لاقامة وطن قومي لليهود كان مقدمته قيام دولة اسرائيل منذ عام 1948 ولغاية تاريخه، وهذا يكشف عن تلاقي وتكامل الدوافع الدينية في محاربة التفوق التاريخي والأصيل لقيم الإسلام، عندما تكون فلسطين خاصّة أرض وقف إسلامي وملكاً للأمة الإسلامية وتعبيراً راسخاً لحضارتها وقيمها، وثقافتها، وتاريخها.

فقيام دولة إسرائيل كانت قاعدتها الفلسفة السياسية الغربية القائمة على أساس ضمان وتحقيق المصالح الحيوية الغربية التي يحققها قيام دولة مثل دولة إسرائيل، وهذه الفلسفة تقول بضرورة استمرار الصراع، وتطوير أدواته لملاءمة أدوات المواجهة القاضية باستمرار تدفق تلك المصالح الحيوية للغرب، التي مبعث ديمومتها بقاء دولة إسرائيل، مع احترام الاستجابة لحاجات إسرائيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الدينية وهويتها اليهودية.

وتمثل إسرائيل أخطر تهديد في المنطقة، فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية. كما شاركت–بشكل أو بآخر– في كافة الحروب التي شهدتها المنطقة، ولم تتوقف عن التدخل العسكري خارج حدودها كعملية عناقيد الغضب عام 1996 ضد لبنان. ولم تتوقف كذلك عن القيام بعمليات اغتيال ضد من تراهم أعداء لها وللولايات المتحدة.

وقد ظل دورها–منذ انتهاء الحرب الباردة– مركزياً كحامٍ لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فموقعها في قلب العالم العربي في الشرق الأوسط، يجعل إسرائيل الحارس للأنظمة القائمة والعاملة لمنع أي توسع جديد للتيارات الوطنية الرافضة للغرب أو للتيارات الإسلامية الثورية. وتمثل إسرائيل رأس الحربة للغرب في المنطقة للتدخل بقضايا المنطقة بصورة مباشرة وللضغط على الأطراف الإقليمية المختلفة. كما تمثل إسرائيل بالنسبة للغرب الضمانة الأساسية للاستقرار في الشرق الأوسط. وحفظ الاستقرار يعني بالضرورة استمرار الأوضاع بما يخدم مصالح الغرب أساساً ومصالح إسرائيل.

إن الدور الاستراتيجي الذي تمثله إسرائيل كمعبّر عن الحضارة الغربيـــة، فـــي قلـــب المنطقة العربية الإسلامية، وكفاصل بين الشرق العربي الآســـيوي عـــن الغربـــي الإفريقـــي، وكعنصر تهديد مستمر لكل من يفكر بالخروج عن عصا الطاعة الغربية لم ينته، وظل مستمراً بما يخدم المصلحة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص.

4. الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر

4. الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر

لم تستطِع إسرائيل التنبؤ باندلاع الثورات العربية قبل وقوعها، ولم تنجح كذلك في توقّع تصاعد وتيرتها وزخمها الكبير بعد اندلاعها، وسرعة انتشارها وامتدادها إلى أقطار عربية أخرى. فقد كانت إسرائيل تثق ثقة عالية في قدرة نظام مبارك على السيطرة على الأحداث واحتوائها، وساد في أوساطها السياسية اعتقاد يرى أن سقوط النظام –الذي ظل مستقراً عقوداً من الزمن– ليس ممكناً. وقد يرجع ذلك إلى حالتي الصمت والخوف اللتين انتابتا شعب مصر سنوات طوالاً، دون أن يبدر من المصريين أي بوادر توحي بأنهم سينتفضون على الظلم الواقع عليهم، وعلى النظام الاستبدادي، ويطالبون بالتحوّل نحو الديمقراطية.

وقد ذهبت جهات عديدة في إسرائيل إلى عدم استخدام مصطلح "ثورة" لتوصيف الأحداث الجارية في مصر، ودعت إلى استبداله بمفردات أخرى: اضطرابات، مظاهرات، مصادمات، هبة الغوغاء..إلخ. ومع تطور الأحداث في مصر وازدياد حدّتها واتخاذها مسارات ذات تأثير في المعادلة السياسية والعسكرية، طفى على السطح وصف الأحداث بأنها ثورة جماهيرية، وراحت إسرائيل تحذّر من تداعياتها.[1]

وبعد أن أدركت إسرائيل الحجم الهائل للانتفاضات الحاصلة في البلدان العربية، انتابتها التخوّفات من تداعيات تلك الانتفاضات، وبخاصّة الثورة المصرية، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الإسرائيليين، فسلّطت إسرائيل الضوء على جزئية هامة، تمثّلت في الإشارة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء اندلاع الثورات العربية، مع حرصها على استبعادها أن يكون الصراع العربي الإسرائيلي أحد مسببات الثورة.[2]

---

[1] حسني، محمد، "حكامنا وأعدائنا.. إيد واحدة– ثورة يناير في عيون إسرائيلية"، 2011، مركز الدراسات الاشتراكية، على الرابط: http://www.e-socialists.net/node/7291

[2] أنظر: عبد الحي، وليد، " إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة" في "تقرير: إسرائيل أمام الثورات العربية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/5608.html#.UQgxafI4pYE

وتهدف إسرائيل–من وراء تقديم هذه الرؤية للعالم–إلى صرف أنظار الشعوب العربية والأنظمة الثورية الجديدة، عن التطورات المتعلقة بالصّراع العربي الإسرائيلي، وبخاصّة القضية الفلسطينية، والحيلولة دون امتداد أثر الثورات العربية إلى الساحة الفلسطينية، خشية أن يتسبب ذلك في اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة على غرار الانتفاضة الأولى عام 1987، أو الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000، وهو ما من شأنه زعزعة استقرار دولة إسرائيل، فضلاً عن فرض حالة من الجمود على مسار التسوية مع الفلسطينيين، وحرصاً منها على تجنّب احتمال تأثّر العلاقات الإسرائيلية المصرية سلباً بما ينعكس على الموقف من القضية الفلسطينية.

ولطالما حرصت إسرائيل على الإبقاء على الصورة التي تُقدّم فيها نفسها على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وسعت إلى إقناع العالم الغربي أنّ الدول الأخرى في المنطقة دولٌ دكتاتورية، لا يمكنها التحول إلى الدولة المدنية والديمقراطية، وكذلك لا يمكنها أن تمثّل قيمها. وهذا بدوره يضمن لإسرائيل جزءاً لا بأس به من محاولات إفشال التحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي، ودفعها إلى الإشارة إلى المخاطر والتهديدات التي تحملها هذه الثورات، وضرب أهدافها النبيلة، والدعوة إلى العودة لعصر النظم السياسية العربية المستبدة، التي ضمنت –بشكل أو بآخر– استقرار دولة إسرائيل طوال العقود السّتة الماضية.

فإسرائيل تَعي أن حدوث تحوّلات ديمقراطية في المنطقة العربية هو في غير صالحها، فنجاح هذه الثورات يعني نشوء أنظمة سياسية تمنح المواطنين العرب مساحة كافية من الحريات، وبخاصّة الحريات السياسية، التي من شأنها ضمان مشاركة المواطنين في صناعة القرار والسياسات، بما في ذلك السياسة الخارجية وما يتصل بها من قضايا التطبيع مع إسرائيل، وهو الأمر الذي تحقق لإسرائيل –منذ نهاية عقد السبعينات– على مستوى الأنظمة الحاكمة، إلّا أنّه لم يتحقق على مستوى الشعوب.

اهتمت إسرائيل بالأحداث الجارية في دول الربيع العربي، حينما بدأت تلك الأحداث تأخذ منحىً متصاعداً، وبلغ الاهتمام الإسرائيلي أشدّه، حينما انتقلت الاحتجاجات إلى القاهرة، وانتشرت سريعاً في كافة أنحاء مصر. وعلى الرغم من قيام إسرائيل بعدّة تحركات لإنقاذ النظام

السابق وحمايته من السقوط(حينما عرضت على عمر سليمان التدخل لاجهاض الثورة، وأبرقت لدول أوروبية تطلب تدخلهم بغية إنقاذ مبارك)، إلا أنها لم تنجح في ذلك أمام إصرار المصريين على الإطاحة به.

وبعد سقوط نظام مبارك في القاهرة، بدأت تغشى إسرائيل حالة من القلق والتوتر الشديدين، لإدراكها أن لهذا الأمر آثاره السلبية وانعكاساته على اتفاقية السلام بين الطرفين، فالأفق السياسي في مصر، راح يُنبئ أن الإسلام السياسي قد شقّ طريقه إلى قمة الهرم السياسي، وأنه ماضٍ نحو تولّي الحكم، وإقامة نظام مختلف عن سابقه، ومن الطبيعي أن ترتهن السّياسة الخارجية بما فيها العلاقات مع إسرائيل، لأجندات الصفوة الحاكمة الجديدة، التي يمثلها الراديكاليون الإسلاميون.[1]

وتُعدّ الجزئية المتعلقة باتفاقية كامب ديفيد النقطةَ المحورية والأهم لإسرائيل، لما حقّقه توقيع الاتفاقية من مكتسبات كثيرة على أكثر من صعيد؛ فهي من جهة أنهت عقوداً من العداء بين مصر وإسرائيل، وانتقلت إلى حالة من السلم حتى وإن كان سلاماً بارداً اقتصر فيه الأمر على المستوى الرسمي فقط، حيث أضحت الحدود الجنوبية لفلسطين المحتلة (إسرائيل) مع مصر أكثر هدوءاً واستقراراً لإسرائيل، بعد أن كانت قبل ذلك مبعث قلق وتهديد مستمرين لدولة إسرائيل منذ قيامها سنة 1948[2]، ومن جهة ثانية استطاعت إسرائيل أن تُخرج مصر من الإطار العربي مدّة ثلاثة عقود تقريباً، عانت حينها الدول العربية من التفتت والتشرذم وغياب القيادة، ما سنح لإسرائيل التخلص من تهديد دولة كبرى باحتوائها وتحويلها إلى دولة صديقة.

ومن جهة ثالثة نجحت اتفاقية كامب ديفيد في استقطاب أطرافٍ عربية أخرى إلى عقد اتفاقيات سلام وصلح مع إسرائيل، كما هو الحال مع الأردن والفلسطينيين، عبر توقيع اتفاقيتي أوسلو 1993 ووادي عربة 1994. فضلاً عن المكاسب التي حقّقتها إسرائيل على المستوى

---

[1] هياجنة، عدنان وعزيز حيدر وجوني منصور، "**الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**"، تحرير عبد الحميد الكيالي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2011، ص 53

[2] المرجع السابق، ص50

الاقتصادي، خاصة فيما يتصل بحصولها على الطاقة من مصر بأبخس الأثمان، بعد توقيع اتفاق تزويد إسرائيل بالغاز المصري عام 2005. يضاف إلى ذلك سماح مصر باستخدام إسرائيل قناة السويس –إلى جانب أغراض الملاحة– لأغراض عسكرية.[1] وفي السياق ذاته، سمحت مصر لأول مرة –بعد الثورة– بمرور سفينتين حربيتين إيرانيتين عبر القناة، وقد شكّل هذا الأمر مبعث قلق حقيقي للجانب الإسرائيلي، لأنه يرمي إلى إمكانية تطوّر العلاقات المصرية الإيرانية على نحو مختلف عن المرحلة السابقة.

وفي ضوء هذا كلّه؛ فإن إسرائيل تحاول بشتّى الطرق الحفاظ على استمرار سريان معاهدة كامب ديفيد، وبالتالي استمرار العلاقات المصرية الإسرائيلية، لأن تأثّر هذه المعاهدة جرّاء التطورات الناتجة عن الربيع العربي، من شأنه تهديد الأمن الإسرائيلي، وهو ما سعت إسرائيل إلى الحفاظ عليه منذ قيامها عام 1948. ومن هنا جاء الاهتمام الإسرائيلي بتطورات الأحداث في مصر، ومراقبتها عن كثب، ولم يقتصر هذا الاهتمام على المؤسسة الرسمية في إسرائيل، وإنما تعدّى ذلك ليشمل الأحزاب السياسية، ومراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية، والمؤسسات الإعلامية.

وفيما يلي عرض وتفصيل لمواقف هذه الجهات من التحول الثوري في مصر، وانعكاسات ذلك على العلاقات المصرية الإسرائيلية:

1.4 موقف المؤسسة الرسمية الإسرائيلية من الثورة المصرية

ثار جدل واسع داخل الأوساط الحكومية في إسرائيل على خلفية الاضطرابات في مصر، وارتفعت حدّة المخاوف بين أقطاب النخبة السياسية من إمكانية استجابة نظام مبارك لمطالب المتظاهرين، وقد تصدّر شأن احتمال تجميد اتفاقية كامب ديفيد تلك المخاوف، لأنها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات بين مصر وإسرائيل.

[1] كيالي، ماجد، "التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين"، في: مجلة شؤون عربية (ع145، ربيـــع 2011)، http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=0718d8e1-afae-48f9-9fa4-d694e1831935

وكان اشتعال ثورة 25 يناير بمثابة المفاجأة الكبرى للنظام السياسي الرسمي في إسرائيل، الذي أخفق في توقّع اندلاعها، فقد كان النظام الإسرائيلي مطمئناً لقدرة نظام مبارك على ضبط الأحداث، وعدم السماح بتطورها وتحوّلها إلى ثورة. فلم ينجح جهاز الاستخبارات العسكري الإسرائيلي (أمان) –الذي يتمتّع بقدرة فائقة ودقة عالية في رصد المعلومات والتنبؤ بها وتحليلها– في تقديم أيّة معلومات تُشير إلى احتمال انتقال أحداث تونس إلى مصر، وإمكانية قيام المصريين بثورة. فقد اعتبر رئيس جهاز الاستخبارات العسكري الإسرائيلي (أمان) أفيف كوخافي (Aviv Kochavi) أنّ النظام في مصر نظام قوي ومتماسك، ولديه القدرة على الثبات والبقاء في ظلّ عدم وجود بديل منظّم له.[1]

وقد أدى فشل جهاز الاستخبارات بتوقع اندلاع ثورة مصر، في ارتباك المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بشكل كبير، وطالب عددٌ من الجهات الرسمية بالتحقيق في أسباب هذا الفشل، كما فعل النائب في الكنيست الإسرائيلي ميخائيل بن آري (Michael Ben-Ari)، حينما طلب من الحكومة الإسرائيلية فتح تحقيق يستهدف جهاز "أمان" للوقوف على أسباب فشله في توقعاته. وكذلك دعا النائب إيتان كابل (Etan Kabel) إلى إجراء تحقيق مماثل في أهدافه، واتخذت صحيفة معاريف الإسرائيلية موقفاً مشابهاً.[2]

أما فيما يتعلق بردود الفعل الرسمية الإسرائيلية حول ثورة مصر، فلم يتم رصد أية تصريحات حكومية رسمية في الأيام الأولى للثورة، فقد التزم المسؤولون الإسرائيليون الصّمت، خشية التأثير في مجريات الأحداث على نحو تنعكس آثاره سلباً. إلا أن فرار مجموعة من المعتقلين –من بينهم فلسطينيون عادوا إلى قطاع غزة عبر الأنفاق من عدد من السجون المصرية، بسبب انفلات الوضع في مصر، وعدم القدرة على ضبطه– أدّى إلى خروج الموقف

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات(23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، 2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/23_Israel_Egypt_Revolution_8-12.pdf، ص21

[2] المرجع السابق، ص22

الإسرائيلي عن صمته، واتضاحه شيئاً فشيئاً، فتوالت ردود الفعل الإسرائيلية بشأن تلك الأحداث.[1]

ففي الأسبوع الأول للثورة، قبل سقوط النظام المصري، ومع تزايد حدّة الأحداث، أكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) أهمية الاستمرار في الترتيبات الأمنية، والحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، فأشار إلى أهمية معاهدة كامب ديفيد التي استمرت ثلاثة عقود، وإحداثها تغييراً كبيراً في المنطقة؛ إذ خاطب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (Angela Merkel) خلال مؤتمر صحفي، قائلاً: "إن مصر أكبر دولة عربية، خاضت الحروب ضدّ إسرائيل، وصنعت السلام معنا، واستطاعت أن تخلق مساحة كبيرة في المنطقة لنا ولمصر".[2]

فنتنياهو كغيره من القادة الإسرائيليين حاولوا –بشكل أو بآخر–، إنقاذ نظام مبارك من السقوط، والحيلولة دون نجاح الثورة، فقد طلب نتنياهو من الغرب في أكثر من مناسبة (بما فيها لقائه ميركل) حماية النظام السابق في مصر، بسبب الأهمية القصوى التي يشغلها (نظام مبارك) في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للغرب وإسرائيل، فهو النظام الذي استطاع أن يحافظ على السلام الذي صنعته مصر (عند توقيع كامب ديفيد في عهد السادات) مع إسرائيل، بعد الحقب السابقة التي تخلّلتها الحروب بين الطرفين، وبموجب هذا السلام تمكّنت إسرائيل من أن تجد لها مكاناً معترفاً به من كبرى الدول العربية، تستطيع من خلاله أن تحقق المصالح الغربية في المنطقة.

فسقوط نظام مبارك من شأنه أن يؤثر سلباً في اتفاقية كامب ديفيد، التي أحدثت تغييرات جوهرية في المنطقة، وهي تغييرات تخدم مصلحة إسرائيل، وبخاصّة فيما يتعلق بالهدوء الذي ساد على الجبهة الجنوبية لإسرائيل، التي شهدت توتّراً طوال السنوات التي سبقت توقيع اتفاقية

---

[1] خبر منشور على موقع بي بي سي، بتاريخ 2011/2/1، على الرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110201_israel_egypt.shtml

[2] خبر منشور على موقع صحيفة جيروساليم بوست، بتاريخ 2011/1/31، على الرابط: http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=206086

كامب ديفيد. كما أن هذه الاتفاقية لم تتأثر بالأعمال العدوانية والتوسعية التي قامت بها إسرائيل طوال السنوات اللاحقة من توقيعها، وقد استمرت هذه الاتفاقية وحافظت على ديمومتها خلال حقبة مبارك بالرغم من كل التجاوزات الإسرائيلية، إلا أن الأمر قد يختلف في عهد نظام آخر. وهذا ما دفع نتنياهو إلى السعي لدى الغرب لإنقاذ نظام مبارك وعدم السماح بنجاح الثورة.

وفي سياق سعيه لإنقاذ النظام المصري، عرض نتنياهو على عمر سليمان –نائب الرئيس المصري في عهد مبارك– القيام بـِ "عمليات نوعية لإجهاض الثورة الشعبية" وحماية النظام، وأبرقت تل أبيب إلى سفرائها في عدد من الدول الغربية التوجه لقادة تلك البلدان، من أجل التحرك لإخماد الثورة وإنقاذ نظام مبارك.[1]

وبعدما فشلت في حماية نظام مبارك من السقوط، أمام قوة الحركة الاحتجاجية المصرية المطالبة بالإطاحة به (أي النظام)، بدأت إسرائيل تُطالب المجتمع الدولي بضمانات كافية من أجل الحفاظ على اتفاقية السلام، التي اعتبرتها طوال السنوات الماضية أساس الاستقرار في الشرق الأوسط. فقد صرّح نتنياهو أنّ "إسرائيل ترى أن على الأسرة الدولية أن تطلب من أي حكومة مصرية جديدة احترام معاهدة السلام مع إسرائيل".[2] وقد رحّبت إسرائيل باستلام المجلس العسكري المصري إدارة البلاد، وتنفسّت الصّعداء حينما أعلن المجلس التزام مصر بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها النظام السابق.

وأشار نتنياهو إلى أن إسرائيل تُشجّع التحولات الديمقراطية في المنطقة، دون أن تؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم، وحذّر من تحوّل مصر إلى دولة إسلامية، من شأنها الإضرار بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالعملية الديمقراطية، على غرار إيران، حيث قال: "لكن إذا سمح ذلك [التحولات الديمقراطية] بوصول قوى متطرفة للسلطة وتعزيز أهدافهم غير الديمقراطية كما رأينا في إيران وغيرها، فإن النتائج ستضرّ بالسلام والديمقراطية".[3]

---

[1] (د.م)، "إسرائيل تحاول إنقاذه وتناشد أمريكا وأوروبا عدم التخلي عنه.. الانتفاضة الشعبية المصرية متواصلة لحين إسقاط نظام مبارك"، مرجع سابق

[2] خبر منشور على موقع بي بي سي، بتاريخ 2011/2/1، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

وبعد سقوط نظام مبارك أخذ نتنياهو يشيع فكرة أن الثورات العربية قد تشجع الحركات الإسلامية و"التطرف"، ما دفعه لأن يُطلق مسمّى "الشتاء العربي" على تلك الثورات، بدلاً من الربيع العربي، وهو ما سيؤدّي في نهاية المطاف –كما رأى نتنياهو– إلى اتخاذ مواقف معادية للغرب ولإسرائيل على حدّ سواء.[1]

وسعى نتنياهو جاهداً لدفع الغرب للتدخل من أجل تغيير مسار الثورات العربية، خاصّة الثورة المصرية، وبناء أنظمة سياسية عربية على غرار الأنظمة التي تتهاوى، لأن هذه الأنظمة لطالما حافظت على مصالح الغرب ومصالح إسرائيل في المنطقة طوال السنوات الماضية. وأشار إلى أن السماح بصعود التيارات الإسلامية إلى قمة الهرم السياسي، من شأنه أن يهدّد تلك المصالح، وهذا يتطلب فعل أي شيء، للحيلولة دون قيام أنظمة تكون الرافعة الأساسية لها الحركات الإسلامية، واصفاً تحوّل الربيع العربي إلى شتاء عربي بسبب بروز التيارات الإسلامية وعزمها على المشاركة في الحياة السياسية.

وتكشف هذه النظرة عن استياء الحكومة الإسرائيلية وتخوّفها من اندلاع الثورات العربية، وتبوّء الحركات الإسلامية السلطة السياسية. فمن المنظور الإسرائيلي ستقوّض الأنظمةُ العربية الجديدة (الديمقراطية) التي يقودها الإسلامُ السياسي، الاستقرارَ والأمنَ اللذين استطاعت الأنظمة العربية الاستبدادية تحقيقهما طوال الفترة الماضية. وهذا ما أكّده نتنياهو بعد قرابة عام من اندلاع الثورة، حينما أشار إلى أنّ موجة الإسلاميين في العالم العربي –خاصّة بعد فوز الإسلاميين في تونس ومصر(فوز الإسلاميين بثلثي مقاعد مجلس الشعب)–، من شأنها تطهير البلاد العربية وتوجيهها ضدّ الغرب وإسرائيل والليبرالية، كما أن هذه الموجة –حسب نتنياهو– هي في نهاية المطاف مناهضة للديمقراطية، لافتاً إلى أن إسرائيل بفعل الثورات العربية تواجه حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين، ما يعني ازدياد المتطلبات الأمنية التي تحتاجها دولة إسرائيل.[2]

---

[1] مركز نماء للبحوث والدراسات، "الثورات العربية من وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني،2012، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية، على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=187

[2] بيرتي، بينديتا، "إسرائيل والربيع العربي، فهم المواقف وردود الفعل تجاه الشرق الأوسط الجديد"، (د.ت)، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، على الرابط: http://cdn.www.inss.org.il.reblazecdn.net/upload/%28FILE%291362395840.pdf

وبعد فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر في حزيران/يونيو عام 2012، حاولت الحكومة الإسرائيلية إخفاء استيائها من الأمر؛ إذ كانت تفضّل فوز المرشح الرئاسي أحمد شفيق، لكونه امتداداً لنظام مبارك، ففوز شفيق من شأنه أن يضمن لها استمراره على نفس النّهج الذي سار عليه مبارك، إلّا أن ظهور نتائج الانتخابات الديمقراطية لصالح مرسي، أجبر إسرائيل على القبول بالأمر الواقع. وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية بياناً رسميّاً جاء فيه: "تتوقع إسرائيل استمرار التعاون مع الإدارة المصرية على أساس معاهدة السلام بين البلدين، التي هي في مصلحة الشعبين والتي تسهم في الاستقرار الإقليمي".[1]

وقد آثر مسؤولون حكوميون فوز شفيق حفاظاً على العلاقات بين البلدين، فقد رأى موشيه يعلون(moshe yaalon)، نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي أن "فوز شفيق يعني استعادة الشراكة الاستراتيجية بيننا وبين مصر، وعلى العالم تعزيز حظوظه في النجاح في انتخابات الإعادة"[2]. وقد عبّر رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي السابق عاموس يادلين (Amos Yadlin) عن قلقه من فوز مرسي قائلاً: "أفزعنا احتمال أن تقود مصر بعد الثورة تكتلاً إقليمياً معادياً لنا، لكن في حال انتخاب شفيق، فإن ذلك الاحتمال لن يتحقق".[3]

ويلاحظ من تصريحات نتنياهو كافّة، أنّها تدور حول قضية جوهرية، هي الالتزام باتفاقية كامب ديفيد والحفاظ عليها بما يضمن استمرار العلاقات المصرية الإسرائيلية، ويحافظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، فالاتفاقية –بالنسبة لإسرائيل– تشكّل حجر الزاوية الذي قامت عليه العلاقات مع مصر، والأساس الذي بني عليه الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. ويمكن للمتتبّع لهذه التصريحات أن يستشف القلق والارتباك في موقف الحكومة الإسرائيلية،

---

[1] خبر منشور في جريدة الدستور، بتاريخ25/6/ 2012، على الرابط: http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\ArabicAndInter\2012\06\ArabicAndInter_issue1712_day25_id422459.htm#.UTsfaTfefAs

[2] موقع البيان، "شفيق خيار صهيوني بامتياز"، (د.ت)، على الرابط: http://www.albayan.co.uk/article.aspx?id=2048

[3] المرجع السابق

التي ظلّت في مناسبات كثيرة تتحدث عن الآثار السلبية التي ستنتج عن صعود التيارات الإسلامية ووصولها إلى السلطة.

ونوّه شمعون بيريس (Shimon peres) رئيس الدولة في إسرائيل، بحُسن سير العلاقات السلمية مع مصر في عهد الرئيس مبارك، الذي عمل جادّاً –كما رأى بيريس– من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، من خلاله دعمه مسيرة السلام بين إسرائيل والعرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، فقال: "ليس مهماً ماذا يقولون، نحن ندين بالشكر الحقيقي لمبارك لكونه كان كالصخرة، وعمل من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"، مُشيراً إلى أن النظام المخلوع أفضل من النظام الجديد، واصفاً الأخير بأنه قد يكون ديمقراطياً ويُنادي بتحقيق قيم الديمقراطية، إلا أنه لن يحافظ على استقرار الشرق الأوسط.[1] وفي حال تحولت الدول العربية إلى دول ديمقراطية فعلاً، فإن هذا سيكون خياراً أفضل لإسرائيل. ويرى بيريس أن "الطريق لتهدئة المنطقة هو احتواء الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين".[2]

فالمؤسسة الرئاسية في إسرائيل، تدرك حجم المخاطر التي تحيط بإسرائيل جرّاء اندلاع الثورات العربية، وتعي أن تقليل مستوى هذه المخاطر يتأتّى من خلال تسوية الصراع مع الفلسطينيين، وقد يجبر هذا الأمر إسرائيل على أن تقدّم بعض التنازلات، إلا أنه في كل الأحوال من الأفضل لها –كما يرى بيريس– أن تُقدِم على طرح مبادرة تنهي الأزمة مع الفلسطينيين.

ويستشف من تصريح بيريس تخوفه من تداعيات الربيع العربي على زعزعة الأمن الإسرائيلي، ويرى في حلّ الأزمة الفلسطينية مدخلاً لتهدئة المنطقة، وتبييض صورة إسرائيل لدى دول العالم، وإظهارها بمظهر الطرف المحفّز للعملية السلمية، والمعني بإنهاء النزاع في الشرق الأوسط.

---

[1] مجلي، نظير، "تصرف أمريكا والغرب مع مبارك يثير قلقاً إسرائيلياً: قد يتخلون عنا في المستقبل"، في: جريدة الشرق الأوسط (1شباط/فبراير 2011)، على الرابط: http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=606402&issueno=11753#.URK_7vI4pYE

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير معلومات(23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، مرجع سابق، ص28

لقد أفشل الربيع العربي رؤية بيريس فيما يتعلق بشرق أوسط جديد* وفق التطلعات الإسرائيلية والأمريكية، فهناك ملامح لشرق أوسط جديد، ولكن خلافاً لما دعا إليه بيريس، بحيث نشهد سقوطاً للأنظمة الموالية لإسرائيل وتهديداً لأخرى، ونشوء أنظمة جديدة تقودها أطراف ذات خلفية معارِضة لإسرائيل ومعادية لها، الأمر الذي زاد من درجة التوتر لدى القادة الإسرائيليين، الذين استشفوا المستقبل من خلال قراءة منقوصة لمعطيات الواقع.

وأشار إيهود باراك (Ehud Barak) –وزير الدفاع الإسرائيلي السابق– إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار، لافتاً إلى أن مصر وتركيا هما "الضامنتان الرئيستان" للاستقرار في المنطقة إلى جانب المملكة العربية السعودية،[1] مؤكداً أن إسرائيل عازمة على المضي في تسوية النزاع مع الفلسطينيين.[2] وفي الوقت الذي أعرب فيه باراك عن تفاؤله بأن تلتزم مصر ببنود اتفاق السلام، وأن تحافظ على استمراره بين البلدين،[3] إلا أنه اعتبر "ما يحدث في العالم العربي صدمة تاريخية؛ إذ إن كل شيء انهار دفعة واحدة مع كل ما يتضمنه ذلك من أخطار وعدم استقرار ونكسات".[4]

---

* مشروع الشرق الأوسط الجديد: طرح شمعون بيريس هذا المشروع في عقد التسعينيات، بهدف بناء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، قوامه الإبقاء على الهيمنة والتبعية للغرب وإسرائيل، من خلال دمقرطة العالمين العربي والإسلامي بطريقة مشوّهة، ويتمثل النظام الإقليمي الجديد في فتح سوق كبيرة في الشرق الأوسط بثروات عربية وإسلامية وعقول غربية وإسرائيلية.

[1] خبر منشور على موقع صوت روسيا، بتاريخ 3/2/ 2013، على الرابط: http://arabic.ruvr.ru/2013_02_03/103418314/

[2] خبر منشور على موقع روسيا اليوم، بتاريخ 3/2/ 2013، على الرابط http://arabic.rt.com/news_all_news/news/606728/

[3] خبر منشور على موقع الشروق نيوز، بتاريخ 25/6/ 2012، على الرابط: http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25062012&id=94a0f76a-f0c8-4f3c-81ce-4505666809f6

[4] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، 2011، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html

وتواجه إسرائيل اليوم أزمة دبلوماسية مع الحليف التركي، بسبب حادثة أسطول الحرية*، وتعاني آثار سقوط حليفها المصري الذي مثّل ذخراً استراتيجياً لها مدة طويلة، وبالتالي فإن الضامنتين الرئيستين للاستقرار اللّتين تحدَّث عنهما باراك لم تعودا مضمونتين في مواقفهما، وهو ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى استدراك الأمر والسعي من أجل حلّ الصراع مع الجانب الفلسطيني، حتى تتجنّب إسرائيل مزيداً من الخسائر والمخاطر الناشئة عن الربيع العربي، وخاصّة ثورة مصر وسقوط نظام مبارك.

ووصف باراك الربيع العربي بأنه صدمة تاريخية، لأنه أسقط النظرية الإسرائيلية المتعلقة بأن الوضع في الشرق الأوسط ثابت ومستقر وغير ديناميكي، وهي النظرية التي أدارت إسرائيل على أساسها مجملَ علاقاتها مع العالم العربي، وسقوط هذه النظرية يقتضي من صانعي السياسة في إسرائيل، إعادة صياغة السياسات التي تستند إليها إسرائيل على أسس مختلفة عن الماضي، ووفق ما تقتضيه الحاجة، على ضوء التغيرات في الشرق الأوسط. ومن هنا جاء وصف ثورة مصر بأنها "هزة أرضية تاريخية"، كما أنها "تسونامي دبلوماسي"، ستؤدي إلى العودة بإسرائيل إلى الوراء، من خلال الدفع باتجاه إفقادها شرعيتها بالكامل.[1]

ورأى باراك أنه من الممكن التحكم في سياسات النظام المصري الجديد، ويمكن توجيه أدائه من خلال نقطتين؛ تتمثّل الأولى في الإبقاء على قوة المؤسسة العسكرية في مصر، وإمساكها بزمام الأمور وسيطرتها على مصادر القوة. وتتصل الثانية بتبعية مصر اقتصادياً للدول الغربية.[2]

---

* حادثة أسطول الحرية: حادثة اعتداء عسكري قامت به قوات البحرية الإسرائيلية في أيار/مايو 2010 ضدّ نشطاء سلام –معظمهم أتراك– على سفينة مرمرة، التي كانت متجهة إلى غزة دعماً لكسر الحصار ضمن أسطول الحرية، وأطلقت عليه إسرائيل اسم عملية نسيم البحر أو عملية رياح السماء، وكانت هذه الحادثة –إلى جانب إهانة السفير التركي في إسرائيل– سبباً رئيسياً في تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية.

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (30): **مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير**، 2011، مرجع سابق

[2] المرجع السابق

وقد عبّر وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان (Avigdor Lieberman) عن قلقه وخشيته جرّاء تفجّر الثورة المصرية وسقوط نظام مبارك، حينما اعتبر أن الخطر المترتب على ذلك أكبر من الخطر الإيراني، وخاصة فيما يتصل بالمناطق الحدودية، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة ترتيب أوراقها على الجبهة الجنوبية.[1]

وقد صرح أحد وزراء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، أن "إسرائيل لم تكن سبب الانقلاب، لكنها تحولت يوماً بعد يوم، إلى موضوع مطروح على الساحة السياسية، وإلى بؤرة الأحداث، والخطر هو أن يتم استغلالها والتحريض ضدها من أجل كسب أصوات في الانتخابات المقبلة.."[2]

وهذا ما حدث فعلاً في الساحة المصرية، فعندما اندلعت الثورة في مصر كانت دوافعها اقتصادية وسياسية واجتماعية..إلخ، بل ركّز المتظاهرون في شعاراتهم عند اندلاع الأحداث على التنديد بسياسات الحكومة الاقتصادية، التي أنتجت الفقر والبطالة والجوع، دون أن يلتفتوا إلى السياسة الخارجية لمصر وعلاقاتها مع إسرائيل. إلا أن تطور الأحداث دفع بالقضية الفلسطينية إلى أن تكون جزءاً مكوّناً من آليات الصراع، فأصبح الصراع مع الإسرائيليين –بشكل أو بآخر– مرتبطاً بثورة الشعب، وقد ظهر ذلك جلياً في الهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وحرق العلم الإسرائيلي في ميدان التحرير، وتكرار تفجير خطوط نقل الغاز المصري إلى إسرائيل.

أما سفير إسرائيل السابق في مصر زفي مازل(Zvi Mazel) فقال: "من وجهة نظر استراتيجية فإن إسرائيل تجد نفسها الآن في وضع عدائي. لم يعد هناك أحد لقيادة دول براغماتية ومعتدلة في حين أن تركيا وإيران تكسبان قوة".[3]

---

[1] خبر منشور على قناة العالم، بتاريخ 22 /4/ 2012، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1084154

[2] حسني، محمد، "حكامنا وأعدائنا.. إيد واحدة–ثورة يناير في عيون إسرائيلية"، مرجع سابق

[3] خبر منشور على موقع جريدة السفير، 2013، على الرابط: http://www.assafir.com/Windows/PrintSection.aspx?EditionId=1770&MulhakId=1308

والسفير مازل من أكثر الإسرائيليين معرفة بوضع مصر الداخلي، لأنه عايش هذا الوضع عن قرب وانخرط فيه، لذا فإن رؤيته لتداعيات الثورة المصرية قد تكون أقرب إلى الواقع من القادة الإسرائيليين الآخرين، فهو يتحدّث عن خسارة الحليف المصري، الذي تحول بفعل الثورة إلى طرفٍ معادٍ لإسرائيل، بعد أن كان طرفاً براغماتياً ومعتدلاً تجاه إسرائيل، وفي ذلك إشارة إلى أن إسرائيل أصبحت دون أصدقاء، بعد سقوط نظام مبارك، وفي مقابل ذلك يلاحظ أن صعود تركيا وإيران من شأنه التأثير في مصلحة إسرائيل.

أما السفير الإسرائيلي الحالي يعقوب أميتاي (Yaakov Amitai) لدى القاهرة، فقد بدا حذِراً من الإجابة عن أيّة أسئلة تُوجّه له بخصوص الموقف الإسرائيلي من أحداث مصر. فعندما سُئل عما إذا كان قلقاً جرّاء صعود الإخوان المسلمين قمة الهرم السياسي في مصر، أجاب بأنّه لا يرغب "في الانخراط في الشؤون الداخلية لمصر وأنه يحتاج إلى مزيد من دراسة الحالة".[1]

أما شلومو أفنيري (Shlomo Avineri)، المدير العام السابق للخارجية الإسرائيلية، فيعتقد أنه على الرغم من تضرر الغرب من التحول الثوري في مصر، إلا أن إسرائيل هي أكبر المتضررين، بسبب احتمال تأثّر اتفاق كامب ديفيد، فقال: "إذا كُنتَ تعيش في أوروبا، وقد تحولت مصر إلى فوضى (!!) فهذا سيئ، أما هنا [في إسرائيل] فليس الأمر فقط سيئاً جداً، بل هو تغيير حياة، لقد كان لدينا سلام مع مصر على مدى ثلاثين عاماً.. أما اليوم فلا نعرف".[2]

ومن جهة عسكرية وأمنية حذّر رئيس الأركان غابي أشكنازي (Gabi Ashkenazy) من تداعيات الاضطرابات في مصر على إسرائيل، ورأى أن من شأنها أن تمثّل تهديداً لإسرائيل.[3]

---

[1] فلسطين اليوم، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/12733.html، ص82

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق

[3] خبر منشور على جيروسليم بوست، بتاريخ 2/1/ 2011، على الرابط: http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=206263

وقد أعرب دان مريدور (Dan Meridor) وزير الاستخبارات ونائب رئيس الوزراء سابقاً، "عن أمله فى إمكان إبداء الثقة بالرئيس المصرى محمد مرسي".[1]

واعتقد رئيس القطاع السياسي والأمني بوزارة الحرب الإسرائيلية عاموس جلعاد (Amos Gilad) أن عملية السلام مع مصر أصبحت معقدة بفعل الثورة المصرية، مشيراً إلى أن السلام بين البلدين لن يدوم، وبخاصة مع اتخاذ نظام الحكم في القاهرة منحىً متشدّداً.[2]

وقد أبدى إيلان مزراحي (Ilan Mizrahi) –مستشار الأمن القومي السابق في إسرائيل– قلقه بخصوص التحول الثوري في مصر؛ فقال: "ما يحدث على الحدود يقلقني، وإيديولوجية الإسلام السياسي في مصر تقلقني، لهذا نحتاج إلى أن ننام وإحدى عينينا مفتوحة".[3]

وصرّح رون بن يشاي (Ron Ben-Yishai) الخبير البارز في شؤون الدفاع، في حديث للإذاعة الإسرائيلية أنّ "الجيش المصري لا يريد حرباً مع إسرائيل، وعليه أن يدير بلداً ويتعامل مع التوترات الخارجية لا سيما في السودان". وأضاف : "يعرف الجيش المصري أنه في حال المس بمعاهدة السلام فإنه يخاطر بحرمان نفسه من 1,3 مليار دولار من المساعدات العسكرية الأميركية". [4]

وقال الجنرال بيني غانتس (Gen. Benny Gantz) في مؤتمر هرتزيليا (Herzliya Conference) الذي عُقد في آذار عام 2013، أن إسرائيل منذ اندلاع الثورات العربية، وهي تتعامل بشكل يومي وأسبوعي مع التهديدات الاستراتيجية المحتملة، معتبراً أن هذه التهديدات موجودة في سيناء، تماماً كما هي لدى الجبهة السورية واللبنانية والغزّية، مشيراً إلى أن وضع اتفاقية السلام في أعقاب سقوط نظام مبارك أصبح هشّاً. وركّز غانتس على المخاوف الأمنية التي تعترض طريق إسرائيل، وأفصح عن أن إسرائيل –ردّاً على هذه المخاوف– قد أعدّت

---

[1] خبر منشور في صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2012/10/5، على الرابط: http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=806678

[2] خبر منشور على قناة العالم، بتاريخ 2011/3/25، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1551

[3] (د.م)، تقرير معلومات(23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، مرجع سابق، ص34

[4] خبر منشور على موقع جريدة السفير، 2013، مرجع سابق

البنية التحتية بشكل جيد، من أجل مواجهة أي تهديدات محتملة، خاصّة في ظل الحالة الديناميكية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا كلّه جعل إسرائيل –حسب غانتس – تتخلّى عن اعتقادها بأنّ هناك ثوابت في المنطقة، فبعد الربيع العربي اقتنعت إسرئيل أنه لا يوجد شيء يدعى ثوابت، وأنّ الاستقرار الأمني التي حظيت به طوال السنوات الماضية بدأ يتبدّد، على ضوء تدهور الأوضاع الأمنية.[1]

خلاصة

إن الموقف العام الرسمي الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر وسقوط نظام مبارك، يتّسم بالاستياء والامتعاض جرّاء سقوط حليف استراتيجي هام جداً بالنسبة لإسرائيل، بل إن بعضهم وصف مبارك بالذخر الاستراتيجي، وآخرون اعتبروه كنزاً حقيقياً، وغيرهم قالوا بأنه صديق مخلص لإسرائيل، لم يشكّل في فترة من الفترات أي عقبة في وجه تمرير المشاريع الإسرائيلية التوسعية والعدوانية، بل إنه تماهى مع إسرائيل ضدّ القضايا العربية.

كما أنّنا نلاحظ ارتباكاً وتوتراً إسرائيلياً في تصريحات القادة السياسيين والأمنيين والدبلوماسيين. وينبع هذا الارتباك والتوتر من احتمال تأثّر اتفاق السلام مع مصر جرّاء تداعيات الثورة المصرية. ويرتفع مستوى هذا القلق بعد صعود الإسلام السياسي وإمساكه بزمام الأمور في القاهرة، وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام مرونة سير العلاقات الإسرائيلية المصرية.

ومن المهم لإسرائيل أن لا يتم اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي جزءاً من الحالة الثورية، بسبب التداعيات الأمنية لذلك عليها، والمخاطر العديدة التي ستحدق بها. لذا فإنه من وجهة النظر الرسمية ؛ من الأفضل للسّاسة الإسرائيليين تسوية النزاع مع الفلسطينيين، بهدف تجنيب إسرائيل تلك التهديدات والمخاطر.

---

[1] خبر منشور على موقع نيوز ماكس، بتاريخ2013/3/12، على الرابط:
http://www.newsmax.com/newswidget/israel-gantz-security-threats/2013/03/12/id/494234?promo_code=10DAE-1&utm_source=10DAEYnet_News&utm_medium=nmwidget&utm_campaign=widgetphase1

2.4 الموقف الحزبي الإسرائيلي من التحول الثوري في مصر

1.2.4 حزب الليكود (Likud Party)

اهتم حزب الليكود اليميني الوسطي اهتماماً بالغاً بتطورات الأحداث في مصر، منذ أن انتشرت الدعوات التي تطالب المصريين بالخروج في مظاهرات في مدن مصرية عدّة، للمطالبة بإصلاحات، سرعان ما تحولت إلى المطالبة بإسقاط نظام مبارك. ويأتي هذا الاهتمام من الحرص على مكانة العلاقات المصرية الإسرائيلية الرسمية إبان عهد مبارك، التي أضحت تواجه خطر الانفلات والتبدّد بعد تنحية مبارك، وصعود الإسلاميين إلى الحكم.

وقد صرّح نتنياهو رئيس الحزب في تجمّع انتخابي، خلال الحملة الانتخابية لتحالف الليكود وإسرائيل بيتنا بقوله: "دولة إسرائيل تواجه تحديات كبيرة، ولا بد لي أن أقول لكم هذا بصراحة قبل الانتخابات. فإيران ما زالت تتقدم في برنامجها النووي، وحزب الله وحماس يجهزان نفسيهما بالصواريخ. كما أن الإسلام الراديكالي ينتشر في المنطقة ويُسقط الأنظمة واحداً تلو الآخر".[1]

فنتنياهو يُدرجُ وصول الإسلاميين للسلطة في مصر خطراً ثالثاً على إسرائيل يعقب خطر التهديد الإيراني النووي، وخطر حزب الله في لبنان، وحركة حماس في غزة. وهذا يضع إسرائيل أمام تحدّيات تستدعي مواجهتها، فسقوط الأنظمة الموالية لإسرائيل في تتابع، وصعود تيارات معادية لها –كالإسلاميين– للحكم، يشكّل تهديداً لعلاقات السلام مع إسرائيل، وهذا يتطلب من الحكومة الإسرائيلية البحث عن السبل الأفضل للتعامل مع هذه التهديدات، يكون في مقدّمتها الحفاظ على اتفاق السلام.

[1] خبر منشور على موقع يورو نيوز، بتاريخ 12/28/ 2012، على الرابط: http://arabic.euronews.com/2012/12/26/netanyahu-launches-campaign-for-re-election/

2.2.4 حزب كاديما (Kadima party)

تابع حزب كاديما أحداث الشرق الأوسط عن كثب، واهتم كثيراً بثورة مصر، بسبب تداعيات هذه الثورة على اتفاق السلام المعقود معها عام 1979. وقد رأى الحزب أن الضرورة تستوجب على الحكومة الإسرائيلية أن تعمل على تسوية نزاعها مع الفلسطينيين، من أجل الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر. وهذا ما عبّرت عنه تسيبي ليفني القيادية في الحزب، حينما قالت: "عندما خرج الشباب في العالم العربي إلى الشوارع، لم يخرجوا بسبب إسرائيل، وإنما من أجل حقوقهم. ولكن من الواضح أيضاً أن "فئات متطرفة" ستحاول استغلال الفرصة والحصول على مزيد من القوة من خلال الانتخابات، وستستغل هذه الفئات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من أجل زيادة قوتها". [1]

3.2.4 حزب العمل

مثّل التحول الثوري في مصر حدثاً جوهرياً لقادة حزب العمل اليساري؛ إذ رأت شيلي يحيموفيتش (Shelly Yechimovich) زعيمة حزب العمل اليساري أنه "يجب الحفاظ على العلاقات مع مصر، وإشراكها في الاتصالات مع الأسرة الدولية".[2] ورأت أنه على الرغم من التعقيد الذي تنطوي عليه العلاقات مع مصر في ظل النظام الجديد، إلا أنّ الضرورة تستوجب إجراء حوار مع الرئيس المصري المنتخب.[3]

وقد ذكر عضو حزب العمل بنيامين بن إليعزر (Benyamin Ben-Eliezer) –ووزير الدفاع والبنى التحتية السابق– التزام مبارك القوي باتفاق السلام وحفاظه عليه،[4] وأنه "على من

---

[1] محارب، محمود، "إسرائيل والثورة المصرية"، 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13#aa5

[2] خبر منشور على موقع المصري اليوم، بتاريخ 2012/11/15، على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/1242061

[3] خبر منشور على موقع جيروسليم بوست، بتاريخ 25/6/ 2012، على الرابط: http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=275088

[4] خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 3/8/ 2011، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/13eb0de4-06e4-4e28-85c3-00a408fc75ad

سيقف على رأس الدولة المصرية، أن يعي أنه يجب أن يضمن بقاء اتفاق السلام ثابتاً بين إسرائيل ومصر، لأنه يحرره من جبهة الحرب ويضمن له الطمأنينة على الحدود الخارجية، ويمكنه من التعامل مع التحديات الداخلية".[1] وأضاف بن إليعيزر أن على مرسي أن يفهم أن المصريين يحتاجون السلام تماماً، كما أن الإسرائيليين يسعون للحفاظ على هذا السلام.[2]

4.2.4 إسرائيل بيتنا (Israel Bytona)

يُعتبر حزب إسرائيل بيتنا حزباً يمينياً متطرفاً ومتشدداً في مواقفه تجاه النزاع العربي الإسرائيلي. وعندما اندلعت الثورة المصرية بدأت ملامح التشاؤم والتحذير تطفو على الموقف الرسمي للحزب، فقد اعتبر أفيغدور ليبرمان (Avigdor Liberman) –رئيس الحزب– أن الثورة المصرية أخطر من الملف النووي الإيراني، بسبب المشكلة الاستراتيجية التي أفرزتها الثورة، على طول الحدود مع مصر التي تصل إلى مئات الكيلومترات.[3] ودعا ليبرمان إلى إعادة إنشاء الفرق الأربع من التشكيلات العسكرية الجنوبية، التي انفكّت بفعل اتفاق السلام (فيلق الجنوب)، في إشارة منه إلى إعادة احتلال سيناء، ومواجهة المخاطر التي ستفضي إليها التطورات في مصر.[4]

وقد شكّك ليبرمان بصدقية الدور المصري في ملاحقة الجهاديين في سيناء قائلاً: "إن السبع كتائب التي أدخلتها مصر لسيناء، بغرض إعادة السيطرة من جديد على شبه الجزيرة ومحاربة الخلايا المسلحة، لا تقوم بأنشطة حقيقية ضد الإرهاب".[5]

---

[1] خبر منشور على موقع المصري اليوم، بتاريخ 6/22/ 2012، على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/node/938081

[2] خبر منشور على موقع جيروسليم بوست، بتاريخ 6/25/ 2012، مرجع سابق

[3] محيي، محمود، "ليبرمان: الثورة المصرية أصبحت أخطر من "نووي" إيران"، 2012، موقع مصرس، على الرابط: http://www.masress.com/youm7/659358

[4] المرجع السابق

[5] المرجع السابق

5.2.4 حركة شاس (Shas party)

نظرت حركة شاس، وهي حركة دينية متطرفة، إلى ثورة مصر وسقوط نظام مبارك بقلق وارتياب، فقد أدرك قادة الحركة المتدينيين باكراً أهمية العلاقات التي جمعت إسرائيل ومصر في عهد مبارك، والذّخر الاستراتيجي الذي حققه النظام المصري المخلوع لدولة إسرائيل، وبخاصّة من الناحية الأمنية، حتى إنّ الأب الروحي لشاس عوفاديا يوسف (Ovadia Yosef)، دعا شيخ الأزهر لإصدار فتوى تقضي بالعفو عن مبارك وعدم محاكمته، بل طلب يوسف من الحكومة الإسرائيلية الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لاستخدام نفوذهما، بهدف إنقاذ مبارك من "مصير الإعدام الذي ينتظره"،[1] وهذا الرأي يتضمن إشارة إلى مستوى الرضا الكبير للحركة عن سياسات مبارك، التي ربما انتهت مع أفول نظامه.

6.2.4 الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948

اعتبرت الحركة على لسان زعيمها رائد صلاح أن ما حدث في مصر طوفان من الغضب، سيقود إلى مرحلة جديدة من التغيير في العالمين العربي والإسلامي، وسيخلق مناخاً جديداً للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، سيؤدي في نهاية المطاف إلى "زوال الاحتلال الإسرائيلي".[2]

وأشار صلاح إلى دور "القوى الطاغية العالمية التي تتقدمها أمريكا والمشروع الصهيوني [التي] تحاول أن تحبط ثمار الثورة في مصر وتحاول أن تعيد مصر إلى الوراء عشرات السنوات".[3] وفي معرض حديثه عن الانتخابات الرئاسية المصرية قبل إعلان النتائج، يقول زعيم الحركة الإسلامية: "أنا على يقين أنّ كلّ هذه المؤامرات التي تُحاك ضد مصر وضد الشعب المصري وضد إمكانية ظهور قيادة صالحة راشدة تقود مصر إلى برّ الأمان وترسو بها

---

[1] فلسطين اليوم، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر"، مرجع سابق، ص45-46

[2] (د.م)، "إسرائيل تحاول إنقاذه وتناشد أمريكا وأوروبا عدم التخلي عنه.. الانتفاضة الشعبية المصرية متواصلة لحين إسقاط نظام مبارك"، مرجع سابق

[3] خبر منشور على موقع فلسطينيو 48، بتاريخ 2012/6/17، على الرابط: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1145855

إلى شاطئ الأمان؛ كلّ هذه المُخططات ستفشل إن شاء الله، وفي نهاية الأمر مصر ستنتصر، شعب مصر سينتصر، القيادة الصالحة في مصر ستنتصر، وإذا انتصرت مصر نحن انتصرنا كأمّه مسلمة عربية، وكشعب فلسطيني"[1].

والمتتبع لتصريحات رائد صلاح فيما يتصل بمجريات الثورة المصرية، وما آلت إليه من الإطاحة بالنظام السابق، والإتيان بنظام جديد يقوده الإسلاميون، يستطيع أن يستشف موقف الحركة الرافض والمعارض بشدّة للعلاقات المصرية الإسرائيلية، والداعي لإلغاء اتفاقية كامب ديفيد، على اعتبار أن إبرام معاهدات صلح وسلام مع العدو، يأتي في سياق طرد الشعب الفلسطيني وتهجيره، وقتله، فمصر –كما يرى صلاح– وبعد عقود من الظلام، بدأت تتجه نحو ما أسماه برّ الأمان. وهو يربط تهاوي نظام مبارك، وانتصار الإسلاميين ووصولهم للحكم في مصر، بانتصار القضية الفلسطينية، ما يعني انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي كرسه نظام مبارك عبر العقود الثلاثة الماضية، التي كفلت علاقات سلمية مع إسرائيل.

خلاصة

في مراجعة سريعة للموقف الحزبي الإسرائيلي من ثورة مصر، فإن الصبغة العامة تشير إلى ارتياب قادة هذه الأحزاب من سقوط نظام مبارك، لأنه حافظ على علاقات وثيقة مع الإسرائيليين طوال فترة حكمه. وركزت الأحزاب الإسرائيلية، سواء كانت يمينية أو يسارية أو وسطية أو دينية، على أهمية استمرار اتفاق السلام مع مصر، وضرورة التزام أي حكومة مصرية جديدة بهذا الاتفاق.

أما موقف الأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني، فقد كان مختلفاً، فمن خلال موقف الحركة الإسلامية، التي ارتأت أن تقدّمها الباحثة على أنها نموذج هامّ للتعبير عن موقف الأحزاب العربية الأخرى في الداخل من التحول الثوري في مصر، فقد اتّسم موقف الحركة بالارتياح لتطورات الأوضاع في مصر، واستبشرت خيراً بصعود الإسلاميين لسدة الحكم، لأن

[1] خبر منشور على موقع فلسطينيو 48، بتاريخ 2012/6/17، مرجع سابق.

ذلك سيقود لبناء نظام إسلامي –كما يرى الشيخ رائد صلاح– يضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياته. كما دعت الحركة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء كامب ديفيد.

3.4 موقف مراكز الأبحاث الإسرائيلية من الثورة المصرية

تحتلّ مراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية مكاناً بارزاً في رسم السياسة العامة وصناعة القرار في إسرائيل، فالحكومات الإسرائيلية تعتمد بشكل كبير على هذه المراكز في تحليل السياسات، خاصّة فيما يتعلق بتحديد ملامح السياسة الخارجية لإسرائيل، وعلاقتها مع دول العالم. ومن هنا فقد وجدت الباحثة أنه من المناسب أن تشير إلى بعض الدراسات والأبحاث، التي قامت هذه المراكز بإعدادها، فيما يتعلق بقراءة الأوضاع في مصر وتحليل نتائج الثورة المصرية، وأبعاد ذلك على العلاقات المصرية الإسرائيلية واتفاق السلام.

- ففي دراسة بعنوان "الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي"، نشرها مركز بيغن–السادات في شباط عام 2012، يشير الباحث أفرايم عنبار (Efraim Inbar) إلى بروز تهديدات كبيرة للأمن الإسرائيلي، بفعل الثورات العربية وخاصّة الثورة المصرية، تجعل من الضرورة بمكان لأن تركز إسرائيل على هذه التهديدات، وأن تأخذها بالحسبان، وأن تستعدّ جيداً للتعامل معها، خصوصاً في ظل احتمال تأثّر اتفاقية كامب ديفيد، تزامناً مع وصول الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في مصر، ما يعني –حسبما يرى الباحث– تعرّض إسرائيل لعزلة إقليمية.[1]

ويتوقع عنبار أن تصل هذه التهديدات إلى قيام دول عربية بشنّ حرب على إسرائيل، من أجل صرف أنظار مواطنيها العرب عن الأزمات والمشاكل الداخلية فيها، لذا فإنه يرى أن من الأفضل لإسرائيل أن تزيد من حجم إنفاقها على قطاع الأمن، وأن تعمل على زيادة حجم الجيش، وتطوير قدراتها العسكرية...إلخ. ويذهب عنبار إلى أبعد من ذلك داعياً إسرائيل إلى أن تُعيد

[1] أنظر: عنبار، أفرايم، " الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي"، 2012، مركز بيغن–السادات للدراسات الاستراتجية في جامعة بار إيلان، على الرابط: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS95.pdf

احتلال سيناء.[1] فسيناء هي المنطقة التي يمكن أن تشكّل حاجزاً واقياً لإسرائيل في مواجهة أي هجمات أو عمليات عسكرية ضدّها، على طول الحدود مع مصر في حال أُحكم ضبطها والسيطرة عليها، وإعادة احتلالها يُثري العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، كما كان عليه الحال في حرب 1967، ويمنحها قدرة أكبر على المناورة العسكرية على الحدود الجنوبية، ويجنّبها أكبر قدر ممكن من الخسائر، جراء تلك الهجمات.

ويلفت عنبار إلى أن تعاظم قوة الإسلاميين في مصر، يأتي متناغماً مع الميول الإيديولوجية في إيران،[2] في إشارة منه إلى إمكانية تطوّر العلاقات المصرية الإيرانية، وهذا ما سعت إسرائيل للحيلولة دون تحقّقه. على امتداد العقود الثلاثة الماضية. وبعد أن خسرت إسرائيل حليفها الإيراني (نظام الشاه) بفعل الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، دأبت على البحث عن حليف آخر، يؤمّن استقرارها في المنطقة، وكانت مصر أكبر الدول العربية التي تحظى بمكانة إقليمية وثقل سياسي، هي حليف المستقبل، في وجه التهديد الإيراني. وسقوط النظام المصري (نظام مبارك) المعادي للنظام الإسلامي في طهران، يفتح الباب لنموّ علاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين إيران ومصر، خاصّة في ظل قيادة الإسلاميين للنظام في مصر، وهم الذين ينتمون لإيديولوجية تتوافق مع إيديولوجية النظام الإسلامي الإيراني، ما يقود في نهاية المطاف إلى تعاون إيران ومصر، في محاربة المشاريع الغربية الإمبريالية والصهيونية في الشرق الأوسط على حدّ سواء، والحيلولة دون تمريرها.

- وفي دراسة أعدتها الباحثة بينديتا بيرتي (Benedetta Berti) بعنوان "إسرائيل والربيع العربي، فهم المواقف وردود الفعل تجاه الشرق الأوسط الجديد"، نشرها مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي. ترى الباحثة أن الموقف الإسرائيلي من الربيع العربي انقسم إلى اتجاهين؛ أحدهما يعتبر أن سقوط أنظمة عربية استبدادية، واستبدالها بأخرى تقودها منظمات وأحزاب إسلامية، من شأنه تهديد الأمن الإقليمي، والتأثير سلباً على الاستقرار

[1] عنبار، أفرايم، " **الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

في المنطقة. ويخشى أصحاب هذا الاتجاه من استئثار الأحزاب الإسلامية بكامل السلطة السياسية في مصر، لأن من شأن ذلك إحداث التأثير السلبي على إسرائيل، خشية تأثّر اتفاقية كامب ديفيد. أما الاتجاه الثاني فيحاول التقليل من الآثار السلبية لانتشار الإسلام السياسي على إسرائيل، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن وصول الإخوان المسلمين الذين يمثلون الإسلام السياسي لسدّة الحكم، من شأنه التأثير في شعبية الحركات المسلحة كحزب الله، وفي هذا مصلحة كبيرة لإسرائيل.[1]

وأطلق نتنياهو –حسب الدراسة– على فوز الإسلاميين في تونس، وفوزهم في انتخابات مجلس الشعب المصري (قبل انتخاب مرسي)، مسمّى "الشتاء الإسلامي" في إشارة منه إلى أن الثورات العربية خاصّة ثورة مصر، "مخطوفة" من قبل الإسلاميين، وأنها على غرار "الشتاء الإيراني"،[2] في إشارة إلى اندلاع الثورة الخمينية في إيران عام 1979، التي أدّت إلى سقوط نظام الشّاه أقوى حلفاء إسرائيل في الشرق الأوسط.

وما يريد نتنياهو قوله هنا هو أن الإخوان المسلمين قد سيطروا على الثورة المصرية، وجيّروها لمصلحتهم، وهي المصلحة التي تتعارض ومصلحة إسرائيل، ورؤيتها للملامح التي يجب أن يكون عليها الشرق الأوسط، عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد كما تريده إسرائيل، وهذا ما جعل نتنياهو متشائماً في حديثه، خاصّة حينما أطلق على الثورات العربية تعبير "الشتاء الإسلامي" بدلاً من الربيع العربي.

وفي تشبيهه لثورة مصر بالثورة الإيرانية، يلفت نتنياهو إلى نشوء نظام مصري جديد معادٍ لإسرائيل، قام على أنقاض نظام مبارك، الذي كان بمثابة حليف استراتيجي مهم لإسرائيل والغرب، تماماً كما تسبّبت الثورة الإسلامية في إيران بإسقاط نظام الشاه، الذي ظلّ منذ عقد الخمسينات حتى نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، الحليف الاستراتيجي القوي للنظام

[1] بيرتي، بينديتا، مرجع سابق

[2] المرجع السابق

الإسرائيلي (من خلال مدّ إسرائيل بالنفط وشراء السلاح منها)، وأقامت نظاماً إسلامياً –من المنظور الإسرائيلي– ظلّ يناصب إسرائيلَ العداء حتى اليوم، وما انفكّ يهدّد وجودها وبقاءها.

فاتّساع التدخل الإيراني في الشؤون الشرق أوسطية، وتحديداً الشؤون العربية، وتحسّن العلاقات بين الدول العربية وطهران، في ضوء الصعود المتسارع للإسلام السياسي في الشرق الأوسط، من شأنه أن يمثّل تحدّياً حقيقياً لاتفاق السلام مع مصر، ويشكل تهديداً أمنياً على امتداد الحدود الإسرائيلية المصرية، علاوةً على احتمال تأثّر اتفاق السلام مع الأردن، وهو البلد الثاني الذي وقّع مع إسرائيل اتفاق وادي عربة عام 1994.

وتبدو هذه الاتجاهات متشائمة من الربيع العربي، في حين ثمة اتجاه بدا متفائلاً نوعاً ما، رأى أن في تحوّل البلدان العربية للديمقراطية–حتى لو أنتجت أنظمة إسلامية– مكسباً هامّاً لإسرائيل؛ إذ عندها تستطيع إسرائيل أن تكون أكثر أمناً وازدهاراً، لأن للديمقراطية تأثيرات سلبية على حلفاء إيران كحزب الله، وسوريا، ما يشكل ضربة قوية لإيران.[1]

فصعود الإسلام السياسي للحكم من خلال العملية الديمقراطية في البلدان العربية، من شأنه خفض شعبية الحركات الإسلامية المسلحة كحزب الله، واحتمال سقوط نظام بشّار الأسد في سوريا، سيتسبب في انهيار معسكر الممانعة المعادي لإسرائيل، وهو المعسكر الذي تقوده طهران، وبذلك يتراجع الخطر الإيراني عن تهديده لإسرائيل، مع تأثّر حليفيها (ذراعيها) الرئيسيين في المنطقة وهما حزب الله وسوريا بالإضافة إلى حماس. ويعني ذلك تلاشي التهديد الأمني لإسرائيل على الحدود الشمالية على الجبهتين السورية واللبنانية.

غير أن هذا أيضاً يعني احتمال تجدّد التهديدات المباشرة لإسرائيل، فنظام الأسد قد تجنّب طوال الفترة الماضية (بعد توقيع اتفاق فكّ الاشتباك مع إسرائيل سنة 1974) أن يدخل في مواجهات مباشرة مع إسرائيل، بل إن بعض المصادر أشارت إلى أنه عدو يُعتمد عليه، وفي حال سقوط هذا النظام، قد ينشأ عنه فراغ في السلطة داخل الدولة السورية، تتمخّض عنه فوضى

[1] بيرتي، بينديتا، مرجع سابق.

قد تصل إلى الحدود المجاورة لإسرائيل وربما تصل الجولان، وقد تفضي إلى مواجهات مباشرة مع إسرائيل، وفي هذا تهديد كبير للعمق الإسرائيلي. فحتى لو حاولت إسرائيل الترويج للأثر السلبي للإسلام السياسي على نظام الأسد ومكانة الحركات المسلحة، إلّا أنها لا تستطيع تجاهل التداعيات السلبية لقيام نظام إسلامي على مقربة من حدودها الشمالية.

فوصول الأحزاب الإسلامية لسدّة الحكم في البلدان العربية من شأنه أن يزيد من درجة العداء لإسرائيل، ويحظر العلاقات معها. وتذكر الدراسة مثالاً على ذلك، أن الإسلاميين الذي وصلوا إلى السلطة في تونس، أعلنوا عن عزمهم تنصيص الدستور التونسي مادة تقضي بتجريم التطبيع مع إسرائيل، والحيلولة دون الاعتراف بها.[1] ومن المنظور الإسرائيلي، فإن مجرّد طرح موضوع حظر العلاقات مع إسرائيل، دون تضمينه الدستور التونسي، أمر يبعث على القلق، لأنه يكشف عن تغيّر شبه كامل في موقف الدولة التونسية من إسرائيل، فنظام بن علي لم يكن يحظر العلاقات مع إسرائيل خاصّة التجارية منها، في حين يلمّح نظام الثورة إلى تجريم التطبيع ومنع أي حكومة تونسية من إقامة أي تواصل مع إسرائيل.

ومع أن تونس لا تمثّل لإسرائيل دولةً مركزية في الشرق الأوسط كمصر مثلاً، فإن إسرائيل غير معنية برواج الفكر المعادي لها، الذي ينادي بفرض عزلة جديدة عليها من الدول العربية، لأن هذا من شأنه أن يعيد إسرائيل عقوداً طويلة إلى الخلف، ويلغي إنجازات متعددة حققتها في مجال التطبيع مع الدول العربية، وقبولها في المحيط العربي.

وعلى صعيد العلاقة المصرية الإسرائيلية، تشير الدراسة إلى أنّ التطبيع مع مصر في عهد مبارك لم يكن كاملاً، ولم يصل إلى مستوى الشارع المصري، ويدلّل الهجوم على السفارة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2011 على أن الشعب المصري معارض للتطبيع مع إسرائيل، وكذلك فإن تكرار تفجير أنابيب الغاز المصري المتجهة إلى إسرائيل، يؤكّد تدهور الوضع الأمني في سيناء، فضلاً عن أن خفض مستوى العلاقات الاقتصادية، يشير إلى أن التطبيع لم يكن مكتملاً. وتلفت الدراسة إلى ارتفاع مستوى القلق الإسرائيلي حينما يتعلق الأمر بعلاقة

[1] بيرتي، بينديتا، مرجع سابق.

الإخوان بحركة حماس، ما يعني دعم الحركة وتمكينها سياسياً، وفكّ الحصار عن قطاع غزة، وفتح معبر رفح، وهو ما سيؤدي إلى تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع.[1]

فخلال عهد مبارك كانت إسرائيل تحظى بمستويات عالية من التنسيق الأمني مع مصر على المنطقة الحدودية، وكانت مصر تلتزم بمعايير هذا التنسيق، من خلال فرض الحصار على غزة، وضبط منطقة الحدود، منعاً لدخول أي إمدادات عسكرية لحركة حماس والحركات الإسلامية الأخرى. أما في ظلّ قدوم حكومة تُعتبر الحركة الأم لحماس وتتمتع بعلاقات وثيقة معها، فإن هذا يعني انخفاض درجة التنسيق الأمني مع إسرائيل، وتخفيف الحصار على قطاع غزة إن لم نقل فكّه، ما يعني تقوية حركة حماس في الداخل وتمكين حكومتها، خلافاً لما كان يفعله مبارك لإضعاف الحركة وإسقاط حكمها في غزة، سعياً لعودة السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع.

- وفي دراسة أخرى لمركز أبحاث الأمن القومي، عنوانها "الشرق الأوسط الجديد: عصر عدم الاستقرار"، يقول الباحث أفرايم قاوم (Ephraim Kam) إن نظرة الإخوان المسلمين للغرب خاصّة الولايات المتحدة الأمريكية، هي نظرة سلبية، فهم يرفضون سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، وهي النظرة ذاتها التي ينظرون بها إلى إسرائيل، فقد عارض الإخوان أوجه التطبيع مع إسرائيل، انطلاقاً من رفضهم الاعتراف بها، ورفضوا كذلك الموافقة على اتفاق كامب ديفيد. وبالرغم من تصريحات الإخوان في مصر بأنهم لن يلغوا اتفاق السلام مع إسرائيل، إلا أنهم عازمون على عرضها لاستفتاء شعبي.[2]

وستتأثر العلاقة المصرية الأمريكية–حسب قاوم– بعاملين؛ يتمثل الأول في رغبة النظام المصري الجديد في استمرار المساعدات الأمريكية، التي يعلم أنها مرتبطة بمصير اتفاقية السلام مع إسرائيل. أما العامل الثاني فيكمن في وجود شريحة واسعة من الشعب المصري تعارض

---

[1] بيرتي، بينديتا، مرجع سابق.

[2] أنظر: قاوم، أفرايم، "**الشرق الأوسط الجديد: عصر عدم الاستقرار**" في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)–مفوضية الإعلام والثقافة 2011، ص60

السياسة الأمريكية، بسبب دعمها لإسرائيل والنظام المصري المخلوع، الأمر الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى ترميم علاقتها مع الشعب المصري.[1]

فبعد تهاوي بعض الأنظمة العربية بفعل ثورات الشعوب، تبدّدت قناعة الغرب عامّة والولايات المتحدة خاصّة (وإسرائيل أيضاً)، بأنّ هذه الأنظمة راسخة ومستقرة، وبالتالي فإن العلاقة معها متأرجحة وغير ثابتة، وأنّ العلاقة الأصيلة هي التي تكون فيها الشعوب شريكاً حقيقياً. وحتى يجد الغرب له موطئ قدم في النظم التي تنتجها ثورات الربيع العربي، بدأ في ترميم علاقته مع الشعوب العربية والتصالح معها، حتى إن إسرائيل ارتأت أن تتبع النهج نفسه، وقد تجلّى ذلك في قيام المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية، بإيفاد مراسلين لها إلى مصر من أجل نقل الأحداث من قلب الميادين، والانخراط بين فئات الشعب المصري، أملاً منها في أن تشمل العلاقات مع مصر المستوى الشعبي.

وترى الدراسة أن أسلمة المجتمعات والأنظمة العربية يهدّد استقرار معسكر الاعتدال، من خلال تهديد الأنظمة العربية المعتدلة، لصالح تعزيز مكانة إيران الإقليمية وصعود معسكر الممانعة، وهذا سيؤدي إلى المساس "بالعلاقات السلمية والمسيرة السلمية بين إسرائيل والعالم العربي، وستزداد المخاطر الاستراتيجية على إسرائيل، وستمس مصالح الغرب، خاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية".[2]

ومن شأن تراجع دور مصر في محاربة محور الممانعة والحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة–بحسب هذه الدراسة–، تعظيم دور هذا المعسكر، وتزايد نفوذ طهران في المنطقة، وهو ما سيساعد على ازدياد قوة حركة حماس، وهذا بدوره سيضاعف التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل.

وفي ظلّ سقوط أنظمة استبدادية في الوطن العربي، فإن الأوساط الإسرائيلية تؤيّد التحولات الديمقراطية في الوطن العربي والشرق الأوسط، في حال أنتجت نظماً سياسة جديدة

---

[1] أفرايم، "**الشرق الأوسط الجديد: عصر عدم الاستقرار**"، مرجع سابق، ص61

[2] المرجع السابق، ص65

تسمح بنسج علاقات جيدة مع إسرائيل والغرب، وطالما لم تؤدِّ هذه الديمقراطية إلى أسلمة المجتمعات والنظم العربية. أما في حال تسبّبت التحولات الديمقراطية في صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، فإن إسرائيل لا تشجّعها وتحذّر من عواقبها، فهي تعتبر ذلك في غير صالحها، انطلاقاً من الخلفية الإيديولوجية لهذه الحركات، فيما يتعلق برفضها الاعتراف بإسرائيل.

- وقد نشر المركز نفسه دراسة أخرى عنوانها " الرئيس مرسي والعلاقات المصرية الإسرائيلية: الحوار المصري في الشبكات الاجتماعية المصرية "، وقد أعدّها الباحثان أودي ديكل (Udi Dekel) وأوريت بارلوف(Orit Perlov). وقد وضعت الدراسة خمسة محدّدات مركزية اعتُبرت محور الحديث في الشبكات الاجتماعية المصرية؛ يتمثّل المحدد الأوّل في التحدّيات في سيناء، وجوهرها التحدّي الأمني في ظلّ انتشار خلايا جهادية، كجماعات الجهاد الإسلامي والجماعات السلفية، وما تقوم به هذه الخلايا من عمليات عسكرية من شأنها تصعيد الأحداث ضدّ إسرائيل، ما يُشكّل دافعاً لاستمرار قوات الجيش الإسرائيلي في ضرب معاقل هذه الجماعات وملاحقة أفرادها، وهذا الأمر يعارض مصلحة مصر في الوقت الراهن. بالإضافة إلى تهريب الوسائل القتالية والبضائع إلى قطاع غزة. وتُشير الدراسة إلى أن الحوار على الشبكات الاجتماعية في مصر، يؤكّد عدم قدرة الجيش المصري على ضبط الأوضاع في سيناء والسيطرة عليها، بسبب عدم وجود خطة استراتيجية بعيدة المدى لمعالجة الوضع في سيناء، ما يعني أنّ الجماعات الجهادية والسلفية ستقوم بالتصعيد العسكري ضدّ أهداف إسرائيلية.[1]

أما المحدّد الثاني فيتعلّق باتفاقية كامب ديفيد، والتوجّه المصري نحو فتح الملحق العسكري فيها وإجراء تعديلات عليه، تتصل بإزالة القيود على حجم القوات المصرية وانتشار الجيش المصري في سيناء. وتُشير الدراسة إلى أن هذا المحدّد يرتبط بسعي الجانب المصري

[1] ديكل، أودي وأوريت بارلوف، "الرئيس مرسي والعلاقات المصرية الإسرائيلية: الحوار المصري في الشبكات الاجتماعية المصرية"،2012، معهد دراسات الأمن القومي، على الرابط: http://www.inss.org.il/research.php?cat=2&incat=&read=6943

للحدّ من انتشار الجريمة في سيناء، وأنه ليس لدى الجانب المصري رغبة واضحة في دفع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي إلى مواجهة عسكرية، انطلاقاً من وجود "جيل كامل لم يعرف الحرب". ومع ذلك –حسب الدراسة– فإن هناك جهات مصرية معارِضة تعمل جاهدة من أجل تسخين العلاقات والتطبيع مع إسرائيل، من أجل خفض مستوياتها إلى درجة ثانوية، وعدم السماح للسيّاح الإسرائيليين بزيارة مصر. أما المحدّد الثالث فيتمثّل في الدور المصري في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وحسب الحوار فإن على الرئيس المصري محمد مرسي أن يحسم الأمر بين الشعبية والبراغماتية، المتمثلة في تعاطف المصريين معه في وقوفه إلى جانب غزة، وبين الجانب العملي البراغماتي المطلوب منه تجاه غزة وسيناء.[1]

وتذكر الشبكات المصرية أنه سيكون أمام مرسي ثلاث خيارات؛ الخيار البراغماتي ويتمثّل في سياسة الوساطة من أجل إنهاء ملف المصالحة بين الجماعات الفلسطينية، والوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والخيار الشعبي بحيث تصبح مصر هي المسؤولة عن حماس وبهذا تحلّ محلّ إيران، من خلال تقديم الدعم العسكري والاقتصادي واللوجستي للحركة، مقابل عدم تحدّي حماس لمصر في سيناء. ويشير الباحثان إلى أن هذا الخيار من شأنه إحداث مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل. أما الخيار الثالث فيجمع بين الخيارين السابقين، بحيث يناور مرسي بين البراغماتية والشعبية في آنٍ واحد، من خلال الاستمرار في الدور المصري الوسيط بين فتح وحماس، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويستمر في خطاباته التي تدعم المقاومة خاصّة المقاومة الفلسطينية بالشكل الذي يرتضيه الجمهور المصري.[2]

وفي المحدّد الرابع، تظهر سياسة مصر تجاه حركة حماس، التي ترتكز على عدم قيام الحركة باستخدام سيناء للهجوم على إسرائيل، مقابل قيام مصر بفكّ الحصار عن غزة، وفتح معبر رفح، وإقامة منطقة تجارة حرّة، وإدخال الغاز والوقود للقطاع،[3] وهنا يتضّح أن سياسة

---

[1] ديكل، أودي وأوريت بارلوف، "**الرئيس مرسي والعلاقات المصرية الإسرائيلية: الحوار المصري في الشبكات الاجتماعية المصرية**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

مرسي تجاه غزة تختلف في جوهرها عن سياسة مبارك، التي اتّسمت بتشديد الحصار على غزة، بالرغم من تخوف نظام مرسي من تحمّل مسؤولية القطاع.

أما المحدّد الخامس فيكمن في ضمّ غزة إلى مصر في حال فشلت جميع الجهود المصرية للوساطة بين الفلسطينيين أنفسهم وبين الفلسطينيين وإسرائيل.[1]

ويخلص الباحثان إلى أن المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل ممكنة، في ظلّ احتمال تغيّر السياسة المصرية تجاه غزة وحماس (فتح معبر رفح وفكّ الحصار عن غزة)، أو في ظلّ تقصير النظام المصري في مواجهة تحديات الحكم في سيناء، علاوةً على تعثّر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا السيناريو يتطلب من إسرائيل –كما يرى الباحثان– أن تقوم بخطوة استباقية للتنسيق مع مصر بشأن إزالة الحصار عن القطاع، منعاً لأمر واقع قد يُفرض على إسرائيل، لا يكون في مصلحتها.[2]

- وفي دراسة للباحث مارك هيلر (Mark A.Heller) بعنوان " قضية الرسالة الرسمية المفقودة: المبادئ والبراجماتية في العلاقات المصرية الإسرائيلية "، يتحدّث الباحث عن الرسالة –التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلي– التي قيل إن الرئيس مرسي أرسلها إلى نظيره بيريس، شاكراً إيّاه على تهنئته له بمناسبة حلول شهر رمضان، وهي الرسالة التي سارعت مؤسسة الرئاسة المصرية إلى نفيها، وجاء في فحواها أن مرسي يتطلع إلى بذل الجهود المشتركة مع إسرائيل، لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن لشعوب المنطقة، بمن فيهم الإسرائيليون.[3]

---

[1] ديكل، أودي وأوريت بارلوف، "**الرئيس مرسي والعلاقات المصرية الإسرائيلية: الحوار المصري في الشبكات الاجتماعية المصرية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

[3] هيلر، مارك، "قضية الرسالة الرسمية المفقودة: المبادئ والبراجماتية في العلاقات المصرية الإسرائيلية"، تقرير معهد دراسات الأمن القومي رقم 360، الخامس من آب 2012 "، على الرابط: http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=6997

وقد رأت الجهات التي سلّمت بمصداقية الأمر، أنّ إرسال مرسي الرسالة يُفصح عن اعتدال جماعة الإخوان في الحكم، كون مرسي أحد قيادات الجماعة المتديّنة، بما يعني تأكيد الافتراض القاضي بأن الحكم يتغلّب على إيديولوجية الحاكم. ويطرح الباحث مثالاً على ذلك دعوة السادات للتعايش السّلمي مع إسرائيل، بالرغم من تعاطفه مع الراديكاليين القوميين في ذلك الوقت، غير أن هيلر يستدرك بالقول أنْ ليس كل الإيديولوجيين تخلّوا عن إيديولوجيتهم في الحكم، فقد تمسّك قادة الثورة الإيرانية بعقيدتهم وأسقطوها على الحكم حتى يومنا هذا.[1]

وبالرغم من المرونة الإيديولوجية الضمنية التي تُستشف من خطابات مرسي، ومن أداء جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتراجع الجماعة عن بعض مواقفها، ومنها –على سبيل المثال– حينما وعدت بأنها لن تنافس إلا على ثلث المقاعد في الانتخابات البرلمانية، ثم على نصف المقاعد، إلى أن شغلت في نهاية المطاف قائمة كاملة، كما أن الجماعة وعدت بأنها لن تتقدّم بمرشح من قياديّيها للانتخابات الرئاسية، ومن ثمّ قدّمت مرسي بعدما تمّ استبعاد خيرت الشاطر، إلا أن مرونتها لا تضاهي الاعتدال الإيديولوجي للجماعة، وبالتالي فإن التزام مرسي والإخوان بعقيدتهم وعدم تخلّيهم عن مبادئهم، أقوى وأهم لهم من تلك المرونة. ويعتقد الباحث أن براغماتية الإخوان قد تؤدي بهم إلى شيء من الاعتدال بشكل ضمني أو صريح معلن عنه، غير أن هذا التوقّع غير مضمون، ما يستدعي حكومة إسرائيل إلى اتّباع سياسة "التكيف الحذر وإبداء الرغبة في التعاون"، حتى لا تخسر علاقاتها مع المصريين.[2]

وتشير دراسة إسرائيلية أخرى إلى فجائية قرارات الرئيس مرسي، بشأن إقالة القيادة العسكرية وعدد من الضباط العسكريين المصريين، في سياق الحدّ من نفوذ وسلطات المجلس العسكري السياسية. وتشير هذه الدراسة إلى أن أمر الإقالات قد فاجأ إدارة أوباما التي لم يجرِ التنسيق معها بشأنها، وإن علمت بها في وقت متأخر. وتنتهي الدراسة إلى ثقة إسرائيل

---

[1] هيلر، مارك، "**قضية الرسالة الرسمية المفقودة: المبادئ والبراجماتية في العلاقات المصرية الإسرائيلية**". مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

بالمؤسسة العسكرية في المحافظة على استمرار العلاقات بين الطرفين، ولكن هذه العلاقات ستتأثر بفعل إقصاء الجيش عن ملف العلاقات مع إسرائيل.[1]

ولم ترحّب إسرائيل بصدور قرارات الإقالة الرئاسية لضباط العسكر، فبعد سقوط نظام مبارك لم يتبقّ لدى الحكومة الإسرائيلية إلا المجلس العسكري المصري، لتتواصل معه بشأن تنسيق السياسات واستمرار الترتيبات الأمنية في سيناء، ومع نفاذ قرار الإقالة بات الأمر صعباً على إسرائيل، لأن الشريك الحقيقي المتبقّي لها –المجلس العسكري– بدأ يتهاوى بعد سقوط نظام مبارك، وتغلغل حركة الإخوان في مؤسسات الدولة المصرية، وهي الحركة التي يصعب على إسرائيل التنسيق معها بشأن القضايا الأمنية في سيناء.

فعندما حدث الهجوم على موقع الماسورة في رفح المصرية في آب/أغسطس عام 2012، حينما اعتدت جماعات جهادية على هذا الموقع التابع للجيش المصري، قامت السلطات المصرية بإدخال معدّات عسكرية ثقيلة –لا يسمح بها اتفاق السلام–، دون التنسيق مع إسرائيل، وربما كانت إزاحة المجلس العسكري عبر قرار الإقالات، أحد أهم الأسباب التي حالت دون حدوث تنسيق بين الجانبين المصري والإسرائيلي، لمعالجة الوضع ومواجهة الجماعات المسلحة التي قامت بالهجوم.[2]

وتَعتبر إسرائيل التحرّك المصري هذا، خرقاً لاتفاق السلام، الذي يقضي بتحديد حجم القوات المسلحة ونوع المعدات القتالية في سيناء، واللّافت أن اتفاق السلام لا يمنع الجانب المصري من ذلك في حال تمّ التوافق مع الجانب الإسرائيلي حول عدد الجنود المصريين، ونوع السلاح المدخل إلى سيناء، وكمّيّته، ولكن السلوك المصري قد يحمل رسالة مفادها الرغبة في عودة السيادة المصرية إلى سيناء، التي انتقصت منها اتفاقية كامب ديفيد.

---

[1] الكيالي، عبد الحميد، ***قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفترة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012"، في:*** **مجلة دراسات شرق أوسطية** (ع61، خريف 2012)، ص83–84

[2] المرجع السابق، ص81–82

وتنظر إسرائيل إلى هذا الأمر على أنه قد يخلق تحدّياً جديداً في سيناء، خاصة في حال انتهاء العملية العسكرية المصرية وبقاء القوات والأسلحة دون قيام الجانب المصري بسحبها، وقد يدفع هذا الأمر الطرفين إلى حرب، وإن كان هذا الاحتمال ضئيلاً، لاعتبارات تتعلّق بالانشغال في ترتيب الشؤون الداخلية المصرية، وعدم رغبة إسرائيل في إعادة الاشتباك مع الجار المصري الجنوبي، الذي أوقف الحرب ضدها منذ ثلاثة عقود.

وفي كل الأحوال فإن أمر خرق الاتفاق –الذي سُجّل على أنه يحدث أول مرة بعد توقيع كامب ديفيد– يُنذر بتجاوزات لاحقة، قد يقوم بها نظام الإخوان، يتم إدراجها على أنّها خروقات لاتفاق السلام، ما يعني توتّر العلاقات بين إسرائيل ومصر، وهذا يشكّل تهديداً حقيقياً لإسرائيل، التي قد تعود إلى الوراء بفعل صعود الإخوان لدفّة الحكم، وصعوبة التواصل معهم من أجل تأمين الحدود، بخلاف ما كان عليه الحال في عهد مبارك، الذي كان يتيح كلّ أوجه الاتصال والتواصل مع الإسرائيليين، خاصّة حينما يتعلق الأمر بحركة حماس وحصار غزة.

- وقد نشر مركز شاليم للدراسات اليهودية دراسة للباحث الإسرائيلي أساف سيغيف (Asaf segev) عنوانها: "الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة"، يرى الباحث فيها أن اندلاع الثورة المصرية استحوذ على الاهتمام الإسرائيلي، كما أن الإطاحة بالنظام السابق في مصر "اعتُبر [الحدث] الأهم وبعيد المدى بالنسبة لإسرائيل"، لأنه النظام الذي حافظ على اتفاق السلام مع النظام الإسرائيلي، بكلّ ما أنتجه الاتفاق من ميّزات وأفضليات أمنية وسياسية واقتصادية، وقد تسبّب سقوط نظام مبارك –كما يقول سيغيف– بخلق "حالة من عدم الوضوح الاستراتيجي"،[1] وهي حالة جديدة يصعب استقراء تبعاتها وتداعياتها على المدى القريب.

[1] أنظر: سيغيف، أساف، "**الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة**"، في عليان الهندي ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)– مفوضية الإعلام والثقافة 2011، ص37

ويصف الباحث الديمقراطية الإسرائيلية بـِ"الخائفة"، جراء حدوث التحوّل الديمقراطي في مصر بعد سقوط النظام الدكتاتوري، لأن هذا التحولّ كفيل باستحواذ الإسلاميين على الدولة المصرية، وهذا من شأنه دفع الدولة إلى الوراء، وتحويلها إلى نموذج يقترب أكثر من النموذج الإيراني. ويستحضر سيغيف مثالاً يتعلق بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 2006، التي آلت إلى فوز حركة حماس، في إشارة إلى أن الديمقراطية في الدول المجاورة قد تقود إلى فوز الإسلاميين، وهم "تيار ديكتاتوري متديّن ومتطرف وخطير" من وجهة النظر الإسرائيلية.[1]

فعندما ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ضرورة لإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة في فلسطين، كانت على ثقة بأن التيارات التابعة للسلطة الفلسطينية (تحديداً حركة فتح) ستفوز في الانتخابات، ولكن المفاجأة لأمريكا وإسرائيل تمثّلت في نتائج الانتخابات التشريعية، التي حققت فيها حركة حماس فوزاً كبيراً، وهذا ما لم يكن يأمله الطرفان، لأن حماس من وجهتي النظر الأمريكية والإسرائيلية حركةٌ إرهابية متطرفة، تقوم بعمليات عسكرية ضدّ أهداف إسرائيلية، لتحرير الأراضي الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

انطلاقاً من هذه الرؤية عارضت إسرائيل الرؤية الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في الدول العربية، خاصّة في مصر، لأن العملية الديمقراطية قد تأتي بنتائج مشابهة للحالة الفلسطينية (صعود حماس)، وفي هذا من وجهة النظر الإسرائيلية صعود للتيارات المتطرفة، التي من شأنها التأثير في اتفاق السلام، سواء بإلغائه أو تجميده، وفي أفضل الأحوال إجراء تعديلات في بنوده.

وتَعتبر الأوساط الإسرائيلية الشعب المصري غير جاهز أو قادر على التحول الديمقراطي، وفق الصيغة الغربية، فالمرجعية الدينية المتشدّدة لن تسمح بنجاح تجربة ديمقراطية في دولة عربية، فضلاً عن أن النخب السياسية العربية في مصر وغيرها من الدول العربية، تتّسم بعقلية طائفية، لا تسمح بالمشاركة السياسية لكافة القوى السياسية، وغير قادرة على نشر الأفكار الديمقراطية بين فئات الشعب متعددة الأطياف المذهبية والعرقية. وعلاوة على هذا فإنّ

[1] سيغيف، أساف، "**الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة**"، مرجع سابق، ص37

الإسرائيليين يرون أنّ دولتهم هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ويتوجب الحفاظ على هذه المكانة الحصرية التي ظفرت بها إسرائيل منذ عقود.[1]

ولقد أثار موقف الولايات المتحدة من ثورة مصر، وتخلّيها عن حليفها مبارك، استياءً كبيراً في الوسط الإسرائيلي، فما يهمّ إسرائيل هو الحفاظ على معاهدة كامب، ووجود نظام مصري صديق على غرار نظام مبارك يحافظ على أمنها، بينما هدف الولايات المتحدة تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط، بهدف بناء جسور قوية بينها وبين الشعوب العربية، تظلّ موجودة في حال تبدّل النظم السياسية وتعاقب الحكومات، والإبقاء على نفوذها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط، خاصّة في ظل تزايد التأثير الإيراني. وهذا ما خلق تبايناً بين وجهتي النظر الأمريكية والإسرائيلية.

وفي هذا السياق يقول الصحفي الإسرائيلي شموئيل رونز(Samuel Ronz) :"لا يهم الإسرائيليون إذا كانت مصر ديمقراطية أم ديكتاتورية، المهم بالنسبة لهم هو استقرار وتنفيذ اتفاق السلام...أما بالنسبة للأمريكان فقد شكّل ذلك نصراً للديمقراطية".[2]

أما الباحث دوري غولد فقد اعتبر أن من مصلحة إسرائيل قيام نظم ديمقراطية في أقطار الوطن العربي التي تسقط فيها الأنظمة القائمة، لأن وجود الاستبداد وأزمة الشرعية في الفترة الماضية في العالم العربي، كانت السبب الرئيس في ترسيخ مفهوم الصراع العربي_الإسرائيلي في ذهن المواطن العربي، وهذا ما عملت عليه تلك الأنظمة والحكومات العربية آنذاك، حينما لفتت انتباه شعوبها إلى أنّ هناك عدوّاً خارجياً هو إسرائيل بغية صرف نظرهم عن سياساتها وسلوكياتها، غير أن الباحث لا يؤيد التحول الديمقراطي في هذه المنطقة حينما تؤدي إلى فوز الإسلاميين بالسلطة.[3]

---

[1] سيغيف، أساف، "**الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة**"، مرجع سابق، ص39

[2] المرجع السابق، 38

[3] غولد، دوري، "التحول الديمقراطي في العالم العربي_مصلحة إسرائيلية"، 2011، وكالة سما الإخبارية، على الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=88556، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 2011/2/18

وتواجه إسرائيل معضلة حقيقية تتمثّل في كون اتّفاق السلام مع مصر قد اقتصر على المستوى الرسمي، ولم تمتد تأثيراته بحيث يصبح مقبولاً على الصعيد الشعبي، ولم يحظَ برضى شرائح الشعب المصري، وهذا ما يجعل اتفاق السّلام متأرجحاً غير ثابت أو مستقرّ على حال، فقدوم حكومة جديدة (خاصّة إسلامية) تعبّر عن تطلعات الشعب المصري، قد يساعد المصريين في المطالبة بإعادة النظر في الاتفاق. خاصّة إذا علمنا أن اتفاق السلام اتّسم بالبرود حتى في عهد مبارك، فكيف سيكون حال الاتفاق في النظام الذي يلي نظام مبارك.

- وفي ورقة بحثية أصدرها المركز المقدسي لشؤون الدول والحكم، يذكر الباحث تسفي مزال، وهو سفير سابق لدى مصر، أن هناك أصواتاً داخل مصر تُطالب بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد، ووقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، حيث قادت الثورة المصرية إلى "زيادة المواقف تطرفاً تجاه إسرائيل والمسّ بمسيرة السلام".[1]

ويتحدث هذا الباحث عن تأثير الربيع العربي على الساحة الفلسطينية، التي أضحت أكثر تشدّداً في مواقفها تجاه إسرائيل، من خلال تنظيم حركة شعبية واسعة، أقرب لانتفاضة ثالثة وتوجيهها ضدّ إسرائيل، من أجل الحصول على مساندة ودعم دوليين، والسعي لإتمام ملف المصالحة، وفتح معبر رفح، وتمسّك حماس بمواقفها تجاه إسرائيل، خاصّة عدم الاعتراف بها أو بالاتفاقيات الموقعة معها، واستمرارها في مشروع المقاومة ضدّ إسرائيل، ورغم أن هذه الأمور تشكل "خطوات وطنية" ضدّ إسرائيل إلّا أنّها لا تشكّل تغييراً للواقع السياسي في المنطقة.[2]

ويشير الباحث إلى أن إنهاء الانقسام بين فتح وحماس بات أقرب من أي وقت مضى، خاصّة من جانب فتح، التي أصبحت معنية بإزالة الشرخ في الشارع الفلسطيني وإتمام

---

[1] أنظر: مزال، تسفي، "**الثورات في العالم العربي إلى أين**"، في عليان الهندي ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)–مفوضية الإعلام والثقافة 2011، ص132

[2] المرجع السابق، ص 133

المصالحة، من أجل إنجاح مشاريعها لدى الأمم المتحدة، ذات الصلة بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967.[1]

واستناداً لرأي الباحث، فإنّ الذهاب للأمم المتحدة بموقف فلسطيني موحّد، سيحقّق فرصة للفلسطينيين تجعلهم أقدر على انتزاع الحق الفلسطيني بإقامة الدولة، وبالتالي أفضل من تقديم الطلب في ظلّ الانقسام، لأنه أولى للفلسطينيين ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والاستعداد جيداً لإقامة دولة موحّدة.

وفيما يتعلق بعلاقة النظام المصري الجديد بحكومة حماس في قطاع غزة، يشير مزال إلى أنه على الرغم من توجّه هذا النظام إلى رفع الحصار عن غزة وفتح معبر رفح، إلا أن سياسة فتح المعبر سياسة مزدوجة، بحيث يتمّ فتح المعبر ولكن بقيود، لأن أزمة سيناء بالنسبة لمصر لا تزال مستمرة، وفي حال فتح المعبر ستتمّ عمليات تهريب الذخيرة وتسلّل الجهاديين إلى غزة، مما سيتيح المجال أمام حماس للتنسيق مع الجهاديين في سيناء من أجل تنفيذ عمليات ضدّ إسرائيل، الأمر الذي من شأنه تعريض مصر لأضرار كبيرة، قد تصل إلى إعادة إسرائيل احتلالها لسيناء بهدف ملاحقة الجماعات الجهادية، لهذا فإن الباحث يرى أن الثورة المصرية لم تغيّر الوضع الاستراتيجي في المنطقة، فعلى الرغم من حدوث بعض التغييرات، إلّا أنّ الصورة العامة للوضع الاستراتيجي لم تتبدّل. [2]

ويختتم الباحث دراسته بالإشارة إلى أنه على الرغم من عدم حدوث تغيرات على الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إلّا أنه "معقّد"، وينبئ بتوترات وأزمات متعددة، من شأنها التأثير سلباً في وضع إسرائيل، خاصّة فيما يتعلق باعتراف النظم الجديدة بها. فعند وصول الإسلاميين لسدّة الحكم في البلدان العربية بما فيها مصر، في ظل تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة، سيصبح أمر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية على المدى القريب والمتوسط صعباً وغير ممكن.[3]

---

[1] مزال، تسفي، "**الثورات في العالم العربي إلى أين**"، مرجع سابق، ص 133

[2] المرجع السابق، ص133

[3] المرجع السابق، ص134

ورأى الباحثان شلومو بروم(Shlomo Brom) وشمعون شتاين (Shimon Stein) أن المرحلة القادمة لن تكون جيدة لإسرائيل، وخاصة عند استفادة الفلسطينيين من التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، واستثمارها لإيجاد حلول أخرى بديلة للمفاوضات المتعثرة بين الحين والآخر، كالتوجه للأمم المتحدة. ويرى الباحثان أن هناك ضرورة تقتضي من إسرائيل الالتفات أكثر لأحداث الشرق الأوسط، وعليها أن تقبل بالمبادرة العربية، من أجل التوصل لحلّ واقعي لصراعها مع الفلسطينيين، لأنها إن لم تفعل ذلك فستجد نفسها أمام أزمة حقيقية وعزلة أكبر، خصوصاً وأن رياح التغيير العربي قد تشق طريقها لفلسطين، ما يعني العودة لدائرة العنف من جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي قد تُعبّر عنه انتفاضة ثالثة.[1]

ويضيف بروم وشتاين أن تداعيات الثورة المصرية، وما آلت إليه من وصول الإسلاميين لسدّة الحكم، يستدعي من إسرائيل المبادرة للبحث عن حلول واقعية للقضية الفلسطينية، لأن سقوط نظام مبارك ومجيئ الإسلاميين للحكم قد يعني عودة مصر لقيادة العالم العربي، التي انصرفت عنها مصر بفعل علاقاتها مع إسرائيل، ناهيك عن إتمام دورها فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، وتأثّر الرأي العام المصري بتطورات القضية الفلسطينية، وهذا كلّه يهدد استقرار إسرائيل، ويقلل من إمكانية قبولها في الشرق الأوسط. أما فيما يتصل باتفاقية كامب ديفيد، فيشير الباحثان إلى أنه يتوجب على الجانب الإسرائيلي إنقاذ الاتفاقية من الانهيار، والمبادرة لتعديل الملحق العسكري من الاتفاقية بما يخدم المصلحتين؛ الإسرائيلية والمصرية.[2]

ويرى الباحث دانيئيل فريدمان (Daniel Friedman)، أن الثورات العربية تُشكّل دافعاً حقيقياً وضرورياً للإسرائيليين من أجل إيجاد حلّ للنزاع مع الفلسطينيين، وبخاصة في ظل

---

[1] بروم، شلومو وشمعون شتاين، "إسرائيل ومحيطها الاستراتيجي: الفرص لمبادرة سياسية" في "ملحق خاص: الموقف الاسرائيلي من التحركات والاحتجاجات في الأردن"، 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/17514.html، ص84-86

[2] المرجع السابق، ص86

إمكانية حدوث تحرك أمريكي أو مصري بشأن تسوية الصراع، معتبراً أن مصلحة إسرائيل الإقليمية والدولية تقتضي تسوية ذلك النزاع.[1]

خلاصة

أولت مراكز الأبحاث الإسرائيلية اهتماماً بالغاً بالثورة المصرية، التي أطاحت بنظام مبارك، الذي كان حليفاً استراتيجياً قوياً لإسرائيل، وقد تمثّل الموقف العام لهذه المراكز بالارتباك والقلق من اندلاع الثورة، فعلى الرغم من وجود آراء متفائلة بسقوط النظم الاستبدادية في بعض الدول العربية وخاصّة النظام المصري، والتحول نحو نظم ديمقراطية، من شأنها أن تسهل عملية نشوء علاقات ثنائية معها، إلا أن الصبغة العامّة تشير إلى تأثّر إسرائيل سلباً من ذلك.

فسقوط نظام مبارك، الذي كان حليفاً استراتيجياً لإسرائيل، يُعدّ ضربة قوية لاتفاق السلام الذي صمد ثلاثة عقود أمام هزّات متعددة استطاع أن يجتازها دون أن يتأثّر بها. ويعتبر كذلك خسارة كبيرة لإسرائيل على الصعيد الأمني، خاصّة في ظلّ فتح معبر رفح، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتسارع نموّ الحركات الجهادية في سيناء، التي تقوم بعمليات عسكرية ضدّ إسرائيل، وتوثيق علاقاتها مع الحركات المقاوِمة داخل غزة، على ضوء تعاظم تحدّيات الحكم المصري في سيناء، وفقدان النظام المصري القدرة على ضبط الأوضاع في سيناء.

وقد اتضح موقف المؤسسة البحثية القلِق من تبعات نشوء نظام مصري جديد، في تكرار طرح مسألة تحسّن العلاقات المصرية الإيرانية، فبعد أن سعت مصر مبارك إلى الحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة طوال السنوات الماضية، ظهرت بوادر تقارب وتصالح بين مصر وإيران، تَمثّلت حيناً بمرور باخرتين حربيتين في قناة السويس، وتجلّت حيناً آخر بتبادل الزيارات رفيعة المستوى بين القاهرة وطهران، ومثال ذلك زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى القاهرة،

[1] فريدمان، دانيئيل، " تسوية النزاع مع الفلسطينيين تنطوي على مصلحة إسرائيلية داخلية وإقليمية ودولية"، تحرير رندة حيدر، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (2 تموز/ يوليو 2012)، على الرابط: http://www.palestine-studies.org/files/nashra/2-7-2012.pdf، ص7-8، نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2012/7/2

وزيارة الرئيس المصري محمد مرسي لطهران في مؤتمر عدم الانحياز، وزيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل لطهران.

ولعلّ تطرّق الباحثين الإسرائيليين إلى احتمال تغيّر الدور المصري في ملف المصالحة، يكشف عن تخوفهم من إصرار مصر الثورة على تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وهذا بدوره سيلقي بظلاله وآثاره على عملية التسوية مع الجانب الإسرائيلي، بحيث لن ينصاع الفلسطينيون مجدّداً إلى التسوية كما كان عليه الحال فترة حكم مبارك، الذي كان يدفع الجانب الفلسطيني إلى الدخول بالمفاوضات دون شروط مسبقة، وتقديم تنازلات عدة للجانب الإسرائيلي.

كما أن عملية التسوية –في حال استمرت بوساطة مصرية– ستخضع لالتزام إسرائيل بعدم القيام بسياسات عدوانية تجاه الجانب الفلسطيني، وستتعثّر بفعل تلك السياسات. ولن تقف مصر موقف المتفرّج على عدوان إسرائيلي جديد على غزة. فإذا كان نظام الإخوان قد اكتفى بطرد السفير الإسرائيلي ردّاً على عدوان غزة نهاية العام 2012، فإنه الآن على أهبّة الاستعداد لعرض اتفاق السلام مع إسرائيل لاستفتاء شعبي، وهو الأمر الذي سيدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التفكير كثيراً قبل شنّ عدوان على حركات المقاومة في غزة.

وطرح المؤسسة البحثية الإسرائيلية لهذه الجزئيات والكتابة المستفيضة حول تداعيات الثورة المصرية، ونشوء نظام إسلامي يقوده الإخوان، ومحاولة قراءة الواقع السياسي المصري بعد اندلاع الثورة، وتسخير كل ما هو ممكن لرصد التطورات في مصر، يشير إلى ارتباك هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات الإسرائيلية من ثورة مصر وسقوط نظام مبارك، ويشير إلى محاولة مراكز الأبحاث التغلغل في تفاصيل الوضع المصري من أجل تحليله بالشكل الصحيح، وبالتالي قيام هذه المراكز برفد صناع القرار بقاعدة من البيانات والتحليلات، التي تمكِّن القيادة الإسرائيلية من اتخاذ المواقف بناءً على المعطيات المتاحة والممكنة لتأطير العلاقة المصرية الإسرائيلية بما يخدم الموقف الإسرائيلي.

4.4 موقف المؤسسة الإعلامية في إسرائيل

اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بالثورة المصرية وتداعياتها، سواء كانت صحفاً أو محطات إذاعة وتلفزة أو مواقع إلكترونية إلخ..، وكتب عدد كبير من الصحفيين والكتاب والمحلّلين الإسرائيليين مقالات عديدة، تتعلق بالشأن المصري وأثر التطورات في مصر على العلاقات مع إسرائيل. وركّزت وسائل الإعلام الإسرائيلية على صعود الإسلاميين إلى الحكم في مصر، ومدى التزامهم باتفاقية كامب ديفيد وحفاظهم على العلاقات مع إسرائيل. وتمحورت معظم منشوراتها حول الهاجس الأمني في سيناء، والتخوف الإسرائيلي من تعاظم حدّة التهديدات الأمنية ضدّ إسرائيل على المنطقة الحدودية، فضلاً عن اهتمام الإعلام في إسرائيل بعلاقة النظام الجديد –الذي يقوده الإخوان– بحركة حماس في غزة، والدور الذي يلعبه هذا النظام في الصراع العربي الإسرائيلي.

ولم يختلف موقف المؤسسة الإعلامية عن مواقف المؤسسات الرسمية والحزبية والبحثية في إسرائيل، فقد اتّسمت منشورات وسائل الإعلام الإسرائيلية بالارتباك والقلق، وحذّرت من عواقب اندلاع الثورة في مصر وسقوط نظام مبارك، ودعت النظام الرّسمي في إسرائيل إلى الحفاظ على علاقاته مع مصر، بغضّ النظر عن الجهة الحاكمة، من أجل الحفاظ على سريان اتفاقية كامب ديفيد.

- نشر المحلل السياسي الإسرائيلي زلمان شوفال (Zalman Shoval) مقالاً اشتمل على إيراد توجهين مختلفين ومتناقضين فيما يتصل بموقف إسرائيل من الثورات العربية؛ يرى التوجه الأول أن على إسرائيل أن تسارع إلى إيجاد حلول واقعية وضرورية لأزمتها مع الفلسطينيين، من خلال تقديم تنازلات حقيقية فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي كالحدود والقدس والمستوطنات إلخ...، وذلك من أجل الحفاظ على معسكر المعتدلين (المقصود هنا السلطة الفلسطينية) وهو المعسكر الموالي للولايات المتحدة الأمريكية. أما التوجه الثاني فيقف على النقيض من ذلك، حيث يرى أنه لا ضرورة لتقديم تنازلات للفلسطينيين، كون ما يحدث في البلدان العربية من اضطرابات ترتبط بمشكلات المجتمع العربي الداخلية، كالفساد

والاستبداد والفقر، وليس بالقضية الفلسطينية ولا بالصراع مع الإسرائيليين. وبهذا يقلّل التوجه الثاني من قيمة الخطر المتوقع بالنسبة لإسرائيل فيما يتعلق بتأثر اتفاق كامب ديفيد وعلاقات السلم مع مصر.[1]

- ونشرت صحيفة هآرتس (Haaretz) مقالاً للصحفي ألوف بن (Aluf Benn)، ذكرت فيه أن من شأن انهيار نظام مبارك أن يترك إسرائيل دون أصدقاء في الشرق الأوسط، ويدخلها في ضائقة استراتيجية، وخاصة بعد توتّر العلاقات الإسرائيلية التركية –بسبب حادثة أسطول الحرية، وخسارة الحليف التركي. ويلفت "بن" إلى أن إسرائيل منذ بداية الخمسينات ظلت تعتمد في سياستها الخارجية على التحالفات الإقليمية (مع تركيا وإيران وإثيوبيا)، التي وفّرت لها عمقاً استراتيجياً كفِل بقاءها واستمرارها عقوداً من الزمن.[2]

ويقول بن إنه على الرغم من الركود الذي سيطر على عملية التسوية مع الفلسطينيين، والعلاقات السيئة بين الحكومة الإسرائيلية والعالم العربي، إلا أن مبارك حافظ على علاقاته مع إسرائيل، بل كان يرحّب باستمرار بزيارة القادة الإسرائيليين–خاصّة نتنياهو– إلى القاهرة وشرم الشيخ، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تصعّد من سياساتها العدائية تجاه الفلسطينيين والعرب. ويشير "بن" إلى أنه من الصعب على الأردن والفلسطينيين–في ظلّ علاقات سلام باردة–، ملء الفراغ الذي خلّفه سقوط نظام مبارك، والدور الذي لعبته مصر لصالح إسرائيل، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل ستبحث عن حلفاء جدد، قد تكون سوريا التي تبحث عن مكانة إقليمية بين دول المنطقة –حسب بن– من المرشحين لأن تكون من بين هؤلاء الحلفاء.[3]

---

[1] شوفال، زلمان، " "مبادرة إسرائيلية جديدة: خير أم شر؟"، في: جريدة الدستور (8 آذار/مارس2011)، على الرابط: http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\OpinionAndNotes\2011\03\OpinionAndNotes_issue1242_day08_id308979.htm#.UXJkSko-HAs، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 3/3/ 2011

[2] بن، ألوف، " من دون مصر فإن إسرائيل سوف تصبح بلا أصدقاء في الشرق الأوسط"، 2011، هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/without-egypt-israel-will-be-left-with-no-friends-in-mideast-1.339926

[3] المرجع السابق

وفيما يتعلق بفوز مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2012، تشير صحيفة هآرتس إلى أنّ من شأن ذلك إضعاف العلاقات مع إسرائيل، بسبب انتماء مرسي لحركة الإخوان المسلمين المعروفة بعدائها–كما تذكر الصحيفة– "لإيديولوجيا الدولة اليهودية"، وعلاقاتها الوثيقة مع حركة حماس في قطاع غزة التي تجاور سيناء، وهي الحركة التي تُعتبر امتداداً للحركة الأم (الإخوان).[1] وهذا الأمر، هو ما أشارت له صحيفة إسرائيل اليوم، حينما لفتت الانتباه إلى انتماء حركتي حماس والإخوان إلى نفس الإيديولوجيا، التي تعتبرها إسرائيل متطرفة، وهو ما يفسّر موقف الإخوان وسياساتهم تجاه إسرائيل حسب الصحيفة، التي رأت في سياسات حركة الإخوان تجاه إسرائيل أنها نابعة من "عقيدة إسلامية متطرفة لا هوادة فيها".[2]

- واعتقد المحلل عاموس هارئيل(Amos Harel)، أن للتحول الثوري في مصر تأثيرات قريبة المدى، تتمثّل في تعثّر تنسيق السياسات الأمنية بين إسرائيل ومصر، وتعطيل حركة الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس، وتهريب السلاح من السودان إلى قطاع غزة، فضلاً عن توطيد العلاقات بين السلطة الجديدة في مصر وحكومة حماس في القطاع. ويرى هارئيل أنه إلى جانب هذه التأثيرات، هناك تأثيرات بعيدة المدى على العلاقات بين إسرائيل ومصر، في مقدمتها تجميد العلاقات السلمية ووقف العمل باتفاقية كامب ديفيد، وينطوي على ذلك رفع الجيش الإسرائيلي مخصّصات الميزانية العسكرية، بعد تخفيضٍ دام قرابة ثلاثين عاماً.[3]

- ويرى الكاتب عكيفا الدّار(Akiva Eldar) أنّ "إسرائيل ستتأثر سلباً بالثورات العربية بفعل سيطرة الحركات الإسلامية عليها، كونها الأكثر تنظيماً بين الفعاليات السياسية المشاركة بعملية التحول"، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يذكر الكاتب أنّ الثورات العربية ستقلّل من

---

[1] خبر منشور على موقع هآرتس، بتاريخ 2012/7/25، على الرابط: http://www.haaretz.com/print-edition/news/egypt-eases-border-restrictions-at-rafah-crossing-1.453407

[2] الكيالي، عبد الحميد، قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفترة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012"، مرجع سابق، ص86

[3] محارب، محمود، مرجع سابق

فرص حلّ الصراع والوصول لتسوية مع الفلسطينيين؛ إذ يرى أن تعقيد الصراع واستمراره في غير صالح إسرائيل.[1]

فالأنظمة العربية الاستبدادية خاصّة النظام المصري السابق، لم تكن تُمثّل سنداً للفلسطينيين في عملية التسوية مع إسرائيل، فنظام مبارك كان متماهياً مع مصالح إسرائيل، ومع رؤيتها لحلّ الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ولم يكن داعماً للجانب الفلسطيني في المفاوضات مع الإسرائيليين، وحينما يقوم نظام مبارك بدوْر الوسيط بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، كان يشكّل عاملاً ضاغطاً على الجانب الفلسطيني في عملية التسوية، الأمر الذي أسهم في إضعاف الفلسطينيين وسحَب الأوراق المتبقية لديهم، والتي تعزز موقفهم في التفاوض مع إسرائيل، وقد تسبب هذا الأمر في تعطيل عملية التسوية وجمودها.

غير أن هذا الجمود في عملية التسوية أصبح يُنبئ بآثار سلبية انعكست على الطرف الإسرائيلي، الذي ظلّ يماطل طوال العشرين سنة الماضية في إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية، بخلاف ما هو عليه الحال في السنوات المنصرمة. وبسبب اندلاع الثورات العربية أصبحت المؤسسات الفاعلة في إسرائيل، معنية جدّاً في التوصّل إلى حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في ظلّ التخوّفات الإسرائيلية من إسقاطات الربيع العربي على الساحة الفلسطينية. فقد تفقد إسرائيل الشرعية الممنوحة لها دولياً في سياساتها ضدّ العرب والفلسطينيين، فيما تسمّيه حقها في الدفاع عن النفس "ومكافحة الإرهاب"، خاصّة في ظلّ تحوّل نظرة المجتمع الدولي لها، خاصّة الغرب الذي أصبح ينظر إليها على أنها عبء ثقيل عليه، وعنصر مزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، بسبب عدم تسوية خلافها مع الفلسطينيين، والإبقاء على المشكلة الفلسطينية قائمة دون حلّ.

ومن جهة ثانية فإن التحوّلات الثورية في الوطن العربي، قد تؤدّي إلى نشوء أنظمة ديمقراطية تقول فيها الشعوب العربية كلمتها وتعبّر عن رأيها، خاصّة فيما يتعلق بالتطبيع مع

---

[1] راشد، سامر، " المنظور الإسرائيلي لمستقبل الصراع مع الفلسطينيين على ضوء "الثورات العربية"، (د.ت)، موقع بديل، على الرابط: http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1842-art4?tmpl=component&print=1

إسرائيل. فهذه الشعوب تعارض إقامة علاقات مع إسرائيل، وفي حال نشوء نظام ديمقراطي فلسطيني يعبّر عن تطلّعات الشعب الفلسطيني، فإن هذا يعني أنه قد لا يكون هناك علاقات مع إسرائيل، وسيتوقف التنسيق الأمني معها، وستتعطّل عملية التسوية بشكل أكبر من ذي قبل، وقد يقود ذلك إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، مما سيعقّد الصّراع ويطيل أمده، خاصّة في ظل غياب شريك فلسطيني–السلطة الفلسطينية– يمكن التحاور معه، وهي الأمور التي لا ترغب إسرائيل في حدوثها، بسبب تداعياتها وآثارها السلبية على إسرائيل، خصوصاً على المستوى الأمني.

- وبالرغم من أنّ الكاتب إيتان هابر(Eitan Haber)، تحدّث باستياء عن استلام مرسي للحكم في مصر، واحتمال اتباعه مبادئ الإخوان وتطبيقه برنامجهم، وإشارته إلى درجة العداء الكبيرة التي تتّسم بها العلاقة بين الإخوان وإسرائيل، إلا أنّه استدرك بالقول إنّ ذلك العداء، يجب أن يكون مدعاة لاقتناص الفرصة التي تسمح بتفعيل العلاقات مع السلطة الجديدة في مصر، وهو يرى أن ذلك قد يتأتى من خلال التقدم التكنولوجي الذي تحقّقه إسرائيل، والذي يجعلها الدولة الأهم في الشرق الأوسط.[1]

وتتطلع إسرائيل إلى ضرورة تصحيح هيكل العلاقات مع مصر، فهي الدولة العربية الأهم لإسرائيل، كونها أبرمت أول اتفاق سلام معها منذ عقود، وأزاحت عن إسرائيل ثقلاً كبيراً وتهديداً عظيماً على الجبهة الجنوبية للقتال مع الجار المصري، الأمر الذي يستدعي من النظام الإسرائيلي الحفاظ على العلاقات مع النظام في مصر، والحيلولة دون انهيارها بشكل كامل، بغض النظر عن السلطة الحاكمة، لأن المصلحة الإسرائيلية تقتضي ذلك، خاصّة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية عند المنطقة الحدودية بين الطرفين. فوجود التنسيق مع مصر أفضل بكثير من غيابه، لأنه سيجنّب إسرائيل أكبر قدر ممكن من العمليات العسكرية الموجهة ضدّها من داخل سيناء، والتقليل من المخاطر الكامنة، ووأدها قبل ظهورها، وكذلك فإن وجود قنوات اتصال

[1] هابر، إيتان، "على إسرائيل أن تسعى لإجراء محادثات مع حركة "الإخوان المسلمين"، تحرير رندة حيدر، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (2تموز/يوليو 2012)، على الرابط: http://www.palestine-studies.org/files/nashra/2-7-2012.pdf، ص8– 9

مفتوحة بين القادة الإسرائيليين ونظرائهم المصريين، من شأنه أن يقدّم ضمانةً للجانب الإسرائيلي تتعلق بصحّة العلاقات مع مصر وطبيعيتها، ما يشكّل عامل راحة واطمئنان للقادة في إسرائيل.

ومن المنظور الإسرائيلي فإنّ تفعيل العلاقات مع النظام المصري الجديد الذي يقوده الإخوان، كما هي الأنظمة العربية الناشئة عن الربيع العربي الأخرى، يتأتّى من خلال تحسين مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، وتفوقها في المجال التقني،[1] والتقدّم الذي تحققه في المنطقة في المجالات الأخرى، من خلال تطويرها لمجالات البحث العلمي، ما يجعلها في مصافّ الدول المتقدمة في العالم، الأمر الذي من شأنه توجيه أنظار دول الشرق الأوسط نحوها، بما فيها الدول العربية. ولأن هذه الدول–بسبب افتقادها للمعرفة التكنولوجية– بحاجة إلى التقدّم التكنولوجي الذي تحقّقه إسرائيل، فإنّ هذا قد يشكّل دافعاً لها لإنشاء علاقات مع إسرائيل للإفادة من هذا التقدّم التكنولوجي.

وينطلق التفات إسرائيل للعامل التكنولوجي من التوجّه العالمي نحو المعرفة والعلوم، واعتبارهما مفصلاً هامّاً في الحياة، فإذا كان العالم اليوم يكاد لا يمكنه الاستغناء عن وسائل التكنولوجيا الحديثة، فإنه غداً سيعمد إلى مواكبة كل تفصيل وكل جديد على صعيد التكنولوجيا بشكل أكبر، بل سيعتبر التكنولوجيا عصب الحياة، وبدونها لا يمكن الاستمرار والبقاء.

- ويرى الصّحفي تسيفي بارئيل (Zvi Bar'el) أنّ ما قام به نظام مرسي تجاه حركة حماس وفكّ حصار غزة، منذ تولّيه منصب الرئاسة في مصر، ليس إلّا استجابة جزئية لمطالب حماس، فمصر –حسب بارئيل– لن تفتح معبر رفح بشكل كلّي، بسبب الضغط الأمريكي عليها، وبالتالي فإن ذلك يحتاج ثمناً سياسياً تدفعه حماس لتحقيق مطالبها.[2]

---

[1] هابر، إيتان، "**على إسرائيل أن تسعى لإجراء محادثات مع حركة "الإخوان المسلمين"**"، مرجع سابق، ص9

[2] بارئيل، تسيفي، " صعود الإخوان المسلمين في مصر يمكن أن يدفع حركة حماس لأن تلقي سلاحها "، 2012، هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.com/news/middle-east/muslim-brotherhood-s-rise-in-egypt-could-push-hamas-to-lay-down-its-arms.premium-1.454190#

وإذا كان الرئيس مرسي المنتمي للإخوان قد أعلن التزامه بمعاهدة كامب ديفيد، وهو ما يضع حماس أمام معضلة حقيقية، فكيف لحركة الإخوان (الحركة الأم) أن تعترف بإسرائيل عبر احترام الاتفاقيات معها، وحركة حماس –التي تعتبر امتداداً لحركة الإخوان– لا تعترف بها. ويرى بارئيل أن حماس لا تستطيع القيام بأعمال تصعيدية ضدّ إسرائيل، بالشكل الذي يدفع مصر إلى أن تختار بين دعم الحركة، وبالتالي توقف الدعم الغربي لمصر، أو الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، واستمرار الدعم الخارجي لها.[1]

وفي سياق آخر أشارت صحيفة هآرتس إلى أن الحدود بين مصر وإسرائيل ظلّت هادئة طوال ثلاثين سنة، إلا أنه بعد سقوط النظام السابق في مصر، خفّفت المؤسسة الأمنية المصرية قبضتها على سيناء، ما أدّى إلى انتشار عناصر جهادية إسلامية تقوم بهجمات ضدّ أهداف إسرائيلية.[2]

- وقد بثّت الإذاعة الإسرائيلية الثانية، تقريراً يرصد نجاح الجيش الإسرائيلي في إحباط عملية عسكرية، كان جهاديّون في سيناء عازمين على تنفيذها ضدّ هدف إسرائيلي على الحدود مع مصر، وقد أشار التقرير إلى أن هذا الحدث يثير مخاوف كبيرة على المنطقة الحدودية، ويُنذر بمخاطر كامنة في ظلّ عدم الاستقرار في المنطقة، نتيجة الاضطرابات في الوطن العربي خاصّة في مصر، وهو ما يدعو إسرائيل إلى إعادة حساباتها وترتيباتها بشكل جيد، من أجل الرد على التهديدات المحتملة.[3]

ويكشف هذا الحدث كغيره من الأحداث المشابهة ذات الصّلة بالعمليات الجهادية ضدّ إسرائيل، عن تعاظم التهديد الأمني لإسرائيل، خاصّة في ظلّ إخفاق النظام المصري في مواجهة التحدّيات المتنامية في سيناء، ومنع صدور أيّ تهديدات من داخلها، الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى تغيير عقيدتها الأمنية، من أجل التعامل مع الوضع الجديد، الذي أنتجته الثورة على نظام

---

[1] بارئيل، تسيفي، " **صعود الإخوان المسلمين في مصر يمكن أن يدفع حركة حماس لأن تلقي سلاحها** "، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

[3] منشيه، كارميلا، تقرير صحفي، الساعة: 21.33 مساء، بتاريخ 2012/8/8، الإذاعة الإسرائيلية الثانية

مبارك. ما يدفع دولة إسرائيل إلى التركيز على قطاع الأمن، من خلال مضاعفة نفقاته، وزيادة حجم الجيش عند سيناء، وقد يصل الأمر إلى إعادة احتلال سيناء حينما يفشل النظام المصري في مواجهة تلك التحديات.

- واهتمت صحيفة يديعوت أحرونوت(Ynetnews) كذلك بشكل كبير بتطورات الأحداث في مصر، وتابعت المستجدات التي أعقبت اندلاع الثورة وسقوط نظام مبارك، فنشرت مقالاً للكاتب أليكس فيشمان (Alex Fishman) تطرّقت فيه إلى قيام مرسي بإقالة عدد من الضباط العسكريين والأمنيين وإحالتهم إلى التقاعد، بمن فيهم المشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري السابق، الذي كان يتمتع بعلاقات قوية مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقد جاءت قرارات الإقالة في أعقاب الهجوم المسلّح على موقع الماسورة في رفح المصرية، وقد اعتبر فيشمان أن تنحية رجال مبارك–الموالين لإسرائيل والغرب والعلمانية– واستبدالهم بآخرين إما من عناصر حركة الإخوان أو من الموالين للحركة، من شأنه التأثير سلباً على العلاقات الأمنية والدبلوماسية مع إسرائيل، وتعريض اتفاقية كامب ديفيد للخطر.[1]

ووصفت الصحيفة قرارات إقالة القادة العسكريين والأمنيين الإسرائيليين بأنها "خطوة حاسمة.[2] بسبب تداعياتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصّة العلاقات على المستوى الأمني. فقد فاجأ قيام الرئيس مرسي بتنحية القادة العسكريين والأمنيين عن الحكم، القيادة الإسرائيلية، وهي المفاجأة الثانية التي أحدثت ارتباكاً حقيقياً في الشارع الإسرائيلي، فبعد أن استطاع الشبّان المصريون بإصرارهم وإرادتهم الحرّة الإطاحة بنظام مبارك الحصين والمتين، استطاع نظام الرئيس مرسي، الذي أفرزته ثورة هؤلاء الشبّان، أن يلقي بمفاجأة أخرى، على صعيد المستوى العسكري، فلم يستطِع الأمريكان أو الإسرائيليون توقّع قيام مرسي بإقالة هؤلاء القادة، بسبب قوة المؤسسة العسكرية التي لم يكن –من المنظور الغربي والإسرائيلي– لدى

---

[1] فيشمان، أليكس، "الخطر المحدق بالعلاقات المصرية– الإسرائيلية"، 2012، يديعوت أحرونوت، على الرابط: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4268091,00.html

[2] الكيالي، عبد الحميد، "**قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفترة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012**"، مرجع سابق، ص87

السلطة السياسية مواجهتها، وعندما صدرت قرارات الإقالة، بدا جليّاً لإسرائيل أن النظام السابق الذي كانت العلاقات معه متاحة بأفضل الأشكال قد انهار فعلاً مع تنحية القادة العسكريين والأمنيين، الذين تمتعوا بعلاقات وثيقة مع نظرائهم الإسرائيليين.

ويضيف فيشمان أنّه على الرغم من أنّ مرسي قد ركّز على الاقتصاد، في محض إجابته عن سؤال وُجّه له فيما يتعلق بماهيّة الأهداف الرئيسية لنظامه، دون أن يتطرق للسياسة الخارجية المصرية بما فيها مستقبل العلاقات مع إسرائيل (كأن يذكر مثلاً أن من بين تلك الأهداف قطع العلاقات مع إسرائيل)، إلّا أنّه –حسب فيشمان– يصعب التنبؤ بشكل العلاقة المصرية الإسرائيلية خلال الفترة القادمة.[1]

أما الهجوم المسلّح على موقع الماسورة في رفح المصرية، فقد احتلّ مكاناً بارزاً في صفحات يديعوت أحرونوت كما في الصحف العبرية الأخرى، التي اعتَبرت أن من شأن هذا الهجوم أن يزيد من المخاطر التي تحيط بإسرائيل خاصّة عند الحدود الجنوبية، التي ظلّت – بشكل عام– هادئة منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر، وأن ما يزيد الأمر تعقيداً هو قرارات الإقالة لقادة، كان يُعتمد عليهم في التنسيق الأمني للحيلولة دون وقوع مثل هذه الهجمات.

وتعقيباً على حادثة الاعتداء الذي وقع في رفح، اعتبرت صحيفة إسرائيل اليوم (Israel Today) أن "سيناء أصبحت أرضاً بلا حاكم ولا حكم"، أما صحيفة معاريف (Maariv) فقد اعتبرتها " قاعدة إرهاب كبرى جهادية تنضمّ إلى غزة المختصة في هذا المجال منذ زمن، وإلى حزب الله في الشمال، وإن كان لا ينتمي إلى الجهاد السني".[2]

وينطلق الاهتمام الإعلامي بحادثة رفح من المخاطر الأمنية التي أنتجها الوضع الجديد بعد سقوط نظام مبارك، وهو ما يدفع الصحف العبرية إلى لفت نظر الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، إلى أن إسرائيل أصبحت بحاجة ماسّة لترميم سياساتها وخاصّة السياسات الأمنية منها، وإعادة بنائها من جديد على نحو يتناسب والتحدّيات الجديدة على الحدود مع مصر.

---

[1] فيشمان، أليكس، مرجع سابق

[2] الكيالي، عبد الحميد، "**قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفتـــرة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012**"، مرجع سابق، ص88

ولم تُهمل الصحافة العبرية–في أعقاب هجوم الماسورة– أمر قيام الجيش المصري بإدخال معدّات عسكرية ثقيلة إلى سيناء، بهدف ملاحقة القائمين على العملية، دون التنسيق مع الجيش الإسرائيلي، فقد علّقت صحيفة إسرائيل اليوم على هذا الأمر، بأنّه يشكل تحدّياً جوهرياً لإسرائيل في حال تدهور العلاقات الأمنية.[1] والمقصود من ذلك أنّ بقاء الجيش المصري والمعدّات الثقيلة في سيناء، حتى بعد انتهاء العملية العسكرية المصرية، قد يقود إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، إذا ما تدهورت العلاقات الأمنية بين الجانبين.

ومن جانبها اعتبرت صحيفة معاريف أن قيام الجانب المصري بإدخال تلك المعدّات دون التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، يثير شكوكاً حول مستقبل التنسيق الأمني بين مصر وإسرائيل،[2] بحيث يصبح من الممكن أن يقوم الجانب المصري بمثل هذا السلوك في مناسبة أخرى، دون التنسيق أمنياً مع الإسرائيليين، وهذا بدوره ينتقص من الدور الذي تنص عليه اتفاقية السلام في مثل هذه الحالات، وبالتالي يشكل خرقاً لهذه الاتفاقية، الأمر الذي يُنبئ بالأخطار المحيطة بالسلام بين الطرفين.

أمّا صحيفة يديعوت أحرونوت فقد وصفت تصرّف الجانب المصري، بأنه محاولة واضحة من الرئيس مرسي لخفض مستوى التعاون الأمني مع إسرائيل، تمهيداً لإبطال فعالية اتفاقية كامب ديفيد.[3]

واعتبرت الصحيفة أنّ دخول مدرّعات تابعة للجيش المصري إلى المنطقة (ج)، وهي منطقة منزوعة السلاح في سيناء، يدلّ على النهج الجديد الذي تتبعه الحكومة المصرية الجديدة بهدف إجبار إسرائيل على تحمل التّدابير من جانب واحد. وتلفت الصحيفة إلى أنّ هذا الأمر ليس الأول من نوعه منذ سقوط مبارك وقيام النظام الجديد، فقبل شهور قليلة قامت الحكومة

---

[1] الكيالي، عبد الحميد، "**قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفترة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012**"، مرجع سابق، ص87

[2] المرجع السابق، ص87

[3] بن يشاي، رون، "مرسي يحاول أن يلغي عملية السلام"، 2012، يديعوت أحرونوت، على الرابط: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4272118,00.html

المصرية بإلغاء صفقة الغاز الطبيعي مع إسرائيل، دون الحصول على إذن من الحكومة الإسرائيلية.[1]

غير أن البعض قد حاول أن يبحث عن بصيص أمل، في علاقة النظام الإسرائيلي بالسلطة الجديدة في مصر، فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، فعندما شنّت إسرائيل عدوانها على غزة في نهاية العام 2012، وُصف الدور المصري الوسيط من أجل وقف العدوان، بأنه دور متوازن ومسؤول، فمن جهة استمر مرسي في تأييده لحكومة حماس ومساندة نظامه لها، ومن جهة أخرى صمّم على الحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي.[2]

كما أن النظام الجديد في مصر لم يفتح معبر رفح بشكل كامل في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، بل إن مرسي –حسب معهد الشرق الأوسط لأبحاث الإعلام– رفض إقامة منطقة تجارة حرّة مع قطاع غزة في الوقت الحالي.[3]

ومن المنظور الإسرائيلي فإن السلطة السياسية في مصر لم تنحَزْ إلى طرف فلسطيني دون آخر، فلم يظهر ميْل الرئيس المصري لحركة حماس على الرغم من التقارب الإيديولوجي، الذي يجمع حماس مع الإخوان، كما أن مرسي استقبل قيادات فلسطينية من حركتي فتح وحماس، ما يشير إلى اتباعه موقفاً متوازناً تجاه الانقسام الداخلي الفلسطيني.[4]

لكنّ مرسي من جهة أخرى يسعى إلى تحقيق المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين،[5] الأمر الذي حاولت إسرائيل جاهدة إلى عدم السماح بإنجازه خلال عهد مبارك، الذي ساندها في ذلك.

---

[1] بن يشاي، رون، "**مرسي يحاول أن يلغي عملية السلام**"، مرجع سابق.

[2] كيركباتريك، ديفيد وجودي رودورن، " حماس وإسرائيل تتفقان على وقف إطلاق النار بعد الضغوطات المصرية والأمريكية"، في: مجلة نيويورك تايمز(22تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط: http://www.nytimes.com/2012/11/22/world/middleeast/israel-gaza-conflict.html?pagewanted=all&_r=0

[3] لافي، لام، "سياسة مرسي ومحاولة إرضاء جميع الأطراف"، 2012، معهد الشرق الأوسط لأبحاث الإعلام، على الرابط: http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=3287

[4] المرجع السابق

[5] كيركباتريك، ديفيد وجودي رودورن، مرجع سابق

ونجاح مرسي في إنهاء هذا الملف قد يحرم إسرائيل من فرصة الشراكة التي كانت ممنوحة لها بحكم اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية، والتقارب الفتحاوي الحمساوي قد يحمل بين ثناياه تباعداً بين السلطة (التي تمثّل حركة فتح) وإسرائيل، مما يقود إلى عزلة دبلوماسية حول دولة إسرائيل في ظلّ الربيع العربي بشكل عامّ والمصري بشكل خاصّ.

وعلى صعيد آخر لفتت شبكة الأخبار الوطنية الإسرائيلية (Israel National News) إلى الزيارة "التاريخية" للرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى القاهرة للمشاركة في القمة الإسلامية التي عقدت في مصر في شباط عام 2013، وقد وضّحت الصحيفة أن هذه الزيارة هي الأولى للرئيس الإيراني منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران، على أثر توقيع مصر اتفاق السلام مع إسرائيل عام 1979. وقد بدا الامتعاض جليّاً على موقف الصحيفة حينما تحدّثت عن اللقاء الذي جمع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس (المحسوب على محور الاعتدال) مع نجاد (الذي يقود محور الممانعة) على هامش أعمال القمة، في مصر التي لم تكن تسمح بذلك في عهد مبارك.[1]

وتمثّل زيارة نجاد رئيس دولة إيران –التي تعتبرها إسرائيل دولة عدوّة– لمصر، التي مثّلت شريكاً استراتيجياً لإسرائيل لأكثر من ثلاثين سنة معضلة كبيرة، لأنها قد تقود إلى حدوث تقارب مصري إيراني يؤثّر سلباً في العلاقات المصرية الإسرائيلية، لأنّ ذلك يعني احتمال خروج مصر من محور الاعتدال، وهذا يعزّز محور المقاومة، الذي يُعتبر محوراً مهدّداً للوجود الإسرائيلي.

وكذلك فإن تحسّن العلاقات المصرية الإيرانية قد يخلق معضلة ثانية تتعلق بالملف النووي الإيراني، ففي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل لأن تجمع أكبر عدد من الدول والمنظمات المعارضة لمشروع إيران الذرّي، تقترب مصر (أكبر دولة عربية) أكثر نحو إيران، الأمر الذي يعني أن مصر قد لا تكون من بين تلك الأطراف التي تهاجم إيران بسبب ملفّها النووي، استناداً

[1] خبر منشور على شبكة الأخبار الوطنية الإسرائيلية، بتاريخ 2013/2/7، على الرابط: http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/164982#.UUH76damhZc

إلى أن إسرائيل تمتلك قنبلة نووية في المنطقة، وأن من حقّ طهران الإفادة من المفاعلات النووية لأغراض سلميّة.

وثمة معضلة ثالثة تتعلّق بالعلاقة الفلسطينية الإيرانية، فالسلطة الفلسطينية التي تنتمي لمحور الاعتدال، لم تكن ترحّب بأي علاقات مع طهران، كما أنها كانت دائمة الانتقاد للدعم الإيراني الهادف إلى تمكين حكومة حماس المنتمية لمعسكر المقاومة، والتي تعتبرها السلطة في الضفة حكومة غير شرعية ومنقلبة على الحكم في غزة.

غير أنّ اللقاء الذي جمع عباس مع نجاد في القاهرة فريد من نوعه، ويدلّل على احتمال حدوث تقارب بين السلطة الفلسطينية وطهران، وهذا ما لا تريده إسرائيل، لأن السلطة الفلسطينية مثّلت شريكاً للسلام مع إسرائيل على امتداد الفترة اللاحقة لتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وأمر اقترابها وتصالحها مع طهران التي تقود المقاومة ضدّ إسرائيل، قد يتسبب في خسارة هذا الشريك، خاصّة بعد أن أضاعت إسرائيل فرصاً عديدة كان من شأنها التوصّل لتسوية لحلّ الصراع مع الفلسطينيين. فإيران دولة قوية تمتلك أدوات النفوذ اللازمة للتأثير على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل، خاصّة في ظلّ قناعة القادة السياسيين في الضفة الغربية بعدم توفّر رغبة حقيقية لدى الحكومات الإسرائيلية في إحلال السلام، كما أن الربيع العربي وتهاوي أنظمة عربية استبدادية، وولادة أخرى ديمقراطية، تدفع الفلسطينيين إلى تغيير نهجهم، الذي أثبت فشله على امتداد عقدين من الزمن، واتّباع سبل أخرى تعكس القبول الشعبي لها.

وفي سياق مختلف أولت الصحافة العبرية الأوضاعَ الداخلية في مصر بعد استلام مرسي الحكم اهتماماً بالغاً، فقد نشرت هآرتس مقالات تتعلّق بالأزمة الداخلية في مصر بين النظام والمعارضة، التي تقودها جبهة الإنقاذ الوطني وفلول النظام المخلوع. وأشارت الصحيفة إلى أزمة الدستور في مصر، وإلى المظاهرات التي ما انفكّت مستمرة ضدّ نظام الإخوان في عدّة مدن مصرية كالقاهرة وبور سعيد والإسماعيلية...إلخ.[1] وتهدف الصحيفة من تركيزها على

[1] خبر منشور على موقع هآرتس، بتاريخ 2013/2/1، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.1919934

الأزمة المصرية الداخلية، إلى الإشارة إلى أنّ مصر منغمسة في مشاكلها الداخلية، ما يعني أن مصر لن تلتفت إلى العلاقات مع إسرائيل، وأنها لا تستطيع البحث عن حلول للقضية الفلسطينية، وللانقسام الفلسطيني الداخلي، في ظل انقسام حادّ في الشارع المصري، يستحق الأولية لإنهائه، وهذا يبعث على اطمئنان الإسرائيليين، على الأقل على المدى القريب.

وقد شكّك المحلّل مردخاي كيدار (Mordechai Kedar)، فيما إذا كان الربيع العربي قد وصل فعلاً إلى مصر أم لا، مُشيراً إلى أن مصر بعد عامين من الثورة وقعت بين المطرقة والسندان، وهو يقصد بذلك الانقسامات الداخلية بين القوى الوطنية في مصر والتبعية للخارج.[1]

ويَظهر كيدار في مقاله هذا مطمئناً بعض الشيء، فهو لم يتطرق للعلاقات الثنائية بين القاهرة وتل أبيب، وإنما صبّ جُلّ حديثه عن الأخطار التي تتهدد الثورة المصرية من الداخل والخارج، وبهذا يلفت الكاتب النظر إلى أن مصر ستظل غارقة في مشكلاتها وأزماتها السياسية والقانونية الداخلية، دون أن تلتفت إلى سياستها الخارجية وإعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل.

لم يختلف الموقف العام للإعلام الإسرائيلي من ثورة مصر عن المواقف الإسرائيلية الأخرى، فقد تمحورت أغلب الدراسات والمقالات والأخبار الإسرائيلية حول أهمية اتفاقية كامب ديفيد، والعمل الجادّ من أجل الحفاظ عليها، على اعتبار أنها عصب العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصّة وأنها استطاعت أن تنهي عقوداً من العزلة الدبلوماسية التي فرضتها الدول العربية على إسرائيل التي ليس لديها الاستعداد للعودة بالزمن إلى الوراء، والدخول في عزلة جديدة.

أما الرأي العام الإسرائيلي فقد تطابق مع المواقف الإسرائيلية سابقة الذكر، وحسب استطلاع للرأي في إسرائيل، فإنّ غالبية اليهود متشائمون ومرتابون من تداعيات الربيع العربي، بما في ذلك ربيع مصر، على الأمن والاستقرار الإسرائيليين.[1]

---

[1] جابر، محمود صبري، "المحلل الإسرائيلي مردخاي كيدار: مصر عربة متهالكة تجرها خيول متنافرة"، 2012، محـــرك البحث الإخباري مصرس، على الرابط: http://www.masress.com/alwafd/318373

خلاصة

في ضوء ما تطرّقت له الباحثة في هذا الجزء من الدراسة، فإن ثورات الربيع العربي لها تداعيات سلبية على إسرائيل، في عدّة مستويات، أهمها المستوى الأمني. فإسرائيل لم تحقق أي مكسب من الثورات العربية خاصّة الثورة المصرية، بل إنّها أضحت الخاسر الأكبر في أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، لأن ما أنجزته الحكومات الإسرائيلية من توقيع اتفاقات سلام على المحاور المصرية والأردنية والفلسطينية قد لا تؤدي الوظيفة التي أُسندت إليها على المدى المتوسط أو البعيد، كما كان عليه في الماضي.

ولعلّ مدى التزام الأطراف الثلاثة (مصر والأردن والسلطة الفلسطينية) باتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل، سيرتبط بالسياسات الإسرائيلية ضدّ العرب والفلسطينيين، فلا يُعتقد أن لا تحرّك مصر الثورة ساكناً، أمام تصعيد إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ضدّ الأسرى الفلسطينيين، أو اجتياح عسكري برّي لغزة أو لجنوب لبنان، كما أن الأردن الذي أصبح في مهبّ العاصفة ورياح التغيير العربية، قد يزيد من فتور السلام مع إسرائيل، إن صعّدت إسرائيل إجراءاتها التهويدية لمدينة القدس، واعتداءاتها على المقدّسات الدينية.

واستناداً لما سبق ذكره، فإن القضية الفلسطينية هي الرّابح الأكبر من ثورات الربيع العربي، فقد تؤدي التطورات الجارية في الوطن العربي إلى إيجاد حلّ سريع لها، من خلال نشوء أنظمة عربية تعبّر عن تطلعات الشعوب العربية، فلم تعد الأطراف العربية المتماهية مع الغرب وإسرائيل، والمتساوقة معهما ضدّ القضايا العربية وخاصّة القضية الفلسطينية موجودة، ومثال ذلك نظام مبارك –المخلوع– الذي التفّ على القضية الفلسطينية وأضعفها.

كما أن الأنظمة العربية التي لم تسقط ستحاول أن تحسّن من رصيدها لدى مواطنيها، وتصرف أنظارهم عن الأزمات الداخلية، وستحوّل الأنظار نحو سياستها الخارجية، حتى تنال هذه السياسة قبول ورضا الجماهير، ولهذا فإنها من المرجّح أن تقوم على أساسين؛ يتمثّل

[1] مركز نماء للبحوث والدراسات، مرجع سابق

الأساس الأول في استقلال السياسة الخارجية وعدم ارتهانها للإرادة الغربية وخاصّة الأمريكية، ما يعني السّعي للتخلّص من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي لا تثق الشعوب العربية بنواياها تجاه بلدانهم. وينطلق الأساس الثاني من رغبة الشعوب العربية في أن تَقطع الأنظمة الحاكمة، –التي لها علاقات مع إسرائيل– علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتعمل جادّة من أجل إيجاد حلّ حقيقي للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، الذي دأبت إسرائيل والولايات المتحدّة على إدارته دون إيجاد حلّ نهائي له.

ولعلّ إسرائيل باتت أقرب إلى الحاجة لحلّ الصّراع في الشرق الأوسط، بهدف تحسين صورتها في المنطقة، وهي الصورة التي ازدادت سوءاً جراء سياساتها العدوانية والتوسعية ضدّ الفلسطينيين والعرب، ومن أجل ذلك ربما تبادر إسرائيل في المدى المنظور إلى التوصّل لتسوية مع الفلسطينيين، وقد تحدّ من نشاطاتها الاستيطانية، وربما تخفّف حصارها على غزة، –وعلى المدى البعيد– قد توافق على الانسحاب من أراضٍ تابعة للسلطة الفلسطينية، وقد تقبل بترسيم حدودها مع دولة فلسطينية على حدود 1967.

لن تقوم إسرائيل بكل ذلك لرغبتها في تسوية صراعها مع الفلسطينيين، أو من منطلق إيمانها بحق الفلسطينيين في إيجاد حلّ لقضيتهم وإقامة دولتهم، وإنما قد تفعل ذلك حتى تخفّف من وطأة التأثيرات الناتجة عن الربيع العربي عليها، خاصّة الحفاظ على علاقتها مع النظام المصري. ورغبتها في إيجاد موطئ قدم لها في عالم عربي جديد. ولعلّ تسوية صراعها مع الفلسطينيين سيكون السّبب الذي سيمنحها فرصة بناء علاقات مع الأنظمة العربية الجديدة، وربما يجعلها دولة مقبولة في الشرق الأوسط، ويجنّبها عزلة قد يفرضها عليها محيطها العربي، على اعتبار أنّها دولة تبحث عن السلام، وتسعى إلى تصفير مشكلاتها مع جيرانها العرب بمن فيهم الفلسطينيون، خاصّة وأنّ الموقف الدولي المنحاز لإسرائيل سيتغيّر، من خلال الضغط عليها للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.[1] لذا فإن إسرائيل قد تحاول استدراك الأمر، حتى تظهر بصورة مقبولة أمام المجتمع الدولي، خشية تخلّيه عنها.

[1] أنظر: عبد الحي، وليد، " إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة"، مرجع سابق

5. الرؤية الإسرائيلية لتبعات نشوء نظام مصري جديد على الصراع العربي الإسرائيلي

5. الرؤية الإسرائيلية لتبعات نشوء نظام مصري جديد على الصراع العربي الإسرائيلي

على ضوء الموقف الإسرائيلي المرتبك والمتخبط، جرّاء التحوّل الثوري المصري، وما أدى إليه من سقوط نظام مبارك وصعود الإسلاميين إلى سدّة الحكم في مصر، تخشى مؤسسات صنع القرار في إسرائيل، من تبعات نشوء نظام مصري جديد، يختلف في طبيعته وشكله وجوهره وأدواته عن النظام المخلوع، الذي حافظ على علاقات متينة وقوية مع إسرائيل على امتداد السنوات اللاحقة لتوقيع اتفاقية السلام بين الجانبين المصري والإسرائيلي، والذي نظرت إليه إسرائيل على أنه ذخر استراتيجي وحليف حقيقي، ساندها في أغلب مشاريعها، وكان تقاعسه وتماهيه معها سبباً في إنجاح سياساتها في مجالات متعددة.

وقد مثّل الدور الحيادي والمتفرج لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي في عهد مبارك، والمتساوق مع المصلحتين الغربية والإسرائيلية ضدّ القضايا العربية، وخاصة في القضية الفلسطينية وفي الحرب الغربية على العراق بعد احتلال الكويت، الركيزة الأساسية التي صاغت بموجبها إسرائيل كافة سياساتها العدوانية والتوسعية تجاه العرب عموماً والفلسطينين خصوصاً، فكانت تجتاح المدن الفلسطينية وتعيث فيها فساداً وتكرس مدينة نابلس مثالاً حيّاً على ذلك، وتتكّل بأهالي مدينة جنين وتفرض على حركتهم قيوداً صارمة، وتطارد سكان الخليل وتهدم بيوتهم، وتعتقل عدداً من أبناء وبنات المحافظات الفلسطينية كافة، وتمارس إدارة السجون الإسرائيلية أقصى سياسات التعذيب والتحقير والإهمال الطبي بشأنهم، وتشن اعتداءات متكررة على قطاع غزة وتغتال قيادات فلسطينية فيه، وتفرض عليه حصاراً خانقاً..إلخ، دون أن تحسب أدنى حساب للموقف العربي وبخاصة الموقف المصري.

ومع أن سياسات إسرائيل العدوانية امتدت تجاه لبنان وسوريا والعراق، إلا أن الموقف المصري من الصراع العربي الإسرائيلي لم يتغير، ولم تتخذ مصر أي إجراءات حقيقية رادعة وفعّالة تجبر فيها إسرائيل على التراجع عن هذه السياسات، فقد نجحت إسرائيل في تحييد مصر عن الصراع وإبعادها عنه، وحرمانها من القيام بدورها القيادي الإقليمي الذي تمتعت به مصر

طوال السنوات، التي سبقت حقبة السادات ومبارك، وبذلك فإن الدور المصري الذي كان يمثّل جوهر الموقف العربي من الصراع العربي الإسرائيلي في حقبة عبد الناصر، قد غاب عن مسرح الصراع، ما أفسح المجال لإسرائيل إلى فرض سياسات ووقائع على الأرض لم يعُد أمر تجاهلها شيئاً سهلاً، كما أن التعامل مع وجود هذه السياسات والوقائع بات يشكل عقبة كبرى لدى تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين بشكل خاص. وتشكل المستوطنات الإسرائيلية، –التي جزّأت الضفة الغربية إلى جيوب يصعب التواصل بين محافظاتها– شاهداً واقعياً على تلك الوقائع، كما أن الجدار العنصري العازل الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية عام 2002، يمثّل شاهداً آخر على سياسات إسرائيل التوسعية والعنصرية تجاه الفلسطينيين، والتي لم تتخذ مصر موقفاً حاسماً وجدياً تجاهها بهدف ثني إسرائيل عن المضي في هذه السياسات.

ومصر بعد ثورة 25 يناير تختلف عن مصر قبل الثورة، بل إنها أشبه بفترة حكم عبد الناصر، حيث كان لها وزن كبير في القضايا العربية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، ومصر التي تمتلك ثقلاً حضارياً وسكانياً واستراتيجياً واقتصادياً، يؤهلها للدفاع عن القضايا والحقوق العربية، ومواجهة المشاريع الغربية في المنطقة، وهو ما يعني أن تضطلع مصر الثورة بأدوار جديدة تتناقض والمصلحة الغربية والإسرائيلية.

في سياق آخر فإن نجاح التحولات الديمقراطية في الوطن العربي على العموم وفي مصر على الخصوص، من شأنها أن تمثل إرادة المصريين الذين يعتبرون إسرائيل "خطراً وجودياً وإقليمياً وأنها عدو حضاري وثقافي متربص". كما أن هذه التحولات الديمقراطية ستشكل نسفاً لذريعة القوة الأخلاقية الإسرائيلية، التي تسوّقها إسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وسيكون أمر تحول الوطن العربي نحو الديمقراطية "قصماً لظهر الديكتاتوريات في المنطقة العربية، والتي ترتبط بإسرائيل بحبل سُرّي يمدها بأسباب البقاء".[1]

[1] عابد، ماهر، "إسرائيل والهجمة على مصر"، 2013، عرب تايمز، على الرابط: http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=30965

وفضلاً عن تأثر المنطقة الحدودية وتزايد المخاطر الأمنية على إسرائيل، بعد أن كانت محمية من النظام المصري طوال حقبة مبارك، فإن للتحول الثوري والديمقراطي في مصر انعكاساته على الواقع الفلسطيني، الذي تؤكد مؤشراته السير بجدّ نحو تحقق مصالح حماس والفلسطينين عموماً، وبما يضرّ المصلحة الإسرائيلية التي أرادت خنق القطاع. كما أن للتأثير المصري انعكاس مباشر على إتمام عملية المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس.

واستعادة مصر دورها القيادي الذي يتناسب وكونها قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، بخلاف ما كان عليه الحال في عهد مبارك، سيمكنها من "لجم أي موجة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قد تقوم بها دول وأطراف عربية"، خاصّة إن خضعت اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل إلى التعديل أو التجميد أو الإلغاء، وسيؤدي ذلك إلى فرض عزلة عربية وإقليمية على إسرائيل. ويضاف إلى ذلك أن استعادة مصر لدورها وتأثيرها الكبيرين في القارة الإفريقية، "سيمثّل حائلاً لمنع التمدّد الإسرائيلي في هذه القارة، بحيث تكون هذه الساحة مجالاً للتنافس الإقليمي بين إسرائيل ومصر".[1]

على صعيد آخر فإن نجاح مصر في إقامة المشاريع الضخمة، في منطقة قناة السويس، سيجعل منها قوة اقتصادية عربية هامة، ومركزاً اقتصادياً عالمياً، يمنحانها القدرة الكافية على التأثير "بفضل تحكّمها في خط التجارة الأساسي في العالم، [وسيضعانها] في ميدان منافسة إسرائيل التي تحاول بناء خط ملاحي عبر خليج إيلات، ثم بالقطارات إلى ميناء أسدود ليكون بديلاً لقناة السويس". وتجدر الإشارة إلى احتمالات تركيز مصر على "العمل الوحدوي العربي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما قد يقود لاحقاً إلى إنشاء تجمّع اقتصادي عالمي، على غرار الاتحاد الأوروبي أو الآسيان أو النافتا"، وهو ما سيوثّق أواصر العلاقات بين الدول العربية، ويضاعف من قدرتها على التأثير، وهو ما لا ترغب إسرائيل ولا الغرب وبخاصة أمريكا في حدوثه، لما لذلك من تأثيرات سلبية على مصالح الطرفين.[2]

---

[1] عابد، ماهر، "**إسرائيل والهجمة على مصر**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

ولا تخفى أهمية بناء محور جديد أقطابه تركيا ومصر وإيران (خاصة بعد دعوة نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية وأول وزير خارجية لمصر بعد الثورة إلى فتح صفحة جديدة للعلاقات مع إيران)، ولعلّ هذا المحور سيكون قادراً على قيادة المنطقة، ومواجهة المشاريع الغربية والإسرائيلية فيها، وهو ما لا يصب في مصلحة إسرائيل، خاصة وأنه يتكون من أطراف رئيسية وفاعلة في الشرق الأوسط.

أما علاقات مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة، فيبدو أن مرسي لن يسير في فلك الولايات المتحدة كما فعل سلفه مبارك، ويُستشف ذلك من خطاباته التي أكدت على استقلالية الدور المصري، وقد بدا ذلك جليّاً في خطابه أمام قمة عدم الانحياز السادسة عشر، التي انعقدت في طهران في آب/أغسطس 2012.[1] كما أن مرسي تجنب اختيار الولايات المتحدة أول دولة يقوم بزيارتها، بوصفها القوة الكبرى التي تقود العالم، وفي ذلك إشارة إلى عدم رغبته في استمرار التبعية للغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. غير أنه في الوقت ذاته لن يقوم بمعاداة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة. فالرئيس مرسي يحتاج إلى فترة زمنية كافية للنهوض بوضع مصر، وتجاوز أزماتها الداخلية، وهذا يتطلب منه –من حركة الإخوان– أن يتّخذا مواقف معتدلة براغماتية من كل الأطراف بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل تمكين حركة الإخوان والنظام الذي تقوده الحركة من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يرغب نظام مرسي في توقف الدعم الأمريكي لمصر، خاصة في الفترة الحالية، التي تعتبر فترة مخاض جديد للنظام المصري وللثورة المصرية.[2]

1.5 رؤية إسرائيل لاستعادة السيادة المصرية على سيناء وعلى الحدود مع غزة

ترى إسرائيل في شبه جزيرة سيناء منطقة هامة جداً، لكونها مثلت منطقة واقية وعازلة، حمت إسرائيل من أغلب التهديدات الأمنية الموجهة لأهداف إسرائيلية طوال حقبة مبارك، وقد

[1] كلمة الرئيس المصري محمد مرسي أمام قمة عدم الانحياز في طهران، في آب/أغسطس 2012، على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=pL4dWbQUZjU

[2] منيب، عبد المنعم، "حدود وآفاق سياسة مرسي الخارجية"، 2012، مفكرة الإسلام، على الرابط: http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2012/09/16/155742.html

مثلت سيناء مصدر قلق وتهديد لإسرائيل خلال حقبتي عبد الناصر والسادات، فقد حاربت إسرائيل سنوات طويلة على الجبهة الجنوبية عند سيناء، كما أن هذه المنطقة منحت إسرائيل عقب احتلالها عمقاً استراتيجياً حيوياً، أضاف مزايا متعددة لها. واكتملت هذه المزايا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي انتقصت من السيادة المصرية على سيناء.

وبعد سقوط نظام مبارك ونشوء نظام مصري جديد يقوده الإسلاميون، أخذت التهديدات الأمنية لإسرائيل تطفو على السطح، خاصّة عندما بدأت مصر تطالب بإجراء تعديل على الملحق الأمني من اتفاق كامب ديفيد، الأمر الذي من شأنه أن يُعيد لمصر سيادتها، التي فقدتها بموجب البنود المجحفة بحقها في السيادة على سيناء.

وتنظر إسرائيل إلى عودة السيادة المصرية على سيناء على أنه في غير مصلحتها، لأن ذلك يعني انتشار أعداد كبير من القوات المصرية في سيناء، وازدياد حجم التسليح، واستخدام أسلحة ومعدات ثقيلة لم يكن يُسمح بها في أعقاب توقيع كامب ديفيد، فضلاً عن تفعيل المطارات العسكرية في سيناء، وهذا من شأنه تهديد أمن إسرائيل، خاصة في حال تطورت الأمور بين البلدين ووصلت إلى درجة المواجهة العسكرية. بالإضافة إلى أن استعادة مصر لسيادتها على الحدود مع غزة، من شأنه فكّ الحصار المضروب على القطاع أو تخفيفه، من خلال فتح معبر رفح كلياً أو جزئياً، وهو ما سيفوّت على إسرائيل فرصة التضييق على قطاع غزة، وبخاصّة التضييق على حكومة حماس وحركات المقاومة في القطاع.

ويزداد أثر هذا الأمر على إسرائيل، في حال تحسنت العلاقات بين مصر وحكومة حماس، خاصة في ظلّ نظام الإخوان، الذين يعتبرون حماس جزءاً من حركتهم وامتداداً لهم في غزة. وفي هذا الشأن يقول وزير الجيش الإسرائيلي السابق الجنرال إفرايم سنيه (Ephraim Sneh) إنّ "مصر بعد الثورة لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل. للأمزجة المناهضة لإسرائيل التي تتميز بها كل فصائل المعارضة المصرية سيكون تأثير حقيقي على علاقات

السلطة بإسرائيل. الموقف من حكم حماس سيعتدل، مظاهر التطبيع في العلاقات مع إسرائيل ستنتهي أو ستكون في خطر، رؤية إسرائيل كتهديد استراتيجي – ستتعزز".[1]

ويرى إفرايم أنه يجب على إسرائيل القيام بعدة خطوات من شأنها مواجهة التهديدات الأمنية المنظورة:[2]

أولاً: الاستيلاء على محور فيلادلفيا الحدودي بين مصر وغزة، لمنع تهريب الأسلحة المتطورة لحركة حماس، والتي تعزز قدرتها العسكرية، والحيلولة دون دخول "مرشدين من إيران" من شأنهم تدريب عناصر المقاومة ضدّ إسرائيل.

ثانياً: بناء الجيش الإسرائيلي استناداً لفرضية جديدة، على غير ما كان عليه الحال في أعقاب إبرام الصلح مع مصر؛ أي إسقاط الفرضية التي تقضي بأن "مصر لم تعد عدواً عسكرياً"، والتعامل معها بمقاييس مختلفة تناسب المرحلة الجديدة.

ثالثاً: حث بناء العائق على الحدود مع مصر، لأن الاعتماد على الجيش المصري لمنع التسلّل من داخل سيناء، لم يعد بنفس المقدار الذي كان عليه الحال في السابق.

رابعاً: الاعتماد على الغاز الطبيعي الموجود في آبار الغاز من "المياه الإسرائيلية"، لأن وقف توريد الغاز المصري لإسرائيل أمر وارد.

خامساً: العمل على تعزيز وتقوية محور الاعتدال المتبقي بعد سقوط مبارك، وهو محور إسرائيل–الأردن–الفلسطينيين، والسعي لتسوية الصراع مع الجانب الفلسطيني، حتى لا تجد إسرائيل نفسها أمام عزلة حقيقية مفروضة عليها من محيطها.

لقد أدركت إسرائيل –منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة– أن سقوط نظام مبارك –أهم المعتدلين في المنطقة– سيدخلها في ضائقة استراتيجية خانقة. وحتى لو نجحت إسرائيل في

---

[1] سنيه، أفرايم، "ما العمل؟ احتلال محور فيلادلفيا"، 2011، وكالة سما الإخبارية، على الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=87336

[2] المرجع السابق

تعزيز محور الاعتدال، فإن الطرفين؛ الأردني والفلسطيني غير قادرين على سدّ الثغرة التي أحدثها سقوط النظام المصري المخلوع، حيث لا يمكن لهما مجتمعين القيام بدور بديل يملأ الفراغ، الذي نتج عن خروج أكبر وأهم الدول العربية –والحليف الاستراتيجي والقيمي لإسرائيل– من محور الاعتدال.

وتُشكل منطقة الحدود الرخوة –في أعقاب سقوط نظام مبارك– بين غزة ومصر معضلة حقيقية لإسرائيل، ومصدر تهديد متجدّد لها، خاصّة عندما تتسلّل عناصر جهادية من سيناء إلى داخل القطاع لمقاتلة إسرائيل، أو لتدريب المقاومين الفلسطينيين على استخدام السلاح لمواجهة سياسات إسرائيل العدوانية، بالإضافة إلى تهريب ذخيرة متطورة عبر سيناء إلى غزة، تتسبب في تعاظم قوة المقاومة الدفاعية والهجومية ضدّ إسرائيل وتزايدها.

ولهذا؛ فإن إسرائيل لا تقبل بفكرة استعادة مصر سيادتها على سيناء، لأن الجيش المصري–من المنظور الإسرائيلي– غير قادر على ضبط الوضع في سيناء، خاصّة فيما يتعلق بمنع العمليات الجهادية ضدّ إسرائيل من داخل سيناء، أو تهريب السلاح وتسلل جهاديين إلى غزة، فضلاً عن أن الجيش المصري في ظل نظام مختلف عن نظام مبارك، قد لا يُشكّل مصدر اطمئنان لإسرائيل. كما أن فكرة إعادة احتلال إسرائيل لمحور فيلادلفيا، تنبع من عدم الثقة الإسرائيلية في قدرة الجانب المصري أو إرادته في ضبط المنطقة الحدودية الرخوة مع غزة، خاصة في حال فتح معبر رفح.

2.5 رؤية إسرائيل للدور المصري في الشأن الفلسطيني على خلفية التحول الثوري في مصر

1.2.5 الرؤية الإسرائيلية للمصالحة الفلسطينية

تواجه الساحة الفلسطينية استحقاقين في أعقاب التحول الثوري في مصر؛ يتعلق الأول بمسألة استمرار الارتهان لعملية التسوية، التي أصبحت تُطرح في الساحة الفلسطينية على نحو أكثر جدية مما سبق. ويرتبط الاستحقاق الثاني بملف المصالحة الفلسطينية، الذي ترعاه مصر منذ عهد مبارك. غير أن الاختلاف في هذا الشأن يكمن في الدور المصري الجاد –بعد الثورة–

في إنجاز ملف المصالحة، على غير ما كان عليه الحال فترة حكم مبارك، خاصّة عند استعادة مصر دورها الإقليمي، الأمر الذي سيحول دون إنجاح "المداخلات الإقليمية التي تشجّع على انقسام الساحة الفلسطينية".[1]

وتخشى إسرائيل من حدوث تقارب مصري–حمساوي، وكذلك من تقارب مصري–فتحاوي، من شأنه تعجيل التوقيع على ملف المصالحة بين فتح وحماس الذي ترعاه مصر منذ عام 2007؛ فتحسّن العلاقة بين مصر وحماس، سيكون له انعكاسات إيجابية على واقع قطاع غزة، وفكّ الحصار المطبق عليه، وهو الأمر الذي يشكّل معضلة كبيرة لإسرائيل، خاصّة عندما تزداد رخاوة المنطقة الحدودية عند محور فيلادلفيا، مما يسهّل –كما أسلفنا– عمليات التهريب والتسلل من سيناء إلى غزة.

فإسرائيل تنظر إلى إتمام ملف المصالحة بين فتح وحماس على أنه في غير صالحها، لأن موقفاً فلسطينياً موحّداً تجاه إسرائيل وعملية السلام معها، لن يخضع للرؤية الإسرائيلية لعملية السلام، كما ظلّ عليه الحال في ظل الانقسام وتمزق الموقف الفلسطيني وتشرذمه. كما أن إسرائيل ترى أن وجود حماس ككتلة سياسية في السلطة الفلسطينية –وهي التي لا تزال تتمسك بخيار المقاومة العسكرية ضدّ إسرائيل– يشكّل خطراً على الجانب الإسرائيلي، خاصّة على مستوى السياسات الأمنية بين السلطة وإسرائيل.

وقد خيّر نتنياهو "الرئيس عباس بين السلام مع الجانب الإسرائيلي أو إتمام المصالحة مع حماس". ورأت ليفني أن الأمر يستوجب اعتراف أي حكومة وحدة فلسطينية والتزامها بشروط الرباعية والاعتراف بإسرائيل. أما أفيغدور ليبرمان فقد دعا إلى قطع العلاقات مع الجانب الفلسطيني بعد التوقيع على الورقة المصرية المعدّلة للمصالحة الوطنية في أيار 2011 والتي جمّدت منذ ثلاث سنوات، بالإضافة إلى مطالبته بفرض حصار على قادة السلطة في الضفة، خاصّة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة سلام فياض. بل إن الحكومة

[1] كيالي، ماجد، ***"التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين"***، في: **مجلة شؤون عربية** (ع145، ربيع2011)، ص99–100

الإسرائيلية قرّرت عدم تحويل أموال المقاصّة للسلطة، ضمن إجراءات عقابية لرموز السلطة، ترتبط بمدى التقدم الذي يحرزه اتفاق المصالحة، بالإضافة إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وقف مساعداتها للسلطة.[1]

وتنطلق الرؤية الإسرائيلية الرافضة لاتفاق المصالحة من المحاور التالية:[2]

- عرقلة المشاريع والمخططات الإسرائيلية، وبالتالي تفويت الفرصة على إسرائيل في تحقيق المكاسب الاستراتيجية، التي نجحت في تحقيقها إبان الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني؛ فقد تذرعت إسرائيل بعدم وجود شريك حقيقي للسلام، لأن السلطة الفلسطينية عاجزة عن السيطرة على قطاع غزة، واستطاعت أن تؤكد على الانفصال السياسي الذي يكرسه الانفصال الجغرافي بين الضفة وغزة، عبر ضربها الوحدة السياسية والاقتصادية من خلال الانقسام، وقد مكنها ذلك من التركيز على الضفة وغزة منفردتين؛ بحيث ركزت في غزة على ضرب المقاومة وفرض حصار خانق على القطاع، ونجحت في تحييد الضفة لحماية أمنها؛ وقد وصل التنسيق الأمني مع أجهزة الضفة إلى مستويات عالية لم يسبق لها مثيل.

- تعزيز الموقف الفلسطيني وإضعاف الموقف الإسرائيلي على الساحة الدولية، خاصّة في ظلّ التفات المجتمع الدولي وتفهمه للحقوق والمصالح الفلسطينية، التي تنتقص منها إسرائيل وتعمل جاهدة من أجل مصادرتها، لأن وجود موقف فلسطيني موحّد وتوافق في الرؤية وتوازن في المقاربات السياسية، من شأنه تقوية الصف الفلسطيني، وبالتالي ظهوره أمام العالم بصورة حضارية، تقتضي مساندته، الأمر الذي سيضعف الطرف الإسرائيلي وسيقلّل من فرص تغلّبه على الفلسطينيين.

- قبول حماس وشرعنة وجودها وعدم اعتبارها حركة إرهابية؛ فإسرائيل تتخوف من أن يؤدي توقيع اتفاق المصالحة إلى تقبل المجتمع الدولي لحركة حماس، خاصّة في ظل النضج

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " هل ستصمد المصالحة الفلسطينية الجديدة؟"، 2011، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-772e4d91108e

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقدير الاستراتيجي (36): السلوك الإسرائيلي تجاه المصالحة واستحقاقاتها"، 2011، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/4347.html#.UVExfjc-HAs

السياسي الذي تبديه حماس لتعاملها مع الواقع، ونظريتها في ترشيد المقاومة، فضلاً عن أنها حركة براغماتية عملية، يمكن للغرب التعامل معها.

- احتمال اندلاع انتفاضة شعبية ثالثة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد تسبب الانقسام في منع الفلسطينيين وبخاصة منتسبو فتح وحماس، من الانخراط في فعاليات وطنية احتجاجية موجهة ضدّ إسرائيل. وتأتي المصالحة لتشجع التوافق الوطني على توجيه الزخم الفلسطيني تجاه الاحتلال، وشحن الشعب وإعادة ثقته بنفسه باتجاه النضال ضدّ إسرائيل، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى تفجر انتفاضة جديدة من شأنها خلخلة أمن إسرائيل.

فإسرائيل تعي مخاطر توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس وعواقبه التي تعود عليها، وخاصة أن المنطقة تشهد تحولات وتغيرات كبيرة، أبرزها وجود رعاية مصرية جديدة برؤية مختلفة للقضية الفلسطينية، من شأنها خلط الأوراق وقلب الأمور رأساً على عقب. فالنظام المصري الجديد لم يبتدع فكرة احتضان مشروع المصالحة، لأن نظام مبارك سبق له وأن تبنّى هذا المشروع، غير أن الرؤية المصرية الجديدة تقف على مسافة واحدة من طرفي المصالحة، ولا تساند طرفاً دون آخر، كما فعل مبارك في مساندته لفتح التي تسيطر على السلطة، وهي (أي السلطة) التي اعتبرت حليفاً لإسرائيل على حساب علاقتها مع حماس، ما يعني أن احتمالات نجاح هذا الملف–رغم الخلافات بين الحركتين– أقوى بكثير مما كان عليه الحال في السابق، فمبارك أصلاً لم يكن معنياً –بتوصية إسرائيلية وأمريكية– في إنجاح هذا الملف، لأن تحالفه مع إسرائيل لا يحتمل تمرير مشروع توافقي وحدوي بين الفلسطينيين، لأن وحدة الفلسطينيين في غير صالح إسرائيل.

أما السلطة الفلسطينية، فإن موقفها كان قوياً بدعم حليفها مبارك ومساندته لها،[1] غير أنها الآن باتت لا تمتلك خيارات كثيرة، وربما يكون الخيار الأقرب والمتاح هو التوقيع على المصالحة بشروط حماس، لأن الخيار الثاني هو الانحياز للجانب الإسرائيلي، وتغليب علاقتها

[1] خبر منشور على موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، بتاريخ 2011/2/10، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/printarticle.aspx?Id=88551&iYearQuarter=0

وتنسيقها الأمني معه على حساب علاقتها مع حماس، وهذا سيناريو ربما يكون صعب التحقق في ظل موجة تغيير عربي كبرى قد تطال السلطة، كما أن السلطة الآن تفتقد لغطاء عربي في علاقتها مع إسرائيل، وهو الغطاء الذي وفّره لها مبارك طوال السنوات العشرين من المفاوضات العبثية مع إسرائيل.

على صعيد آخر فإن علاقة النظام المصري الجديد مع السلطة الفلسطينية، وإمكانية التقارب مع حركة فتح –التي تعتبر جوهر السلطة، والتي كانت تتمتع بعلاقات وثيقة مع نظام مبارك– قد يؤدي إلى استقطاب مصر فتحَ إلى جانبها، خاصة عند التزام فتح بالرؤية المصرية الجديدة لحلّ الصراع، والتي تتجاوز الالتزام بالمصلحة الإسرائيلية، وهذا يعني خسارة إسرائيل لحليف وشريك آخر يتمثل بالسلطة الفلسطينية، وهو ما سيلقي بظلاله على عملية التسوية التي أشرفت عليها القاهرة، إبان حكم مبارك منذ انطلاقها مع توقيع اتفاقية أوسلو (Oslo Agreement) بين السلطة وإسرائيل عام 1993.

2.2.5 الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية بعد ثورة 25 يناير

ماطلت إسرائيل طويلاً في إيجاد حلول لقضايا الوضع النهائي في مفاوضاتها مع الفلسطينيين، خاصّة قضية الحدود واللاجئين والقدس، وشكّلت بسبب تعنّتها عقبة في طريق العملية السلمية، وكانت إسرائيل مطمئنة لخنوع القيادة الفلسطينية لها، وارتهانها لعملية التسوية، خاصّة وأن نظام مبارك كان يفرض على السلطة إملاءات متعددة، تتعلق بالخضوع للإرادة الإسرائيلية في سير العملية التفاوضية، وكان يشكّل غطاءً إقليمياً لموقف السلطة من عملية التسوية.

غير أن النظام المصري الجديد الذي سيستأنف الرعاية المصرية لعملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يختلف عن نظام مبارك اختلافاً جوهرياً فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية، فهو لن يجبر الجانب الفلسطيني على تقديم تنازلات متعددة للجانب الإسرائيلي، كما كان عليه الحال فترة حكم مبارك، بل إنه سيقف إلى جانب الفلسطينيين وسيدعم موقفهم في

عملية التسوية. كما أن مصر الثورة لن تقبل باستمرار عملية التسوية في ظل تصعيد إسرائيل سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين في الضفة وغزة وفي السجون الإسرائيلية، وقد يمنح ذلك الطرف الفلسطيني أوراقاً جديدة يمكنه مساومة الإسرائيليين عليها، وهو ما يؤدي إلى شيء من التوازن لدى طرفي التفاوض، وهو الأمر الذي يؤثّر بالسلب على إسرائيل، التي اعتادت على التفاوض مع طرف هزيل ضعيف، لا يملك أدوات القوة التي تمنحه القدرة على التفاوض والمساومة.

وفي الوقت الذي تتعثّر فيه عملية التسوية على نحو أعقد مما كان عليه الحال قبل سقوط أنظمة عربية استبدادية، كانت تؤيد مسيرة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فإن المرحلة التي تلي وقوع التحولات الثورية في الوطن العربي، وخاصّة التحول الثوري في مصر، تحمل في طيّاتها تأثيرات مباشرة على الساحة الفلسطينية. فقد أضحى الفلسطينيون على قناعة تامة بأن المفاوضات مع دولة احتلال، لا تزال تسيطر على أراضيهم وتجهد في مصادرتها، هي –حسب رأي الباحثة– مفاوضات عبثية ولا يجوز الاستمرار فيها، الأمر الذي يعبّر عن رفض الشعب الفلسطيني لسياسات السلطة ذات الصلة بالتطبيع مع إسرائيل، خاصّة مع استمرار التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، بالرغم من تعثّر العملية السلمية، وتوقّف المفاوضات بسبب استمرار الاستيطان.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استجابة الشعب الفلسطيني لرياح التغيير، التي عمّت المنطقة، ابتداءً من تونس، في حال لم تستجب السلطة لإرادة الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بوقف التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، وبالتالي مطالبته بسقوط السلطة واستبدالها بأخرى تعي مصالح الفلسطينيين وتعمل على تحقيقها، ونزوعهم نحو سلطة لا تشكّل عائقاً أمام اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، كما فعلت السلطة الفلسطينية طوال السنوات اللاحقة لانتفاضة الأقصى. فالشعب الفلسطيني ربما لن يقبل –كحال بقية شعوب بلدان الربيع العربي– بنظام شمولي استبدادي، وسيطالب بإقامة نظام ديمقراطي يحترم حقوق الشعب وحرياته وتطلعاته وإرادته، وأغلبها وقوفه ضدّ التطبيع مع إسرائيل، وتنسيق السياسات الأمنية معها.

وسيؤثر سقوط السلطة بشكل مباشر على استقرار إسرائيل وأمنها، لأنها كانت تشكل حائلاً أمام نضال الفلسطينيين وانتفاضتهم على إسرائيل، فضلاً عن أنها مثّلت نموذجاً ناجحاً في تنسيق السياسات مع إسرائيل، ونشوء نظام فلسطيني جديد يعبّر عن رؤى الشعب الفلسطيني وقناعاته، هدفه الاستمرار في السلطة، لن يصيغ سياسته الخارجية إلا بناء على هذه الرؤى والقناعات. ولخصوصية الحالة الفلسطينية بين الثورات العربية، فإن إمكانية سماح النظام السياسي الفلسطيني الجديد، للفلسطينيين بإشعال انتفاضة ثالثة ربما يقودها النظام نفسه، أو يشارك فيها، مسألة واردة. وبهذا فإن جبهة جديدة ستُفتح ضدّ إسرائيل في الضفة الغربية، وأخرى في سيناء، تضاف إلى المواجهة مع حماس غزة وحزب الله لبنان، وربما عصيان مدني لعرب الداخل الفلسطيني، من شأنه كذلك التأثير على استقرار إسرائيل وأمنها.

ويشير المحلّل شلومو شامير (Slomo Shamir) إلى إصرار السلطة الفلسطينية على تقديم مشروع إدانة الاستيطان في الضفة إلى مجلس الأمن الدولي، بالرغم من طلب أوباما منها التراجع عن تقديم الطلب. ويرى شامير أنه لو كان مبارك موجوداً لضغط على السلطة ونجح في ثنيها عن موقفها هذا. وفي هذا يقول: "يتفق الجميع في الأمم المتحدة على أن عدم وجود مبارك، باعتباره عاملاً [معتدلاً] يساعد على تهدئة النفوس في الأزمات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هو ضربة شديدة للدبلوماسية الأمريكية ويضعف مكانتها، باعتبارها عاملاً مؤثراً في علاج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".[1]

وفيما يتعلق برؤية إسرائيل لتسوية النزاع مع الفلسطينيين، والتوصّل إلى حلول جوهرية لقضايا الوضع الدائم أو النهائي، فقد ظهر في إسرائيل تياران؛ أحدهما يطالب بتسريع عملية تسوية النزاع مع الفلسطينيين لتجنّب آثار الربيع العربي، الذي أخذ ينعكس على الساحة الفلسطينية، وله تأثيرات غير مرغوبة على إسرائيل. ويعتقد أنصار هذا التيار بتعاظم تأثير الشارع العربي، وتنامي وزنه في رسم السياسة الخارجية للدول العربية. لذا فإن هذا التيار يرى أنه من الضروري استكمال عملية التسوية ليس على المسار الفلسطيني فحسب، وإنما على

[1] كيالي، ماجد، "**التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين**"، مرجع سابق، ص99-100

المسار السوري أيضاً، حتى لا تجد إسرائيل نفسها –بعد سقوط أنظمة عربية استبدادية– في عزلة خانقة عن محيطها العربي والإقليمي.

وفي هذا الصدد يقول باراك: "علينا العمل من أجل التوصل لحل دولتين لشعبين مع ضم كتل المستوطنات لإسرائيل وتفكيك المستوطنات المنعزلة وإعادة سكانها إلى إسرائيل، ويحدد مستقبل القدس وفق معايير كلينتون، وتحل قضية اللاجئين في الدولة الفلسطينية التي ستكون خالية من السلاح".[1] وترى تسيبي ليفني أن الضرورة باتت تحتّم على إسرائيل التحول نحو السلام مع الفلسطينيين، من أجل "إزالة القضية الفلسطينية عن جدول أعمال المتطرفين لأنه الأفضل لإسرائيل".[2] ويقول الجنرال عاموس جلعاد أنه لولا السلطة الفلسطينية فإن حماس ستحصل على مكاسب سياسية، وهو الأمر الذي يشكل مدعاة لإجراء اتصالات مع قادة السلطة لضمان التنسيق الأمني.[3]

ويرى الباحث فريدمان (Friedman) –كما أشرنا خلال الجزء السابق من الدراسة– أن مصلحة إسرائيل الدولية والإقليمية تقتضي تسوية نزاعاتها مع الفلسطينيين، بخاصة في ظل تحرك أمريكي أو مصري بشأن التسوية. وهو الموقف نفسه الذي انسحب على الباحثين بروم وشتاين، اللذين طالبا إسرائيل بقبول المبادرة العربية، وإيجاد حل حقيقي للصراع مع الفلسطينيين، تجنباً للدخول في عزلة كبيرة عن المحيط العربي والإقليمي.

ويقول المحلل يحزكيل درور(Yehezkel Dror) إنّ على إسرائيل أن تسعى " لإبرام اتفاق شرق أوسطي شامل يربط بين قيام دولة فلسطينية، وانسحاب إسرائيلي، وحل موضوع

---

[1] أنظر: باراك، إيهود، يوم دراسي بعنوان: **مسيرة السلام في شرق أوسط مضطرب**"، في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)– مفوضية الإعلام والثقافة 2011، ص124

[2] أنظر: ليفني، تسيفي، "يوم دراسي بعنوان: **مسيرة السلام في شرق أوسط مضطرب**"، في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)– مفوضية الإعلام والثقافة 2011، ص111

[3] خبر منشور على موقع هآرتس، بتاريخ 2012/11/4، على الرابط: http://www.haaretz.com/print-edition/news/top-defense-official-blasts-egypt-s-brotherhood-led-gov-t.premium-1.474109

اللاجئين ومنح موضع قدم مناسب للإسلام في الحوض المقدس، وتطبيع العلاقات مع معظم الدول العربية والإسلامية".[1]

أما التيار الثاني فيدعم عدم تسوية النزاع مع العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، استناداً إلى أن المنطقة غير مستقرة، وبالتالي فإن عملية السلام كذلك لن تفرز نتائج ثابتة ومستقرة. فنتنياهو –بالرغم من الأحداث التي اندلعت في الوطن العربي– ظل يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية، حتى وإن اعترف الفلسطينيون بدولة يهودية، بل مضى في التأكيد على الحجة الإسرائيلية القائلة بأنه لا يوجد شريك فلسطيني حقيقي للسلام، قائلاً: "حتى الآن لم يكن عباس شريكاً في عملية السلام لأنه رفض التفاوض، وتهرب من المفاوضات خلال السنوات الأربع الماضية من خلال وضع الشروط المسبقة واحداً تلو الآخر. كما توجه إلى الأمم المتحدة بصورة أحادية، وهذا خرق كبير لاتفاقية أوسلو. كما أن عباس يتقرب إلى حركة حماس. بالتالي فإذا غير هذا النهج وعاد إلى طاولة المفاوضات من دون شروط مسبقة فسيجدني بانتظاره، في حال انتخابي رئيساً للوزراء لولاية جديدة".[2] ويقول ليبرمان: "لن يكون ممكناً استئناف العملية السياسية إلا بعد رحيله [الرئيس عباس] كمسؤول على رأس السلطة الفلسطينية"،[3] دون اكتراث بانعكاسات التحولات الثورية على إسرائيل.

على الرغم من وجود هذين الاتجاهين المتناقضين في موقفهما من عملية السلام مع الفلسطينيين في إسرائيل، إلا أن الموقف العام في إسرائيل يدرك مخاطر جمود عملية التسوية، ويدرك كذلك أن تقديم مبادرات للسلام وتنازلات للفلسطينيين، بات أمراً ضرورياً للخروج من الأزمة، لأن التغيير الجاري في بلدان الربيع العربي من شأنه أن يضع حدّاً لعملية التسوية، وكذلك فإن انتقال عدوى الثورات العربية إلى الأراضي الفلسطينية يؤثّر على أمن إسرائيل،

---

[1] هياجنة، عدنان وعزيز حيدر وجوني منصور، "الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية "، تحرير عبد الحميد الكيالي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط2011، ص47

[2] المركز الفلسطيني للإعلام، "نتنياهو يجدد رفضه للدولة الفلسطينية، وتمسكه بالقبة الحديدية، وتخوفه من الثورات العربية"، 2013، على الرابط: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=128621

[3] خبر منشور على موقع قناة العالم، بتاريخ 2012/12/28، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1432708

خاصة في حال اندلاع ثورة الفلسطينيين ضدّ الاحتلال، كما أن نجاح المساعي لعزل إسرائيل على المستوى الإقليمي له تأثيرات سلبية كبيرة على إسرائيل، خاصة في ظل الصورة الملازمة لإسرائيل أمام العالم، وهي الصورة المتعلقة بتعنّتها ومماطلتها واستخفافها بالعملية السلمية. ولكن القيادة في إسرائيل تحاول المساومة بما تبقى لديها من أوراق، يمكن استخدامها في العملية السلمية.

3.2.5 رؤية إسرائيل للموقف المصري من السياسات العدوانية والتوسعية الإسرائيلية

اتضح الموقف المصري الرافض لسياسات إسرائيل العدوانية جلياً إبان العدوان على غزة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012، ابتداءً باغتيال أحمد الجعبري -أحد القادة العسكريين لحركة حماس-.

وخاضت إسرائيل حربها على القطاع بالخلفية ذاتها التي استندت إليها في حرب غزة (2008-2009)، دون اكتراث بالمتغيرات الإقليمية وفي مقدمتها سقوط نظام مبارك، الذي كان يساند إسرائيل في اعتداءاتها على غزة، خاصة فيما يتعلق بمشاركته في الحصار الخانق على القطاع، ودون اهتمام بجمود العملية السلمية مع الفلسطينيين. ومع تصاعد الأحداث في غزة وتطورها، راهنت الحكومة الإسرائيلية على أن الغرب سيقوم بالضغط على مصر حتى تتوسّط لدى المقاومة الفلسطينية من أجل وقف إطلاق الصواريخ، ضمن الشروط الإسرائيلية، غير أن الذي حدث هو أنّه تم الاتفاق على التهدئة بين المقاومة وإسرائيل، بوساطة مصرية، وبشروط المقاومة الفلسطينية، [1] وبخاصة حركة حماس.

وكان نتنياهو قد أعلن أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أن حكومته عكفت عن إرسال قوات برية إلى القطاع، وأنها تفضّل إعطاء الدبلوماسية وقتاً للعمل،[2] لأن الصورة التي

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه"، 2012، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d

[2] خبر منشور على صحيفة جيروزاليم بوست، بتاريخ 2012/11/20، على الرابط: http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Egypt-sees-Gaza-conflict-ending-later-today

بدت واضحة بعض الشيء، هي أن الهدنة لن تتم بالشروط الإسرائيلية من خلال وساطة مصر الثورة، التي تقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهذا ما حدا بالحكومة الإسرائيلية إلى الإحجام عن العملية العسكرية البرية، واللجوء للحلول الدبلوماسية.

فالذي تغيّر أن نظام مبارك –الذي كان يقف ضدّ المقاومة الفلسطينية، وكان يفرض عليها الشروط الإسرائيلية، ويساند الاعتداءات الإسرائيلية، من خلال تعميق الحصار، ضدّها– لم يعد موجوداً، وقد حلّ محلّه نظام آخر يقوده رجل إخواني إسلامي، تربطه علاقات وثيقة مع الحركات الإسلامية المقاوِمة في القطاع، ما أدى إلى اتخاذ قرار بفتح معبر رفح البري وفك الحصار عن غزة.[1] ولم يتضح بعد موقفه الحقيقي والملموس من علاقات بلاده مع إسرائيل، وإن أعلن نظرياً احترام نظامه لاتفاقية كامب ديفيد.

وعلى الرغم من المجازفة الإسرائيلية الكبيرة في شنّ عدوانها على غزة، في ظل معطيات مختلفة عن المرحلة السابقة، من شأنها التأثير في مسار العلاقات مع مصر، ربما تصل إلى قطيعة سياسية، إلا أن إسرائيل كانت تريد استكشاف الموقف المصري من سياستها العدوانية تجاه غزة، وحجم المساحة ومدى الحرية المتاحة لها في العدوان على غزة، وكذلك اختبار قدرة اتفاق السلام على الاستمرار في ظلّ مثل هذه السياسات، وهو الاتفاق الذي تجاوز كل الاختبارات المماثلة السابقة بنجاح في حقبة مبارك.

وقد برزت في إسرائيل وجهتا نظر بخصوص الحرب على القطاع؛ دعت الأولى إلى الامتناع عن القيام بعملية عسكرية كبرى ضد القطاع، والتحلي بـِ "ضبط النفس"، انطلاقاً من أن لذلك انعكاساته السلبية على العلاقة مع مصر الثورة، التي ستختلف ردة فعلها عن السابق. أما الثانية فقد تطلعت إلى الأمور بمنظار مزدوج؛ إذ دعت إلى "تعويد النظام المصريّ الجديد على ميزان القوى على أرض الواقع، واختبار ردود فعله على العدوان على غزّة، أو مدى تكيّفه معه، والتّعامل مع هذه الرّدود وفقًا لتطوّر الأحداث من دون الوصول إلى قطيعة مع مصر".[2]

---

[1] قنديل، محمد مختار ومحمود خليفة جودة، "أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه"، مرجع سابق

وعلى الرغم من أن الموقف المصري كان متوقعاً، إلا أنه ساد امتعاض في الأوساط الإسرائيلية من هذا الموقف المناصر للمقاومة في غزة، انطلاقاً من مناصرته للقضية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن العلاقات مع مصر لم تصل إلى درجة القطيعة الدبلوماسية أو السياسية، إلا أن الخطوات التي قام بها نظام مرسي مختلفة تماماً عن الماضي، وتنبئ بمستقبل حذر في العلاقات مع إسرائيل. فمن جهة تحدّث مرسي بلهجة صارمة عن ضرورة وقف العدوان، وهي اللهجة التي لم يَعْتَدْ عليها قادة إسرائيل منذ انتهاء حقبة عبد الناصر، وكذلك أصدر مرسي قراراً برفع الحصار عن غزة وفتح معبر رفح، وأعلن عن جاهزية مستشفى العريش لاستقبال الجرحى. وقد نشط مرسي دبلوماسياً من أجل وقف العدوان على المستويين المستوى العربي والإقليمي والدولي؛ فدعا لاجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية العرب، وطالب الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على وقف العدوان.[1] وكذلك أرسلت مصر وفداً رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء هشام قنديل إلى غزة في أثناء العدوان. وكل هذه الخطوات الإجرائية تشكّل دليلاً واضحاً على مساندة مصر للطرف الفلسطيني، في وجه السياسات العدوانية الإسرائيلية.

غير أن الإجراء الأهم تمثل في طرد السفير الإسرائيلي من مصر، واستدعاء السفير المصري لدى إسرائيل،[2] وهذا يفصح عن انعطاف دبلوماسي خطير، لأنه ينبئ بتدهور العلاقة مع مصر على المدى البعيد، فإذا اتخذ النظام الوليد في مصر، الذي لم يتجاوز عمره شهوراً قليلة حينها، قراراً بطرد السفير الإسرائيلي لدى مصر رداً على العدوان، فما الذي سيفعله هذا النظام في حال صعّدت إسرائيل من اعتداءاتها على العرب والفلسطينيين، وبخاصّة في حال نجاح النظام المصري في تخطي الأزمة الداخلية في مصر، والتفاته للسياسة الخارجية واستعادة

---

[1] خبر منشور على موقع الشروق أون لاين، بتاريخ 2012/11/15، على الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147647.html

[2] برانيغن، وليام ومحمد منصور، " أحداث غزة أول اختبار حقيقي للرئيس المصري"، في: جريدة الشرق الأوسط(17تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=704742&issueno=12408#.UVKgdDc-HAs

دور مصر الإقليمي في قضايا المنطقة، خاصة دورها المحوري في الصراع العربي الإسرائيلي.

قد لا تكون هذه الخطوات التي اتخذها نظام الإخوان في مصر تجاه العدوان على غزة كافية، وقد لا ترقى إلى الدور المنوط بكبرى الدول العربية، خصوصاً أن مصر لا تزال في مرحلة مخاض ولم تستقر بعد، غير أنها –من المنظور الإسرائيلي بشكل خاص– تشير إلى حدوث تحول في الدور المصري، وانتقاله من الدور المحايد إلى الدور المناصر للجانب الفلسطيني. وكذلك فإنّ هذه الخطوات من شأنها أن تشكّل رادعاً أمام سياسات إسرائيل؛ إذ استطاعت أن تقدّم تصوّراً أولياً لموقف مصر المرتقب من أي اعتداء إسرائيلي جديد على غزة أو لبنان أو على أي هدف عربي آخر.

وقد اتّخذت مصر موقفاً مشابهاً من السياسات الاستيطانية التوسعية، فاستنكر النظام الجديد بشدّة وحزم قيام إسرائيل بتوسيع أنشطتها الاستيطانية، التي تؤثر مباشرة على فلسطينيي الضفة، وأعلنت سفيرة مصر لدى الأمم المتحدة وفاء بسيم أن البناء الاستيطاني يشكل "انتهاكاً صارخا لحقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وحقه في التمتع بوجود ديمغرافي وإقليمي في الأرض المحتلة والسيادة الدائمة على موارده الطبيعية". وطالبت مصرُ مجلسَ الأمن الدولي، بضرورة مساءلة إسرائيل قانونياً على انتهاكاتها في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق باعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، والعمل الجادّ من أجل إخراج المستوطنين من الأراضي المحتلة، وإنهاء سياسات "الإفلات من العقاب".[1] بعد أن اعتادت إسرائيل –منذ عقد التسعينات– على تصريحات الإدانة النظرية.

فقيام مصر بمطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ خطوات حقيقية من شأنها ملاحقة إسرائيل قانونياً ومساءلتها عن انتهاكاتها وتجاوزاتها في الشأن ذاته، يكشف عن وقوف مصر إلى جانب الطرف الفلسطيني، على حساب الطرف الإسرائيلي، خلافاً لما شكله نظام مبارك

[1] خبر منشور على موقع أخبار مصر، بتاريخ 2013/3/18، على الرابط: http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=218992

لإسرائيل من غطاء شرعي على ما تقوم به من ممارسات التوسع والتهويد وفرض الوقائع على الأرض.

وتتأثر إسرائيل بشكل أكبر في حال تم استصدار مشروع قرار عربي موحّد موجّه لمجلس الأمن الدولي يطالب بمساءلة إسرائيل، ومعاقبتها على سياساتها العدوانية والتوسعية، لأن أكثر ما تخشاه إسرائيل هو تصالح الدول العربية واقترابها من بعضها بعضاً، لأن وحدة الموقف والتطابق في الأهداف والمصالح، بالإضافة إلى وجود رؤية ريادية وقيادية جديدة لمصر في العالم العربي تتناقض بطبيعتها مع وجود إسرائيل. فوجود موقف عربي موحّد في وجه إسرائيل –خاصة في ظل التغيرات في المنطقة– يجعل مجلس الأمن الدولي أكثر إنصافاً في تعامله مع قضايا العرب.

3.5 رؤية إسرائيل لتعزيز التقارب المصري–التركي–الإيراني

تواجه إسرائيل تحدياً إقليمياً جديداً، يتمثل في احتمال بروز محور إيراني–تركي–مصري، يملأ الفراغ الناشئ في المنطقة عن تراجع محور الاعتدال بسقوط نظام مبارك، وتأثّر محور الممانعة بفعل تدهور الأوضاع في سوريا، وفشل إسرائيل والولايات المتحدة في قيادة المنطقة. فإيران اليوم تُعتبر العدو الأبرز لإسرائيل، بعد عقود من الصداقة والتحالف الاستراتيجي في عهد الشاه. وتركيا التي كانت حليفاً إقليمياً هاماً لإسرائيل، أصبحت تبتعد تدريجياً عنها منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر2002. أما مصر التي أصبحت شريكاً وحليفاً حيوياً لإسرائيل منذ توقيع اتفاق السلام في عام 1979، والتي حلّت محلّ الشاه في علاقاته الوثيقة مع إسرائيل، بدأت تنظر بحذر لتفاصيل العلاقة مع إسرائيل منذ الإطاحة بنظام مبارك، وأخذت تتيقّظ لضرورة استعادة دورها ومكانتها الإقليميين، اللذين فقدتهما بحكم صلحها مع إسرائيل.

ترى إسرائيل أن احتمال نشوء هذا المحور وارد وبقوة، خاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، بسبب انشغال الإدارة الأمريكية بالمشاكل الداخلية، وهو الأمر

الذي بدا جلياً عندما عجزت الولايات المتحدة عن إنقاذ نظام مبارك من السقوط، –وهو النظام الذي كان يمثّل حليفاً استراتيجياً لأمريكا في الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة–، والذي أدّى إلى تقهقر محور الاعتدال إن لم نقل انهياره بعد خروج مصر منه، ليتيح المجال لظهور محور جديد، تكون مصر الثورة –التي تختلف عن مصر مبارك– مكوناً رئيسياً فيه.[1] فعلى الرغم من المشاكل والأزمات الداخلية التي لا يزال النظام الجديد يواجهها في مصر،–التي ورثها أحياناً من النظام المخلوع وافتعلها أحياناً أخرى أنصار هذا النظام وفلوله بعد الثورة–، فإن مصر تحاول جاهدة استعادة مكانتها ودورها المؤثرين في المنطقة، والعودة إلى قيادة الدول العربية، والضلوع في دور قوي في القضايا العربية، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية.

أما تركيا التي بدأت تسعى لتوسيع مجال تأثيرها في المنطقة، وباتت ترى أن المنطقة بحاجة لطرف يقودها، ويملأ الفراغ الناشئ عن سقوط نظام مبارك، فقد ارتأت التحوّل نحو لعب دور حقيقي وفاعل في المنطقة العربية الإسلامية خصوصاً، والتعاون مع إيران، لتشكّل محوراً جديداً، يُعيد لها جزءاً من الحضور القوي الذي حظيت به تركيا في عهد الإمبراطورية العثمانية قروناً متعددة في المنطقة.

وتنظر إسرائيل باستياء شديد لهذا المسعى التركي، خاصّة وأن تركيا جمّدت علاقاتها مع إسرائيل (بسبب قيام إسرائيل بالاعتداء على أسطول الحرية، وإهانة السفير التركي، والمواجهة التي حدثت في دافوس بين أردوغان وبيريس في كانون الثاني/يناير 2009، واعتداءاتها على غزة)، كما أنها أخذت تسعى إلى تهميشها، في محاولة منها لإحلال نفسها مكان إسرائيل، مع إقناع الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، بأن المحور الذي تسعى لتشكيله لن يكون له تأثيرات سلبية على المصالح الغربية في الشرق الأوسط.[2]

---

[1] عكاشة، سعيد، ***"المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط"***، في: **السياسة الدولية**(ع185، تموز/يوليو 2011)، ص73

[2] المرجع السابق، ص73

وبخصوص جدية نشوء هذا المحور يقول قائد الثورة الإيرانية خامنئي(Khamenei) "إنّ تعاون وتعاضد طهران وأنقرة في مختلف القضايا كان دائماً لصالح البلدين والعالم الاسلامي"، لافتاً إلى أن التطورات الإقليمية تصبّ في مصلحة الدولتين وتحالفهما.[1] ويزداد القلق الإسرائيلي حينما يكتمل التقارب بين تركيا وإيران وتُستقطب مصر إلى المحور التركي-الإيراني، فتركيا تنظر بجدية إلى ضرورة انضمام مصر إلى المحور الذي ترتئي تشكيله مع طهران. يقول أردوغان (Erdoğan): "إن التعاون التركي-الإيراني قادر على أن يملأ الفراغ في المنطقة، ويظل هذا الجهد غير كاف، ما لم تنضم مصر إليه لتصبح الضلع الثالث في مثلث القوة في الشرق الأوسط".[2]

وفي معرض القلق الإسرائيلي من التقارب التركي-المصري، يقول السفير الإسرائيلي السابق لدى أنقرة ألون لينيل (Alon Linnell): "تركيا مستعدة لاستثمار الكثير من المال والجهد في بناء مصر كحليف إقليمي، ومن المتوقع أن يشمل هذا التعاون إقناع تركيا لمصر بخفض العلاقات مع إسرائيل".[3]

وحذّر المحلل يوسي ألفر (Yossi Alpher) من التقارب التركي مع الإسلاميين في مصر، مشيراً إلى عدم احتوائه على ما هو جيد لإسرائيل، قائلاً: "أردوغان يسعى إلى استعراض قوة تركيا، ويحاول الآن أن يضع مشروعاً ذا نفوذ تركي في مصر، وما يدعو للقلق، أن تقدم تركيا مساعدات مالية لمصر، التي تحتاجها بشدة خلال الفترة الحالية، كما أنه من المتوقع، أن يتواصل أردوغان مع الإسلاميين المصريين، الذين يزدادون نفوذاً، ومن المثير للمخاوف، أن يعمل على إقناع المصريين، للسماح له بزيارة قطاع غزة، معلناً نفسه المنقذ".[4]

---

[1] خبر منشور على محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/4/1، على الرابط: http://www.masress.com/elgomaa/7642

[2] عكاشة، سعيد، مرجع سابق، ص73

[3] موقع رسالة الإسلام الإعلامي، "رعب إسرائيلي من تحالف تركي مصري"، 2012، على الرابط: http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=15273

[4] المرجع سابق

فاقتراب تركيا من مصر وزيارة وفود رسمية رفيعة المستوى إلى القاهرة في أعقاب سقوط نظام مبارك–لأول مرة منذ خمسة عشرة عاماً–، يفصح عن رغبة تركية حقيقية في جذب مصر إلى معسكر جديد يجمع البلدين، وهذا يقطع الطريق على إسرائيل في إعادة قولبة مصر بما يخدم مصالحها ومصالح الغرب، وهو الأمر الذي يهدد الوجود والأمن الإسرائيليين. ونشوء نفوذ تركي داعم للفلسطينيين في غزة يعزز النفوذ الإيراني في دعم حماس، من شأنه أيضاً أن يزيد من زخم وفاعلية الأطراف المعادية لإسرائيل، ما يؤكد فكرة تهديد وجودها وأمنها في الشرق الأوسط.

لقد حذرت القيادات الإسرائيلية وصناع القرار في إسرائيل من تقارب إيراني إخواني، لما لذلك من تأثيرات سلبية في سلامة سريان العلاقة المصرية الإسرائيلية، فالتحدي الإيراني يمثل أخطر التحديات على وجود إسرائيل، ولعل اقتراب طهران من القاهرة خلافاً للحال في السابق، يزيد من حدة التوتر الإسرائيلي، لأن مصر مبارك كانت تساند إسرائيل في مشروعها عزل إيران، بينما مصر الثورة قد تقيم علاقات جيدة مع طهران، وقد تتحالف معها، وفي كل الأحوال فإن إسرائيل تنظر بقلق إلى احتمال بناء علاقة إيجابية جديدة بين مصر وإيران، وهو ما يؤدي إلى إقصاء إسرائيل وليس إيران.

ويأتي انضمام تركيا إلى مصر وإيران في كتلة واحدة، ليزيد من فرص إقصاء إسرائيل، ويهدّد وضعها ومكانتها واستقرارها في المنطقة، ويضع تحديات جديدة أمامها، وهو ما يعني عزلة جديدة لإسرائيل في الشرق الأوسط، وتقلّصها كقوة إقليمية فاعلة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انخراط إسرائيل في تطوير قوة الجيش والترسانة العسكرية لديها، لتواجه التهديدات المنظورة في الأفق القريب.

وعلى الرغم من الاختلاف المذهبي بين مصر وتركيا من جهة وإيران من جهة أخرى، وخوف مصر من تأثر علاقاتها مع دول الخليج نتيجة التقارب مع طهران، وانقسام الموقفين المصري والتركي من الملف النووي الإيراني؛ بحيث ترفض مصر انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، في حين تؤكد تركيا على حق طهران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية،

فضلاً عن الضغط الأمريكي على مصر –بفعل المساعدات السنوية لمصر– باتجاه الخضوع للإرادة الأمريكية واستمرار التبعية لها، والضغط الأمريكي كذلك على تركيا باتجاه استئناف علاقاتها مع إسرائيل، وقيادة أمريكا للحملة المناهضة لطهران بسبب برنامجها النووي، بهدف الحيلولة دون نشوء هذا التقارب بين هذه الدول المحورية الثلاث، غير أن هناك نقاطاً مشتركة متعددة بين الأطراف الثلاثة، من شأنها إنجاح فكرة قيام المحور المصري–التركي–الإيراني، وهي:

- وجود رؤية متشابهة في حلّ قضايا المنطقة وأزماتها: ويتضح ذلك من خلال ضلوع الأطراف الثلاثة بدور حيوي ومؤثر في قضايا الشرق الأوسط، وخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، ودعم القضية الفلسطينية، والأزمات الناشئة عن الربيع العربي خاصة الأزمة في سوريا.[1] وفي هذا السياق بادر الرئيس مرسي إلى إيجاد تعاون مشترك مع تركيا والسعودية وإيران من أجل حلّ الأزمة السورية، إلى جانب التطلع إلى القيام بدور فاعل في القارة الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالقضية السودانية وسوى ذلك من القضايا.

- الرغبة في تحقيق نهوض إسلامي في الشرق الأوسط، من شأنه تعزيز مواقف الدول العربية الإسلامية، خاصة بعد نجاح الإسلاميين في الوصول إلى السلطة في مصر، بحيث يمكن لهذا الهدف أن يتحقق في ظلّ قيادة حزب العدالة والتنمية التركي، وقيادة الإسلاميين للجمهورية الإيرانية. ويشار إلى تشابه الحكم في تركيا ومصر من حيث أنه حكم إسلامي قائم على إقصاء المؤسسة العسكرية، والحيلولة دون تدخلها في شؤون السياسة.

- تقارب الرؤيتين المصرية والتركية من رؤية طهران للعلاقات مع إسرائيل، بحيث نشهد في الفترة الحالية انقطاعاً في العلاقات التركية الإسرائيلية، وتدهوراً في العلاقات المصرية الإسرائيلية، إلى جانب علاقة العداء بين إسرائيل وإيران. وفي هذا الإطار

[1] سالم، بول، "أي دور إقليمي جديد لمصر؟"، 2012، مؤسسة كارينغي للسلام، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49594

السياسي يأتي نشوء المحور المصري–التركي–الإيراني، في مواجهة الوجود الإسرائيلي، والحدّ من القوة الإسرائيلية في المنطقة.

- يشكل تعاضد الدول الثلاث مصلحة مشتركة لها؛ بحيث تحتاج إيـــران لحلفـــاء إقليميـــين يشكلون سنداً حقيقياً لها في تخفيف آثار العقوبات التي يفرضها عليهـــا الغـــرب بفعـــل برنامجها النووي، كما أن تركيا تنظر إلى أن إنشاء هذا المحور من شأنه أن يعزز موقفها على الساحة الأوروبية، في سبيل تحقيق تطلعاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أمـــا مصر فهي بأمس الحاجة للتحالف مع طرفين قويين وفاعلين في المنطقة، بهدف التعـــافي من الأزمات التي ورثتها من نظام مبارك، ما يمكنها من استعادة مكانتها كقـــوة إقليميـــة فاعلة في الشرق الأوسط.

- تلتقي الدول الثلاث عند فكرة تكون محور يقود الشرق الأوسط تمثله دول شرق أوسطية، وهي بذلك تعارض فكرة المشاريع الغربية والإسرائيلية في المنطقة، كمشروع "الشـــرق الأوسط الكبير" وهو مشروع أمريكي، ومشروع "الشرق الأوسط الجديد" وهو مشـــروع إسرائيلي.

- انسحاب مصر مؤخراً من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يدلل على تغير الموقف المصري من حيازة الأسلحة النووية في المنطقة، خاصة وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك مفاعلات نووية، وهو الأمر الذي لن تقبله مصر الثورة كما كان عليه الحال إبان حكم الرئيس السابق مبارك، وبهذا تلتقي الدول الثلاث عند دعم حق جميع دول الشرق الاوسط في امتلاك الطاقة النووية السلمية.

أما إسرائيل – وحسبما ترى الباحثة– فإنها ستتحرّك للحيلولة دون نشوء محور جديـــد، يتكون من أطراف لا تربطها علاقات وثيقة مع أطرافه، بل إنها على أعتاب الدخول في علاقـــة عداء معها إلى جانب العداء مع إيران، ويتمثل التدخل الإسرائيل في ما يلي:

1. على صعيد تركيا: قد تعمل إسرائيل على إثارة المشكلة الكردية في تركيا، بالإضافة إلى دعم انفصال الإقليم الكردي عن الدولة التركية، فضلاً عن سعيها إلى تفخيخ العلاقة بين الغرب وتركيا، والعمل الجاد باتجاه تعطيل تحقيق الحلم التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2. على صعيد مصر: ستعمل إسرائيل على استكمال دورها في حرف مسار الثورة المصرية، للحيلولة دون استمرار السلطة التي يقودها الإسلاميون، خاصة إن لم تلتزم حكومة الإخوان بالأجندات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، من خلال الضغط على الولايات المتحدة باتجاه وقف مساعداتها السنوية لمصر، التي تقدر بملياري دولار سنوياً.

3. على صعيد إيران: سيتمثل الدور الإسرائيلي في تضخيم الخطر النووي الإيراني على مستوى العالم، بهدف حشد أكبر عدد ممكن من الأطراف المناهضة للمشروع الإيراني، وبالتالي إفشال محاولات إيران تشكيل محور شرق أوسطي جديد، يقود المنطقة –خاصة في حال انهيار محور الممانعة إذا ما سقط نظام الأسد في سوريا– بما يقطع الطريق على الغرب في التدخل في الشؤون الشرق أوسطية.

في ضوء ما سبق فإن إسرائيل تخشى من تشكّل هذا المحور الذي يؤثر بكلّ المقاييس على مصالحها ومصالح الغرب في الشرق الأوسط، ويشكل تهديداً لأمن إسرائيل واستقرارها، وبخاصة عند توسّع نفوذ هذا المحور في غزة، ومضاعفة دعمه للقضية الفلسطينية، ونشاطه جاهداً من أجل إيجاد حلول واقعية– ومنصفة للشعب الفلسطيني الذي سلبت إسرائيل حقوقه وصادرتها– لقضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وقضية الحدود واللاجئين والأسرى...إلخ، بغية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بوصفه سبباً رئيسياً في زعزعة استقرار الشرق الأوسط.

4.5 التحديات والمخاطر التي تواجه إسرائيل بفعل التحول الثوري في مصر

تواجه إسرائيل تحديات ومخاطر متعددة جراء اندلاع الثورات العربية، وبخاصة الثورة المصرية، ومن بين هذه التحديات كما أوردها الباحث الإسرائيلي ميخائيل ميلشتاين:[1]

- مقدار استمرار اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث أضحت هذه الاتفاقية عرضة للتعديل أو التغيير وربما التجميد أو الإلغاء، وقد اتضح ذلك حينما طالب الجانب المصري بتعديل بنود الاتفاق.

- تقهقر معسكر الاعتدال لصالح معسكر الممانعة وإمكانية تصاعد نفوذ طهران في المنطقة، بما يصبّ في مصلحة حماس وتخفيف الحصار عنها، ويدخل السلطة الفلسطينية–الشريك الفلسطيني لإسرائيل– في ضائقة استراتيجية بسبب انهيار حليفها المصري.

- تراجع فرص التسوية السلمية خاصة مع الفلسطينيين، ما من شأنه أن يؤدي إلى عزلة إسرائيل عن محيطها العربي والإقليمي.

- إمكانية تغير السياسة الخارجية لمصر باتجاه تحسين العلاقات مع حماس وطهران، مما سيؤدي إلى تنامي التحديات الأمنية التي تعانيها إسرائيل، وربما يخلق تحديات جديدة أخرى.

- التحديات والمخاطر والتهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل في سيناء.

وقد اعتبر الجنرال الإسرائيلي روتشيلد (Rothschild) في مؤتمر هرتزيليا –وهو رئيس المؤتمر– أن عزلة إسرائيل هي أهم التحديات التي تقف أمام إسرائيل، خاصة في ظلّ تراجع التأثير الأمريكي في المنطقة. أما رافئيل باراك (Rafael Barak) وزير الخارجية، فقد أشار إلى التحدي المتعلق باتفاقية السلام الموقعة مع الأردن عام 1994، قائلاً: "المحافظة على

[1] ميلشتاين، ميخائيل، "شرق أوسط قديم–جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل"، في: مجلة دراسات فلسطينية (ع87، صيف2011)، ص166–167

العلاقات مع مصر والأردن تحدٍّ مهم اليوم"، وكذلك فإن باراك رأى في ذلك تحدّياً آخر يشكله "انتقال الفلسطينيين من الإرهاب إلى الحلبة الدبلوماسية الدولية".[1]

وتأثّر أو انهيار اتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل من جهة ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى، من شأنه أن يزيد من الفجوة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، ويعرقل إمكانية توقيع صلح بينها وبين إسرائيل، وهذا من شأنه أن يدخل إسرائيل في حالة انغلاق تعيدها عقوداً إلى الوراء، وهو ما يمثّل تحدياً آخر يقف أمام أمن الدولة الإسرائيلية واستقرارها ووجودها.

أما قائد الجيش الإسرائيلي غانتس (Gantz)، فقد اعتبر أن التحدي الخطير يكمن في الحرب الإلكترونية وحملات القرصنة التي تقودها أطراف ودول متعددة، على مواقع تابعة لمؤسسات إسرائيلية "حساسة في الشبكة العنكبوتية". وقد أضاف غانتس أن هناك تحدياُ ثانياً يتمثل في احتمال تدهور الأوضاع في لبنان، قائلاً:"حرب لبنان الثانية ردعت حزب الله، ولكن في حال تفجر الوضع مجدداً فلا بد من أن نتحرك بصورة مجدية جداً".[2]

يضاف إلى هذه التحديات تحديات أخرى تتعلق بعزم مصر على استعادة دورها القيادي في المنطقة، وهو الدور الذي يتناقض مع الدور الإسرائيلي. وكذلك استعادة سيادتها على سيناء، واستقلال قرارها وعدم ارتهانه للإرادتين الأمريكية والإسرائيلية، فضلاً عن التحدي النووي الإيراني، واستغلال طهران انشغال العالم بالتطورات الإقليمية لصالح إنجاز مشروعها النووي، وإمكانية بروز محور إقليمي جديد يضم تركيا ومصر وإيران يقود المنطقة، ويحدّ من النفوذ الغربي والإسرائيلي في الشرق الأوسط.

ومن المنظور الإسرائيلي فإن مفاتيح أمن إسرائيل واستقرارها، يكمن في الأساس في اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو، وترى إسرائيل أن إمكانية تأثر اتفاق كامب ديفيد

---

[1] عواودة، وديع، "مؤتمر هرتزيليا يحذر إسرائيل من تحديات خارجية"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/06600a27-65d1-4082-ba22-56f2a5c207aa

[2] المرجع السابق.

سيؤثر بالضرورة على أمنها ووجودها في المنطقة، غير أن الأمر لا يقف عند حـــدّ تعـــديل أو حتى إلغاء اتفاقية كامب ديفيد على أهميتها القصوى، ذلك لأن الأمـــر ســـيزداد تعقيـــداً علـــى المسارين الفلسطيني والأردني، لأن الرأي العام في الأردن وفلسطين لن يقبل باستمرار اتفاقيتي السلام مع إسرائيل، خاصة عندما تُجري مصر تغييرات على كامب ديفيد، وهو الأمـــر الـــذي سيدخل إسرائيل في ضائقة استرايجية غير مسبوقة، لم تحِط بها منذ ثلاثة عقود، حينمـــا وقـــع السادات معها اتفاق السلام عام 1979، وتولى خلفه مبارك مهمة الحفاظ والالتزام بالاتفاق على حساب كرامة الشعوب العربية.

6. مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل

6. مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل

تسبب اندلاع الثورة المصرية وسقوط نظام مبارك، في إعادة طرح منظومة العلاقات المصرية الإسرائيلية وضمان استمرارها، وبدا واضحاً –من خلال التحليل السابق لتصريحات لقادة إسرائيليين رسميين وحزبيين، وأوراق بحثية لباحثين يهود، ومواد إعلامية نشرتها مؤسسات الإعلام في إسرائيل وسوى ذلك–، قلق إسرائيل من احتمال تأثّر اتفاقية كامب ديفيد جراء الثورة، وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ودأبت التوقعات الإسرائيلية على عرض المخاطر المتعددة، التي ستتعرض لها إسرائيل جراء التطورات في مصر، وهي التي ستضع مستقبل العلاقة المصرية الإسرائيلية على المحكّ، خاصة في ظل قدوم الإسلاميين إلى السلطة.

ولعلّ مستقبل العلاقة بين الطرفين المصري والإسرائيلي محاط بالضباب والغبار، فمن المتوقع أن تتأثر الاتفاقيات الاقتصادية الناشئة عن كامب ديفيد، خاصة اتفاق الغاز واتفاق الكويز، كما أن السياسات الأمنية ستكون عرضة للتغيير، بل إن العلاقات في كل مستوياتها مهددة بالانقطاع، ما يعني احتمال انتقال القاهرة من حالة الصداقة والتحالف مع تل أبيب إلى حالة من العداء. كما أن إسرائيل ستواجه مخاطر استراتيجية عندما يسيطر الإخوان على كل مؤسسات الدولة، فعلى سبيل المثال من الأرجح أن يرفض القادة الأمنيون الإخوانيون الجلوس مع الإسرائيليين على طاولة واحدة للحوار.

وفي السياق ذاته، فإن احتمال إلغاء كامب ديفيد قد لا يتحقق في المدى المنظور على الأقل، لأن توقيع مصر الاتفاقية منذ ثلاثة عقود، كان بهدف الحصول على المساعدات الغربية وبخاصة الأمريكية، والآن مصر بأمس الحاجة لهذه المساعدات، وهي غير معنية بالمطلق بوقف الدعم الأمريكي السنوي وكذلك التسهيلات الأمريكية في المنظمات الدولية. غير أنه في المدى المتوسط تكون مصر قد تعافت من مشاكلها وتحدياتها الداخلية، خاصة في حال تحالفت مع تركيا وإيران، وبهذا قد تتجه مصر نحو أطراف جدد يقدمون لها الدعم والمساندة، التي قد تمثل

تعويضاً كافياً للدعم الأمريكي، وهذا يعني أن مصر لن تعود مقيدة بالرؤى الأمريكية في إدارة قضايا الشرق الأوسط، وقد تتخلص من تبعيتها للغرب، وهذا كله لا يأتي في صالح تل أبيب، التي تمتعت بعلاقات متينة مع القاهرة، كفلتها المعونة الأمريكية لمصر عقوداً من الزمن تساوي نصف عمر دولة إسرائيل.

1.6 آفاق عملية السلام في ظل مصر الثورة

في ظلّ انفجار الأوضاع في الدول العربية وتهاوي الأنظمة العربية الاستبدادية–التي كانت تدعم عملية السلام مع إسرائيل–، وبدء ظهور أنظمة جديدة أفرزتها الثورات الشعبية، بدت فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط وآفاقه ضئيلة، فلم يعد من السهل على أقطاب عملية التسوية القيام بعملية سياسية على المدى المنظور، وبخاصة في ظل تسونامي سياسي ودبلوماسي كما أطلق عليه البعض.

فسقوط نظام مبارك هو السبب الحقيقي وراء جمود العملية السلمية، وتضاؤل فرصها، لأن نظامه كان يمنح الطرف الفلسطيني غطاءً شرعياً للدخول في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، ويضفي غطاءً عربياً على عملية التسوية بينهما، من خلال تمرير مشاريع التسوية في الجامعة العربية، ولكن بالشكل الذي يخدم مصلحة إسرائيل.[1]

وما انفكّت إسرائيل تراوغ في إيجاد حلول نهائية لقضايا الوضع الدائم، وهو الأمر الذي يزيد من حجم تعطيل سير العملية السلمية، خاصة فيما يتعلق بقيام الدولة الفلسطينية؛ لأن هذه القضية سيكون لها تأثيرات سلبية كثيرة على إسرائيل؛ التي ستجد نفسها –بعد فترة زمنية غير بعيدة– أقلية تحيط بها أغلبية فلسطينية، من شأنها أن تهدّد أمن دولة إسرائيل وديمومتها، وفي حال لم تقم الدولة الفلسطينية –وهو ما يمكن ترجيحه–، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تفجّر الأوضاع في الضفة الغربية، وارتفاع وتيرة العنف، وتصعيد إسرائيل إجراءاتها القمعية ضدّ

[1] خبر منشور في صحيفة المصريون، بتاريخ 2012/12/26، على الرابط: http://almesryoon.com/permalink/72212.html

الفلسطينيين. وهي أمور ستؤدي بالضرورة إلى تقليص فرص السلام في المنطقة، وعرقلة عملية التسوية.

ويرجع تضاؤل آفاق السلام في المنطقة إلى أسباب عدة، من بينها:

- اصطباغ الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالصبغة اليمينية خاصة في ظل قيادة نتنياهو –وهو يميني متشدد– لهذه الحكومة، وهو الأمر الذي سيعرقل فرص العملية السلمية في المنطقة، كما كان عليه الحال في السابق.[1]

- عدم قدرة إدارة أوباما على تقديم مبادرة أمريكية ناجحة للسلام في ظل الفشل الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصة على ضوء الانحياز المفرط لإسرائيل في أي عملية تسوية، والضغط المستمر على الجانب الفلسطيني بهدف تقديم تنازلات متتالية للجانب الإسرائيلي.

- إمكانية إتمام المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وهو الأمر الذي يفصح عن تقارب في الرؤى السياسية لدى الحركتين، من شأنه أن يفضي إلى موقف موحد من عملية السلام.

- تدهور الوضع المؤسسي للسلطة الفلسطينية الذي بات على شفا انهيار، وبهذا تتحقق الذريعة الإسرائيلية بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام.

- صعوبة وجود غطاء عربي لعملية التسوية في ظل تفجّر ثورات الربيع العربي وتتابع سقوط النظم الاستبدادية، وغياب حليف استراتيجي لإسرائيل –مثل مبارك– قادر على تمرير مشاريع التسوية معها.

لهذا؛ فإن التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع مع الفلسطينيين أمر غير قائم في الوقت الحالي، وآفاق السلام قليلة وربما إحياء عملية السلام في الوقت الراهن أمر في غاية الصعوبة، خاصة بعد التحولات النوعية في بلدان الربيع العربي.

---

[1] خبر منشور على موقع صحيفة القدس، بتاريخ 2013/3/13، على الرابط: http://www.alquds.com/news/article/view/id/423428#.UXAF-ko-HAs

2.6 المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية

1.2.6 المستوى السياسي

لطالما شكّل نظام مبارك المخلوع طوق نجاة لإسرائيل، وأضفى شرعية شبه كاملة على سياساتها، ومنذ أن سقط هذا النظام، باتت العلاقة بين مصر وإسرائيل محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك اتفاقية كامب ديفيد. وقد رأت جهاتٌ إسرائيلية الثورةَ المصرية بمثابة إنذار استراتيجي يستوجب التيقظ له والتحرك، لتجنيب اتفاق السلام أي تأثيرات سلبية قد تمس به.

وقد لاحظنا من تصريحات القادة الإسرائيليين في الصفحات السابقة، مدى اهتمامهم بوضع اتفاقية السلام، التي ضمنت أمن دولتهم واستقرارها طوال ثلاثة عقود، وضرورة الحفاظ عليها، وقد بدا ذلك جلياً –بعد اندلاع الثورة– عند توجههم إلى الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، والتأكيد على طلبهم المتمثل في ضرورة ضمان أن تحترم أي حكومة مصرية جديدة اتفاقية كامب ديفيد. وقد ارتبكت إسرائيل حينما بدأ مرسي يعمل على إعادة هيكلة النظام المؤسسي في الدولة، وخاصة عندما قام بإقالة القادة العسكريين والأمنيين الكبار، الذين يرتبطون بعلاقات جيدة مع نظرائهم الإسرائيليين، لما لهذه القرارات السياسية من تأثيرات سلبية على سير العلاقات مع إسرائيل، وبرود السلام بشكل أكبر بين مصر وإسرائيل.[1]

ويزداد القلق الإسرائيلي حينما يعمل الإخوان المسلمون على تطبيق رؤيتهم في الحكم، وتحجيم العلاقات مع إسرائيل وتحديدها رسمياً، فإن لم يظهر ذلك في المدى القريب، بسبب انشغال مصر بمشاكلها الداخلية وعدم الالتفات كثيراً لركائز السياسية الخارجية، فإنه قد يظهر في المدى المتوسط، خاصة حينما تحتذي مصر بالنموذج التركي –في ظل تحالف الدولتين معاً في محور واحد–، وبالتالي اقتفاء مصر أثر تركيا في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، وهي التي وصلت حدّ القطيعة لأسباب تتعلق في غالب الأحيان بالشأن الفلسطيني، وفي حال تحسنت تلك العلاقات، فإن أمر انقطاعها قرابة ثلاث سنوات، لا يبشر بالخير على مستوى العلاقات

[1] خبر منشور على موقع حديثنا الإخباري، بتاريخ 13 /8/ 2012، على الرابط: http://www.hadithna.com/2012/08/blog-post_2279.html

الثنائية بين تل أبيب وأنقرة في المستقبل، خاصة في حال استمرت إسرائيل في سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين عموماً وقطاع غزة خصوصاً.

فمصر على الأقل المتصالحة مع حاضرها وتاريخها، ستكون طرفاً غير محايد فيما يتعلق بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وستكون اتفاقية كامب ديفيد في الواجهة، كما أنها ستكون مرتبطة بشكل وثيق بسياسات إسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين. وإن ظلت الاتفاقية مستمرة ولم يتم إلغاؤها، فإن إسرائيل فقدت ذلك النظام الذي كان يمثّل طوق نجاة لها. وتشير الباحثة إلى رغبة الطرف المصري في إجراء تعديلات على الملحق الأمني في الاتفاقية، فيما يتصل بسيادة مصر على سيناء، ولهذا أيضاً تداعياته الخطيرة على أمن إسرائيل.

ولعلّ سياسات النظام المصري الوليد تجاه القضية الفلسطينية لا تُنبئ بوضع جيد ومستقر لاتفاقية كامب ديفيد. فعلى سبيل المثال قامت السلطة السياسية باتخاذ قرار يتعلق بتخفيف الحصار عن غزة، وفتح معبر رفح، وهو ما يتعارض مع بنود اتفاقية السلام، التي ترغم الطرفين على الالتزام بمنع أي تهديدات تخرج من أراضيهم ضدّ بعضهما بعضاً، ولعلّ فتح المعبر من شأنه أن يزيد من إمكانية تهريب الأسلحة إلى غزة، وهي التي ستستخدمها المقاومة في ضرب أهداف إسرائيلية، خاصة حينما تشنّ إسرائيل عدواناً جديداً على غزة، بالإضافة إلى تسهيل عملية تسلّل مسلحين من سيناء إلى غزة يقاتلون إسرائيل إلى جانب مقاومي غزة، وهو الأمر الذي يهدّد بالضرورة أمن اسرائيل واستقرار وجودها.

2.2.6 المستوى الاقتصادي

أثّرت الثورة المصرية وسقوط نظام مبارك على الاقتصاد الإسرائيلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد بدأت أسواق إسرائيل تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار البنزين والغاز، نتيجة توقف ضخ الغاز المصري لإسرائيل، في أعقاب تكرار تفجير أنابيب الغاز التي تصل إسرائيل عبر سيناء. وتكبدت إسرائيل خسائر فادحة نتيجة هذا الأمر؛ إذ قُدّرت الخسائر اليومية لإسرائيل

بستة ملايين شيكل (1.6 مليون دولار) جراء توقف ضخ الغاز المصري إليها،[1] وهو ما حدا بالحكومة الإسرائيلية لأن تطالب الإسرائيليين بالاقتصاد في استهلاك الكهرباء، وتحذيرهم من إمكانية تكرار انقطاع التيار الكهربائي، لأسباب تتعلق بعدم وفرة الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه شركة الكهرباء الإسرائيلية بشكل أساسي.[2]

ولعلّ تأثر العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل وإلغاء الجانب المصري اتفاقية تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل، سيدفع إسرائيل إلى تطوير بدائل أخرى للغاز المصري، ستتمثل بالضرورة في تطوير حقول الغاز في البحر المتوسط، والإفادة منها، حتى يتسنى لها تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها التطورات في مصر. وفي هذا توقعت صحيفة ذي مركير (The Marker) أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ستكون سيئة في المستقبل، حتى إنّ الصحيفة قد وصفت ذلك بأن "كارثة اقتصادية كبيرة" ستحلّ بإسرائيل في المرحلة اللاحقة لسقوط نظام مبارك.[3]

وقد تضطر الحكومة الإسرائيلية -كما يرى خبراء اقتصاديون إسرائيليون- تباعاً لذلك أن تنتهج سياسات تقشف، وأن ترفع الضرائب التي عمدت إلى تقليصها في السابق، لتخفيف عبئها عن الإسرائيليين،[4]فضلاً عن أنها ستعمد إلى استثمار أموال إضافية في إيلات، للتخفيف من تداعيات الثورة المصرية على قطاع السياحة في إسرائيل.

وستتأثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل أكبر، حينما يزداد تناقص الصادرات والواردات من وإلى إسرائيل، خاصة إذا ما تضاعفت حدّة التوتر بين البلدين على المستوى السياسي. وكذلك فإن الوضع سيصبح أكثر سوءاً لإسرائيل في حال تضررت اتفاقية الكويز، أو إذا قامت مصر بمنع إسرائيل من استخدام قناة السويس لأغراض تجارية أو عسكرية، وهذا

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات(23): **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، مرجع سابق، ص57

[2] المرجع السابق، ص58

[3] أبو هدبة، أحمد، ***إسرائيل وثورات العرب***"، في: **شؤون الأوسط** (ع138، ربيع 2011)، ص70

[4] المرجع السابق، ص70

يعني أن تضطر إسرائيل إلى الدوران حول إفريقيا، إن أرادت سفنها أن تحط في ميناء أسدود على البحر المتوسط، وهذا يعيد إسرائيل إلى سنوات حكم عبد الناصر الذي أمّم القناة، ولم يسمح بالملاحة الإسرائيلية في القناة، وكذلك إلى حقبة الملك فاروق الذي أغلق القناة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي أفضل الأحوال سترفع مصر رسوم الملاحة في القناة، وسيتم التعامل مع إسرائيل بشكل مختلف عما كان عليه الحال إبان حكم مبارك، وهو ما يخلق معضلة اقتصادية كبرى لإسرائيل، ويؤشر لمستقبل متدهور للعلاقات الاقتصادية المتشابكة بين مصر وإسرائيل.

وعلى الرغم من أهمية المستوى الاقتصادي، فإن إسرائيل ستعمل على تطوير قدراتها الأمنية والعسكرية لمواجهة التحديات الأمنية، وسيكون ذلك على حساب المؤسسات الاقتصادية وهذا ينسحب على المناحي السياسة والاجتماعية، وهو الأمر الذي سيضاعف من تأثيرات الثورة المصرية على قطاع الاقتصاد في إسرائيل.

3.2.6 المستوى الأمني

قد تواجه إسرائيل تحديات أمنية متنامية جراء عدم قدرة الجانب المصري إحكام السيطرة على سيناء، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين سيناء وقطاع غزة، ورخاوة المنطقة الحدودية، وما ينتج عنها من عمليات تهريب إلى القطاع، وهو ما يخلق مخاطر أمنية متعددة بدأت تواجهها إسرائيل منذ اندلاع الثورة المصرية. وتشير أغلب التقديرات الاستراتيجية إلى أن وضع إسرائيل الأمني بات أصعب بكثير من المرحلة السابقة، بل تم تشبيهه أحياناً بتدهور الحالة الأمنية لإسرائيل في حرب 1973.

وسيعمل الوضع الجديد على إرغام إسرائيل على زيادة النفقات الأمنية ورفع موازنة الدفاع، والعمل على تطوير الجيش، ليكون رادعاً للدول العربية-خاصة الجارة المصرية- عن التفكير في الهجوم على إسرائيل. وربما تحتاج إسرائيل إلى إعادة تشكيل الفرق العسكرية التي تم فكّها في السابق، وإرجاعها إلى المنطقة الحدودية مع سيناء من أجل تأمين هذه المنطقة.

ولما كانت إسرائيل قد دأبت على إنجاز مشروع الجدار أو "السياج الفولاذي" قبل الفترة الزمنية المحددة لإتمامه، فإنها ستعمل كذلك-حسب تصريحات رسمية- على بناء حواجز حرارية من الفولاذ والصلب مضادة للنيران، توضع جنباً إلى جنب مع السياج الفولاذي تحت الأرض.[1]

وسيجعل تراجع التنسيق الأمني مع الجانب المصري، خاصة بعد إقالة المجلس العسكري، الحكومةَ الإسرائيلية تعمل على تطوير أجهزة المراقبة والتنصّت والرادارات، خاصة بعدما أدخلت مصر -خلافاً للملحق الأمني من اتفاق السلام- قوات وأسلحة مصرية إلى سيناء، لمواجهة الجريمة في سيناء، لأن وجود الجيش المصري في هذه المنطقة الحساسة لإسرائيل، قد يدفع باتجاه احتكاك الجيشين المصري والإسرائيلي مع بعضهما بعضاً، وهو ما سيؤدي إلى مواجهة عسكرية قد تتطور إلى حرب، وربما تعمل إسرائيل على إعادة احتلال سيناء لتأمين عمقها الاستراتيجي.

ويُعدّ طلب الجانب المصري تعديل الملحق الأمني من اتفاق السلام، أمراً سيئاً لإسرائيل، لأن من شأن ذلك أن يقلّل من مستوى الأفضليات الأمنية، التي حصلت عليها إسرائيل بموجب اتفاق السلام وخاصة بنود الملحق الأمني، وهذا الطلب ينبئ بمستقبل متأرجح للعلاقات الأمنية بين الجانبين المصري والإسرائيلي، خاصة في ظل عدم وجود اتصالات على مستويات رفيعة بين القادة المصريين والإسرائيليين، من شأنها بحث المسائل الأمنية.

وكل ذلك يجعل إسرائيل -في المستقبل القريب- بحاجة ماسّة إلى تغيير نظريتها أو عقيدتها الأمنية، وبناء هذه النظرية بالشكل الذي يتلاءم ومستجدات الأوضاع في مصر، استناداً إلى أن منطقة الحدود لم تعد آمنة أو مستقرة.

فالمعاهدة التي ضمنت حدوداً آمنة لإسرائيل أكثر من ثلاثين سنة، -علماً بأن عمر دولة إسرائيل أصلاً 65 سنة، بما يعني أن المعاهدة حافظت على أمن إسرائيل قرابة نصف عمرها

[1] خبر منشور على موقع اليوم السابع، بتاريخ 2011/12/25، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=563150

كدولة–، أصبحت معاهدة هشّة وعرضة للإلغاء أو التنقيح، وهي الأمور التي تخشاها المؤسسة الأمنية في إسرائيل، التي باتت تبحث عن بدائل أمنية تضمن الحد الأدنى من منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

خاتمة

على خلفية الموقف الإسرائيلي المرتبك والقلق من التطورات في مصر، فإن إسرائيل ستعمل جاهدة على تغيير المسار الأصيل للثورة المصرية، وستحاول جاهدة –إلى جانب الولايات المتحدة– التدخل بأكثر من طريقة لتحقيق ذلك، وذلك بهدف تفادي الآثار السلبية التي أنتجها سقوط نظام مبارك عليها، وفي مقدمتها استحواذ الإسلاميين على السلطة.

وخلصت الباحثة إلى أن العلاقات بين مصر وإسرائيل في طريقها نحو الأسوأ، ولكن سيظهر بشكل أوضح على المدى المتوسط أو البعيد، أي بعد تمكن مصر من الخروج من أزماتها الداخلية التي ورثها النظام الجديد عن النظام المخلوع، وكذلك حتى تنجح مصر الثورة في تجاوز العقبات والثورة المضادة التي ما انفكّ فلول النظام المخلوع، يعملون على خلقها لإسقاط النظام الثوري الجديد الذي يقوده الإخوان. ومن ناحية ثانية فإن العلاقات بين الطرفين المصري والإسرائيلي ستكون ملامحها أكثر وضوحاً، في حال تسنّى لمصر الثورة التخلص من التبعية للغرب بخاصة الولايات المتحدة، فإذا نجحت مصر في الخروج من فلك الولايات المتحدة، وعدم الارتهان للإرادة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالمساعدات السنوية لمصر، فإن ذلك سينعكس بالضرورة بشكل مباشر على سير العلاقات المصرية الإسرائيلية وعلى استمرار اتفاقية كامب ديفيد. يُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بتقديم مساعدات سنوية تقدّر بملياري دولار أمريكي منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في نهاية العقد السابع من القرن الماضي.

فمصر التي حالت دون صدور أي تهديدات من داخل أراضيها ضدّ إسرائيل، والتزمت بكامل تفاصيل اتفاقية السلام ثلاثة عقود من الزمن، وتواطأت مع إسرائيل والولايات المتحدة

ضد الفلسطينيين، وحاصرت غزة، ووقفت ضدّ المقاومة الفلسطينية، لم تعد هي نفسها بعد الثورة، فلا تشكل مصر في ظل حكم الإخوان حاجزاً واقياً لإسرائيل كما كان عليه الحال في حقبة الرئيس السابق حسني مبارك، وهو الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تغيير عقيدتها الأمنية بما يتناسب والمستجدات التي طرأت على الوطن العربي عموماً ومصر خصوصاً.

وعلى العموم، فإن إسرائيل هي الخاسر الأكبر من ربيع العرب، والقضية الفلسطينية هي الرابح الأكبر منه، وفي حال توحّد العرب في ظل نظم ديمقراطية حديثة تعبر عن إرادة الشعوب، وسقطت كافة النظم الدكتاتورية العربية التي تنتشر في الشرق الأوسط والتي مثلت أسباباً حقيقية ومباشرة في بقاء إسرائيل حتى اليوم، فإن ذلك سيعيد إسرائيل عقوداً إلى الوراء، وسيدخلها مرحلة جديدة من العزلة، كما أن الرواية الإسرائيلية بكونها الكيان الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط ستسقط، وستتخذ النظم العربية الجديدة –التي أنشأتها إرادة الشعوب– مواقف حازمة وقاطعة وحادّة تجاه إسرائيل، ولعل توحد الفلسطينيين سيظهرهم بمظهر لائق أمام المجتمع الدولي الذي سيمنحهم شرعية القبول، وهو الأمر الذي سيعود بالضرر على صورة إسرائيل التي باتت ملطخة أمام العالم بفعل سياساتها العدوانية والتوسعية.

النتائج والتوصيات

النتائج

- تتّسم الثورة المصرية بأنها ثورة شعبية وعفوية وتلقائية وسلمية وبسيطة، وتُعتبر ثورة حضارية نبيلة المقاصد والأهداف، وقد اندلعت هذه الثورة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وخارجية، ومن أهم نتائجها الإطاحة بنظام مبارك الذي كان يتحلى بعلاقات طيبة جداً مع إسرائيل.

- حاول النظام المصري المخلوع إخماد الثورة، وتضليل الرأي العام، أما الموقف المصري (الرسمي والحزبي) بعد الثورة فكان موقفاً مسانداً لها، أما فيما يتصل بالعلاقات مع إسرائيل، فقد رأت المؤسسة الرسمية التي يقودها الإسلاميون أن هذه العلاقات مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية العدوانية والتوسعية، وقد اتخذت الأحزاب والحركات المصرية مواقف معادية من اتفاقية كامب ديفيد، تراوحت بين إلغائها وتعديلها وتجميدها، باستثناء أحزاب الفلول –التي تسعى لخلق ثورة مضادة للثورة الأصيلة– التي لم تدع إلى إلغاء كامب ديفيد بشكل نهائي، كما دعت إلى احترام هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات.

- موقف الإعلام المصري من الثورة: كان الإعلام الحكومي قبل سقوط نظام مبارك إعلاماً مسيساً ومضللاً، أما بالنسبة للإعلام المستقل (الداخلي والخارجي) فلم يكن حرّاً بل كان إعلاماً مقيّداً وملاحقاً. غير أن الوضع تغير بعد سقوط نظام مبارك، حيث تنوعت وسائل الإعلام وتعددت، بحيث أصبح هناك إعلام داعم للثورة ومساند لها ويعمل بحرية، وإعلام رافض للثورة وهو الإعلام المحسوب على النظام المخلوع، حاول بشتى الطرق إخماد الثورة، مثال ذلك إعلام رجال الأعمال الذي قاد إلى ثورة مضادة.

- يكمن الدور المنوط بإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في الحفاظ على المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، وتشمل النفط ومحاربة "الإرهاب" والحد من اتساع رقعة "التطرف الإسلامي"، وإفشال محاولات التسلح النووي.

- تمثلت الرؤية الإسرائيلية للواقع المصري قبل اندلاع ثورة 25 يناير باعتبار مصر دولة غازية وعدوة خاصة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. غير أن هذه الرؤية قد تغيرت في عهد السادات الذي نقل العلاقة مع إسرائيل من علاقة عداء إلى علاقة صلح وسلام، حافظ عليهما خلفه مبارك، الذي تساوق مع إسرائيل ضد القضايا والحقوق العربية. غير أن إسرائيل أضحت تتخوف من اتخاذ العلاقة شكل العداء مجدداً بعد اندلاع الثورة المصرية، خاصة في ظل صعود الإسلاميين للحكم في مصر.

- اتّسم الموقف الإسرائيلي الرسمي والحزبي والبحثي والإعلامي بالقلق والخوف والارتباك والارتياب والامتعاض والاستياء، جراء اندلاع الثورة المصرية، وسقوط نظام مبارك الذي تعتبره إسرائيل كنزاً استراتيجياً ثميناً، وقد ارتفعت حدّة هذا القلق والاستياء عند صعود الإسلاميين للسلطة في مصر، خشية تأثّر اتفاق كامب ديفيد، لما لذلك من آثار سلبية على أمن إسرائيل واستقرارها، والذين ضمنتهما الاتفاقية ثلاثين سنة ويزيد. وقد أشارت الصبغة العامة للموقف الإسرائيلي إلى ضرورة تسوية الصراع مع الفلسطينيين وقيام إسرائيل بتصفير مشكلاتها مع جيرانها العرب، لتفادي الانعكاسات السلبية للربيع العربي عليها، وعلى اتفاقات السلام مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية.

- تأتي الثورات العربية عموماً والثورة المصرية خصوصاً لصالح الفلسطينيين، إذ إن سقوط نظام مبارك يصب في مصلحة قطاع غزة وحركات المقاومة فيه، من خلال فكّ أو تخفيف الحصار الذي شاركت فيه مصر إبان حكم مبارك على القطاع، كما أن صعود الإخوان للحكم في مصر من شأنه أن يقيم علاقات وثيقة مع حكومة حماس في القطاع خلافاً لما كان عليه الحال فترة حكم مبارك. في سياق آخر فإن إتمام عملية المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين بات قريباً من التحقق في ظل نظام مصري جديد، يتعامل مع هذه العملية بشكل جادّ ويسعى جاهداً لإتمامها بغية لمّ الشمل الفلسطيني.

- حاولت تل أبيب جاهدة حرف مسار الثورات العربية خاصة الثورة المصرية وتغيير وجهتها، ولا تزال تحاول العبث في إنجازات هذه الثورة، من خلال المحاولات المتلاحقة

لصياغة نظام سياسي مصري على غرار نظام مبارك، يعمل على الحفاظ وتحقيق المصالح الإسرائيلية كما هي الأمريكية في المنطقة.

- تخشى مؤسسات صنع القرار في إسرائيل، من تبعات نشوء نظام جديد، يختلف في طبيعته وشكله وجوهره وأدواته عن النظام المخلوع، خاصة فيما يتعلق بموقف هذا النظام من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (المصالحة والتسوية)، واستعادة مصر لدورها الفاعل في هذا الصراع، وتخشى إسرائيل من عزم مصر استعادة سيادتها في سيناء.

- تخشى إسرائيل من احتمال نشوء محور شرق أوسطي جديد يقود المنطقة، تكون أقطابه؛ مصر وتركيا وإيران، ولا مكان لإسرائيل فيه.

- من أهم التحديات التي تقف أمام إسرائيل بفعل الثورة المصرية؛ احتمال تأثر اتفاقية كامب ديفيد، واتفاقية وادي عربة، واتفاقية أوسلو، فضلاً عن تراخي المنطقة الحدودية مع مصر، ما يعني تزايد التهديدات الأمنية عند سيناء ومحور فيلادلفيا، نتيجة تعاظم عمليات تهريب السلاح وتسلل خلايا جهادية للقطاع، وانهيار معسكر الاعتدال.

- مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل ضبابي لا يمكن تحديده بشكل دقيق، خاصة مع انشغال مصر بمعالجة أزماتها الداخلية، غير أن هذه العلاقة بمستوياتها السياسية والاقتصادية والأمنية، ستتأثر بشكل سلبي بالنسبة لإسرائيل.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة أن تكون أولى أولويات النظام المصري الجديد التعافي من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، والعمل الدؤوب من أجل تفعيل الدور التنموي الداخلي والإفادة من الثروات المصرية للنهوض بوضع البلاد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي؛ والعمل الجاد

من أجل استعادة دور ومكانة مصر الفاعلين في الصراع العربي الإسرائيلي وعلى الصعيد الدولي.

- تطهير مؤسسات الدولة من ذيول النظام المخلوع، حتى يتسنى لهذه المؤسسات التعافي من الفساد والمحسوبية، ومن ثم الالتفات إلى تصحيح وتقويم السياسة الخارجية بما يتناسب وحجم وثقل مصر.

- التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة احتلال والإسراع إلى قطع العلاقات معها ووقف كافة أوجه التطبيع معها، وإلغاء كامب ديفيد، واستعادة السيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء.

- تحسين العلاقات مع كل الأطراف بما في ذلك إيران، والمبادرة إلى الدعوة إلى إنشاء محور شرق أوسطي إقليمي يحجّم دور ومكانة إسرائيل في المنطقة.

- فكّ الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل ودعم المقاومة الفلسطينية فيه لإنهاء الوجود الاحتلالي في فلسطين. والإسراع في جمع شمل الفلسطينيين وإنهاء الانقسام.

- إتمام حركتي فتح وحماس عملية المصالحة، وتوحيد البرامج والأجندات السياسية لكلا الحركتين في سبيل مواجهة السياسات الإسرائيلية.

- توصي الباحثة بلدان وشعوب الربيع العربي إلى ضرورة التيقظ لكافة المحاولات الداخلية والخارجية الرامية لحرف الثورات عن مساراتها الأصيلة. وتدعو كذلك الشعوب العربية التي لم تنتفض بعد في وجه الطغيان الداخلي، إلى الثورة على الأنظمة الظالمة من أجل تحقيق الحرية واستعادة الكرامة وإحقاق الحقوق، بغية استكمال عملية بناء نظام عربي واحد مصدره إرادة الشعوب.

- مساندة الثورات العربية ودعمها وإنجاحها، وفي مقدمتها الثورة السورية.

- دعم مسيرة وتجربة الإسلام السياسي في الوطن العربي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

ابن منظور، **لسان العرب**، مج4، بيروت: دار صادر 1968

معجم اللغة العربية المعاصر، **قاموس المعاني**.

الكتب

باراك، إيهود، يوم دراسي بعنوان: **مسيرة السلام في شرق أوسط مضطرب**"، في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)–مفوضية الإعلام والثقافة 2011.

البارودي، فخري، **الصلح مع إسرائيل**، دمشق: مطبعة الأيام 1957.

بسيوني، محمود شريف ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق 2012.

بشارة، عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011.

حسن، محمد، **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، بيروت: دار الحكمة للنشر 1980

ديان، موشيه، **شهادة شخصية للمفاوضات المصرية الإسرائيلية**، ترجمة رضوان أبو عياش، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر 1982.

سيغيف، أساف، "**الديمقراطية المصرية والديمقراطية الإسرائيلية الخائفة**"، في عليان الهندي ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)–مفوضية الإعلام والثقافة 2011.

عبد الحي، وليد في إبراهيم علوش وآخرون، "**الثورات الشعبية في المنطقة: الخصائص العامة، التصورات الإسرائيلية، الأبعاد المستقبلية**" في شهرية الشرق الأوسط :التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي- الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، تحرير حامد قويسي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2011.

قاوم، أفرايم، "**الشرق الأوسط الجديد: عصر عدم الاستقرار**" في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)-مفوضية الإعلام والثقافة 2011.

ليفني، تسيبي، "يوم دراسي بعنوان: **مسيرة السلام في شرق أوسط مضطرب**"، في عليان الهندي، ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)-مفوضية الإعلام والثقافة 2011.

مزال، تسفي، "**الثورات في العالم العربي إلى أين**"، في عليان الهندي ويوسف غنيم، **الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية**، (د.م)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)-مفوضية الإعلام والثقافة 2011.

هياجنة، عدنان وعزيز حيدر وجوني منصور، "**الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**"، تحرير عبد الحميد الكيالي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2011.

دراسات وأبحاث

دياب، رنا معروف حفظي: تحليل محتوى اخبار اتفاقيات السلام الموقعة بين الدول العربية واسرائيل في صحيفتي الرأي والمجد الأردنيتين والاهرام المصرية في الفترة ما بين 1991-1995، (رسالة ماجستير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: 1997.

عمارة، محمد، " **الصراع الفكري العالمي حول مفهوم الحق**"، بحث غير منشور، نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2006.

المجلات والتقارير

أبو هدبة، أحمد، "***إسرائيل وثورات العرب***"، في: **شؤون الأوسط** (ع138، ربيع 2011).

أخبار التلفزيون الإسرائيلي- القناة الثانية، الساعة: الثانية وتسع وثلاثين دقيقة مساء بتوقيت إسرائيل، بتاريخ 19تشرين الأول/أكتوبر 2012

الخالدي، رشيد، "***الثورات العربية 2011: ملاحظات تاريخية أولية***"، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (ع86، ربيع2011).

شحادة، إمطانس، "***إسرائيل :حالة ارتباك***"، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (ع86، ربيع2011)

عكاشة، سعيد، "***المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط***"، في: **السياسة الدولية** (ع185، تموز/يوليو2011).

عوض، محسن، "***الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001-2011)***"، في: **المستقبل العربي** (حزيران/ يونيو2011)

غليون، برهان، "***الولادة الجديدة للعالم العربي***"، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية** (ع 86، ربيع2011)

الكيالي، عبد الحميد، "***قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري للفترة من بداية تموز/يوليو وحتى نهاية آب/أغسطس2012***"، في: **مجلة دراسات شرق أوسطية** (ع61، خريف 2012).

كيالي، ماجد، "***التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين***"، في: **مجلة شؤون عربية** (ع145، ربيع2011).

منشيه، كارميلا، تقرير صحفي، الساعة: 21.33 مساء، بتاريخ 2012/8/8، الإذاعة الإسرائيلية الثانية

ميلشتاين، ميخائيل، ***شرق أوسط قديم–جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل***، في: **مجلة دراسات فلسطينية** (ع87، صيف2011).

المراجع الالكترونية

إبراهيم، حسنين توفيق، " النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية"، 2011، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm

أبو سعدة، حافظ، " رسالة لأبو النجا.. ثورة يناير صناعة مصرية لا أمريكية"، في: صحيفة اليوم السابع (13أيلول/سبتمبر 2012)، على الرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=784693

أحمد، محمد، " لجنة تقصي الحقائق: التوريث والبرلمان المزور من أهم أسباب ثورة "25 يناير""، في: جريدة الشرق الأوسط (20نيسان/ إبريل 2011)، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=618062&issueno=11831

الأخضر، العفيف، "معجم المفاهيم الضرورية: مفهوم الثورة فلسفياً وتاريخياً"، في: صحيفة إيلاف (12آذار/مارس2009)، على الرابط:
http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/3/418178.htm

الأشعل، عبد الله، "هل تجتمع مصر وإيران"، 2011، الجزيرة نت، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/178abcc3-85f7-4a7f-afeb-a3fbc4c6aa38

آيزنشتات، مايكل وديفيد بلوك، "اختبار الثروات: كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل، 2012، معهد واشنطن، على الرابط :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/asset-test-how-the-united-states-benefits-from-its-alliance-with-israel

بارئيل، تسيفي، " صعود الإخوان المسلمين في مصر يمكن أن يدفع حركة حماس لأن تلقي سلاحها "، 2012، هآرتس، على الرابط:
http://www.haaretz.com/news/middle-east/muslim-brotherhood-s-rise-in-egypt-could-push-hamas-to-lay-down-its-arms.premium-1.454190#

برانيغن، وليام ومحمد منصور، " أحداث غزة أول اختبار حقيقي للرئيس المصري"، في: جريدة الشرق الأوسط(17 تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=704742&issueno=12408#.UVKgdDc-HAs

برنامج حزب الحرية والعدالة، منشور على موقع الحزب، على الرابط:
http://hurryh.com/uploadedimage/files/mainsystem.pdf

بروم، شلومو وشمعون شتاين، "إسرائيل ومحيطها الاستراتيجي: الفرص لمبادرة سياسية" في "ملحق خاص: الموقف الاسرائيلي من التحركات والاحتجاجات في الأردن"، 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/17514.html

بن يشاي، رون، "مرسي يحاول أن يلغي عملية السلام"، 2012، يديعوت أحرونوت، على الرابط: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4272118,00.html

بن، ألوف، " من دون مصر فإن إسرائيل سوف تصبح بلا أصدقاء في الشرق الأوسط"، 2011، هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/without-egypt-israel-will-be-left-with-no-friends-in-mideast-1.339926

بيرتي، بينديتا، "إسرائيل والربيع العربي، فهم المواقف وردود الفعل تجاه الشرق الأوسط الجديد"، (د.ت)، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، على الرابط:
http://cdn.www.inss.org.il.reblazecdn.net/upload/%28FILE%2913623
95840.pdf

تكلا، ليلى، "الثورة.. دستور"، في: صحيفة المصري اليوم (26حزيران/يونيو 2011)، على الرابط:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=301713

جابر، محمود صبري، "المحلل الإسرائيلي مردخاي كيدار: مصر عربة متهالكة تجرها خيول متنافرة"، 2012، محرك البحث الإخباري مصرس، على الرابط:
http://www.masress.com/alwafd/318373

حبش، مروان، "الفساد والاستبداد"، 2011، على الرابط:
http://emtiazdiab.blogspot.com/2011/02/blog-post_26.html

حبيب، محمد حسين، "المسرح.. ثورة دائمة"، 2012، ميدل إيست أونلاين، على الرابط:
http://www.middle-east-online.com/?id=142921

الحداد، محمد، " 17 ديسمبر: البوعزيزي ومآلات الثورة"، في: صحيفة الحياة (22كانون الأول/ ديسمبر 2012)، على الرابط: http://alhayat.com/Details/464864

حرب، أسامة الغزالي، "في معنى الثورة"، في: صحيفة الأهرام (6 تموز/يوليو2011)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/82517.aspx

حسن، رشيد، "الشيخ رائد صلاح"، في: صحيفة الدستور(5شباط/فبراير 2013)، على الرابط:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\OpinionAndNotes\2
013\02\OpinionAndNotes_issue1932_day05_id465436.htm#.UUxp8
Dc-HAs

الحسناوي، مصطفى، "تحولات مفهوم الثورة في زمن موت الإيديولوجيا_ الحقائق الإيديولوجية المتعددة للثورات المعاصرة "،2011، محرك البحث الإخباري مغرس، على الرابط: http://www.maghress.com/almassae/127787

حسني، محمد، "حكامنا وأعدائنا.. إيد واحدة– ثورة يناير في عيون إسرائيلية"، 2011، مركز الدراسات الاشتراكية، على الرابط: http://www.e-socialists.net/node/7291

حسيب، خير الدين، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، في: القدس العربي(23آذار/مارس2012)، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\23qpt480.htm&arc=data\2012\03\03-23\23qpt480.htm

حلقة بعنوان "حركة كفاية" من برنامج تحت المجهر، بتاريخ 2011/12/16، قناة الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/pages/3866a32f-7bc7-4aa9-9a81-f49a7ac55ae9

حنفي، رشا، "أنا الدولة والدولة أنا..!"، في: صحيفة الأهرام (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/184941.aspx

حوار أجرته الصحفية جيهان فوزي مع رئيس حزب الوفد السيد البدوي، بتاريخ 3 /4/ 2011، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Investigations/News/70653.aspx

حوار أجرته زينب هاشم مع رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح، بتاريخ 28 /1/ 2012، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=783974&eid=386

حوار أجرته قناة العالم مع المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة أحمد سبيع، بتاريخ 2012/8/22، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1263404

خبر منشور على بوابة الحرية والعدالة، بتاريخ 2012/7/28، على الرابط: http://www.fj-p.com/article.php?id=9787

خبر منشور على جيروسليم بوست، بتاريخ 2/1/ 2011، على الرابط: http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=206263

خبر منشور على شبكة الأخبار الوطنية الإسرائيلية، بتاريخ 2013/2/7، على الرابط: http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/164982#.UUH76damhZc

خبر منشور على صحيفة جيروزاليم بوست، بتاريخ 2012/11/20، على الرابط: http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Egypt-sees-Gaza-conflict-ending-later-today

خبر منشور على قناة العالم، بتاريخ 22 /4/ 2012، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1084154

خبر منشور على قناة العالم، بتاريخ 2011/3/25، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1551

خبر منشور على محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/4/1، على الرابط: http://www.masress.com/elgomaa/7642

خبر منشور على موقع أخبار مصر، بتاريخ 2013/3/18، على الرابط: http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=218992

خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/5/1، على الرابط: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/86dcc5a7-d03c-4bd4-b80b-14608e864ef5

خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9a222445-e14d-42de-84af-be933097e389

خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2012/9/22، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/1d42795f-f87e-4bb0-80bf-e41aebfbc1fe

خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/12/4، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/e321d0bd-b301-41af-a889-52c22923c734

خبر منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2011/2/8، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/0a101d44-6dcb-4bda-89ab-9fe73b4403ed

خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/9a222445-e14d-42de-84af-be933097e389

خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2012/12/20، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/news/pages/d2b113bc-bcb8-423d-be26-8b10649b66ee

خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 3/8/ 2011، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/13eb0de4-06e4-4e28-85c3-00a408fc75ad

خبر منشور على موقع الجزيرة، بتاريخ 2011/2/9، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/ef284e31-cfa1-4b05-a7e8-e070cdf7d0a1

خبر منشور علـــى موقـــع الشـــروق أون لايـــن، بتـــاريخ 2012/11/15، علـــى الـــرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147647.html

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع الشـــروق نيـــوز، بتـــاريخ 6/25/ 2012، علـــى الـــرابط:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25062012&id=94a0f
76a-f0c8-4f3c-81ce-4505666809f6

خبر منشور على موقع المصري اليـــوم الإخبـــاري، بتـــاريخ 2012/9/22، علـــى الـــرابط:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=354192

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع المصـــري اليـــوم، بتـــاريخ 2012/11/15، علـــى الـــرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/1242061

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع المصـــري اليـــوم، بتـــاريخ 6/22/ 2012، علـــى الـــرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/938081

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع اليـــوم الســـابع، بتـــاريخ 2011/12/25، علـــى الـــرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=563150

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع بـــي بـــي ســـي، بتـــاريخ 2011/2/1، علـــى الـــرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110201_israel_egypt
.shtml

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع بـــي بـــي ســـي، بتـــاريخ 2012/9/23، علـــى الـــرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/09/120923_israel_egypt
_peacetreaty.shtml

خبـــــر منشـــــور علـــــى موقـــــع جريـــــدة الســـــفير، 2013، علـــــى الـــــرابط:
http://www.assafir.com/Windows/PrintSection.aspx?EditionId=1770
&MulhakId=1308

خبر منشور على موقع جريدة الشروق، بتاريخ 2012/11/21، على الرابط:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21112012&id=98612
44e-2796-4256-a9f8-ca6ebb12f80e

خبر منشور على موقع جيروسليم بوست، بتاريخ 25/6/ 2012، على الرابط:
http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=275088

خبر منشور على موقع حديثنا الإخباري، بتاريخ 13 /8/ 2012، على الرابط:
http://www.hadithna.com/2012/08/blog-post_2279.html

خبر منشور على موقع حزب الحرية والعدالة، بتاريخ 2011/8/21، على الرابط:
http://www.hurryh.com/Search_Details.aspx?News_ID=1736

خبر منشور على موقع روسيا اليوم، بتاريخ 3/2/ 2013، على الرابط
/http://arabic.rt.com/news_all_news/news/606728

خبر منشور على موقع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2013/1/13، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/471933

خبر منشور على موقع صحيفة الدستور الأصلي، بتاريخ2013/1/31، على الرابط:
http://www.dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=31012013&id=c2a
de2c2-fbbf-4ae3-8117-fc29fbe0a5d2

خبر منشور على موقع صحيفة القدس، بتاريخ 2013/3/13، على الرابط:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/423428#.UXAF-ko-HAs

خبر منشور على موقع صحيفة المصريون الإلكتروني، بتاريخ 12 /1/ 2013، على الرابط:
http://www.almesryoon.com/permalink/83352.html

خبر منشور على موقع صحيفة المصريون، بتاريخ 2012/6/17، على الرابط:
http://www.almesryoon.com/permalink/13155.html

خبر منشور على موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، بتاريخ 2011/2/10، على الرابط:
http://alwatan.kuwait.tt/printarticle.aspx?Id=88551&iYearQuarter=0

خبر منشور على موقع صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2012/11/11، على الرابط:
&http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=842753

خبر منشور على موقع صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2011/9/26، على الرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=500200&SecID=65&Issu
eID=0

خبر منشور على موقع صحيفة جيروساليم بوست، بتاريخ 2011/1/31، على الرابط:
http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=206086

خبر منشور على موقع صوت روسيا، بتاريخ 3/2/ 2013، على الرابط:
/http://arabic.ruvr.ru/2013_02_03/103418314

خبر منشور على موقع فلسطينيو 48، بتاريخ 2012/6/17، على الرابط:
http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1145855

خبر منشور على موقع قناة العالم، بتاريخ 2012/12/28، على الرابط:
http://www.alalam.ir/news/1432708

خبر منشور على موقع قناة العربية، بتاريخ 2012/12/7، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/07/253816.html

خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/11/15، على الرابط:
http://www.masress.com/almesryoon/162105

خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2011/9/7، على الرابط:
http://www.masress.com/almesryoon/76665

خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2011/9/7، علـــى الــرابط:
http://www.masress.com/almashhad/14128

خبر منشور على موقع محرك البحث الإخباري مصرس، بتاريخ 2012/10/9، على الــرابط:
http://www.masress.com/youm7/810458

خبر منشور على موقع محرك البحـــث مصـــرس، بتـــاريخ 2012/12/20، علـــى الــرابط:
http://www.masress.com/elfagr/97895

خبر منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتـــاريخ 2013/1/13، علـــى الـــرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/33617.html#.UPlZrqA4pYE

خبر منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتـــاريخ 2012/9/24، علـــى الـــرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/25327.html#.UQJReqA4pYE

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع نيـــوز مـــاكس، بتـــاريخ2013/3/12، علـــى الـــرابط:
http://www.newsmax.com/newswidget/israel-gantz-security-threats/2013/03/12/id/494234?promo_code=10DAE-1&utm_source=10DAEYnet_News&utm_medium=nmwidget&utm_campaign=widgetphase1

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع هـــآرتس، بتـــاريخ 2013/2/1، علـــى الـــرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.1919934

خبـــر منشـــور علـــى موقـــع هـــآرتس، بتـــاريخ 2012/7/25، علـــى الـــرابط:
http://www.haaretz.com/print-edition/news/egypt-eases-border-restrictions-at-rafah-crossing-1.453407

خبر منشور على موقع هآرتس، بتاريخ 2012/11/4، على الرابط:
http://www.haaretz.com/print-edition/news/top-defense-official-blasts-egypt-s-brotherhood-led-gov-t.premium-1.474109

خبر منشور على موقع يورو نيوز الإخباري، بتاريخ 2010/6/1، على الرابط:
http://arabic.euronews.com/2010/06/01/rafah-border-crossing-reopens/

خبر منشور على موقع يورو نيوز، بتاريخ 12/28/ 2012، على الرابط:
http://arabic.euronews.com/2012/12/26/netanyahu-launches-campaign-for-re-election/

خبر منشور في جريدة الدستور، بتاريخ6/25/ 2012، على الرابط:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\ArabicAndInter\2012\06\ArabicAndInter_issue1712_day25_id422459.htm#.UTsfaTfefAs

خبر منشور في صحيفة السفير، بتاريخ 2011/12/22، على الرابط:
http://www.assafir.com/Windows/PrintSection.aspx?EditionId=2050&MulhakId=2697

خبر منشور في صحيفة المصريون، بتاريخ 2012/12/26، على الرابط:
http://almesryoon.com/permalink/72212.html

خبر منشور في صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2011/12/22، على الرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=560943

خبر منشور في صحيفة اليوم السابع، بتاريخ 2012/10/5، على الرابط:
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=806678

د. م، " موقع في الثلج، وليس منحوتاً في الحجر"، في: صحيفة إسرائيل اليوم (27شباط/فبراير 2013)، على الرابط:

http://www.israeltoday.co.il/NewsItem/tabid/178/nid/23700/Default.aspx?hp=article_title

د. م، "إسرائيل تحاول إنقاذه وتناشد أمريكا وأوروبا عدم التخلي عنه.. الانتفاضة الشعبية المصرية متواصلة لحين إسقاط نظام مبارك"، في: صحيفة المجد(18آذار/مارس2013)، على الرابط: http://www.almajd.net/article/details/details.asp?id=4054

د. م، "إشكالية السلفية في دول الربيع العربي"، 2012، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/ae163475-a7d4-42f1-9e55-ec859552413a

د. م، "أيام الجمع منذ اندلاع ثورة 25 يناير"، في: جريدة الشرق الأوسط (25آذار/مارس 2011)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11805&article=614177&feature=#.UWvoqEo-HAs

د. م، "هل تنبأ ابن خلدون بـ«الربيع العربي»؟"، في: جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط (25تموز/يوليو 2011)، على الرابط: http://aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11927&article=632768

دربج، علي، " التكيّف الأميركي استراتيجية جديدة لحماية مصالح واشنطن في المنطقة"، 2012، موقع قناة المنار، على الرابط: http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=31&eid=301861

ديكل، أودي وأوريت بارلوف، "الرئيس مرسي والعلاقات المصرية الإسرائيلية: الحوار المصري في الشبكات الاجتماعية المصرية"،2012، معهد دراسات الأمن القومي، على الرابط: http://www.inss.org.il/research.php?cat=2&incat=&read=6943

راشد، سامر، " المنظور الإسرائيلي لمستقبل الصراع مع الفلسطينيين على ضوء "الثورات العربية"، (د.ت)، موقع بديل، على الرابط: http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1842-art4?tmpl=component&print=1

ربيع، سارة، "2009 نهاية عقد: ترحيل مشكلات الأمية والفقر والبطالة في العالم العربي إلى 2010"، في : جريدة الشرق الأوسط (28 كانون الأول/ديسمبر 2009)، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=550395#.UQWaa6A4pYE

رجب، إيمان، "كيف يمكن فهم تأثير العامل الخارجي في الثورات العربية؟"، في: الأهرام الرقمي (13 تشرين الأول /أكتوبر 2012)، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1058561&eid=6012

رجب، محمد، "إسرائيل تقود الثورة المضادة في مصر"، في: جريدة الشعب الجديد (27شباط/فبراير 2013)، على الرابط: http://www.elshaab.org/thread.php?ID=51906

زغلول، إيهاب، " هكذا علمنا رسولنا معنى الثورة!!!"، في: جريدة الشعب الجديد(22تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط: http://www.elshaab.org/thread.php?ID=40753

الزهراني، عبد المجيد، "الإعلام المصري..قبل وبعد 25يناير"، في: صحيفة الوطن أون لاين (30 كانون الثاني/ يناير 2013)، على الرابط: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=15350

الزيرجاوي، جاسم، "الثورة من منظور ماركسي"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286138

سالم، بول، "أي دور إقليمي جديد لمصر؟"، 2012، مؤسسة كارينغي للسلام، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49594

سالم، علاء، "إسرائيل وثورة التغيير في مصر:هواجس وتحديات"، 2011، الأهرام الرقمي، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=646653&eid=584

سلطان، ديفيد، "العلاقات المصرية الإسرائيلية 1996-2007"، ترجمة عمرو زكريا، 2010، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا)، على الرابط:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?76202-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8 %A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-1996-2007

السنهوري، عادل، "أحزاب الفلول الجديدة"، في: اليوم السابع (21أيلول/سبتمبر 2011)، على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=496729

سنيه، أفرايم، "ما العمل؟ احتلال محور فيلادلفيا"، 2011، وكالة سما الإخبارية، على الرابط:
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=87336

شوفال، زلمان، "مبادرة إسرائيلية جديدة: خير أم شر؟"، في: جريدة الدستور (8 آذار/مارس2011)، على الرابط:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\OpinionAndNotes\2011\03\OpinionAndNotes_issue1242_day08_id308979.htm#.UXJkSko-HAs، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 3/3/ 2011

الصباغ، رنا، "ربيع الثورات العربية في عيون شبابنا.. رؤى وتطلعات متفاوتة بين الكرامة والخبز"، 2011، موقع عين الإخباري، على الرابط:
http://www.ain.jo/node/192265

الطالقاني، علي،" العلاقات الاسرائيلية الأمريكية: المصالح والأبعاد"، 2007، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/66/370.htm

عابد، ماهر، "إسرائيل والهجمة على مصر"، 2013، عرب تايمز، على الرابط:
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=30965

عابدين، حمدي، "لماذا رفض المصريون استقالة عبد الناصر بعد الهزيمة"، في: جريدة الشرق الأوسط (9حزيران/يونيو 2005)، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=304485#.US8KCjfefAs

عبد الحي، وليد، " إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة" في "تقرير: إسرائيل أمام الثورات العربية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/5608.html#.UQgxafI4pYE

عبد الكريم، إبراهيم وخيري عمر ومروان الأسمر، "تقرير تحليلي: ثورة 25 يناير المصرية"، تحرير عبد الحميد الكيالي وجواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط2011، على الرابط: www.mesc.com.jo/Studies/Studies_Ia_20.htm

العجلوني، إبراهيم، "في مفهوم الثورة وأدبياتها"، في: صحيفة الرأي الأردنية (الأربعاء 28 كانون الأول/ ديسمبر2011)، على الرابط: http://alrai.com/article/12314.html

عكاشة، سعيد، " المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط"، في : مجلة السياسة الدولية (كانون الثاني/ يناير 2013)،
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1825/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8.aspx

عنبار، أفرايم، " الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي"، 2012، مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتجية في جامعة بار إيلان، على الرابط:
http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS95.pdf

عواودة، وديع، "مؤتمر هرتزيليا يحذر إسرائيل من تحديات خارجية"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/06600a27-65d1-4082-ba22-56f2a5c207aa

الغبرا، شفيق ناظم، "الثورات العربية وتفكيك الشرعية الاستبدادية"، 2011، منبر الحرية، على الرابط : http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5498

الغنوشي، سهيل، "متى تتوب النخب من خذلان الشعوب؟ "، 2011، الجزيرة نت، على الرابط: http://aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/d1c065e6-8a7a-48f6-a7b5-c99cef99a0ca

غولد، دوري، "التحول الديمقراطي في العالم العربي_مصلحة إسرائيلية"، 2011، وكالة سما الإخبارية، على الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=88556، نقلاً عن صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 2011/2/18

فايد، عمار أحمد، "السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب"، 2012، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/201271103413876925.htm

فريدمان، دانيئيل، " تسوية النزاع مع الفلسطينيين تنطوي على مصلحة إسرائيلية داخلية وإقليمية ودولية"، تحرير رندة حيدر، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (2 تموز/ يوليو 2012)، على الرابط: http://www.palestine-studies.org/files/nashra/2-7-2012.pdf، نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2012/7/2

فلسطين اليوم، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/12733.html

فيديو منشور على موقع حياتنا الإخباري، على الرابط:
http://www.hyatna.com/videos/22407/index.html

فيشمان، أليكس، "الخطر المحدق بالعلاقات المصرية- الإسرائيلية"، 2012، يديعوت أحرونوت، على الرابط: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4268091,00.html

قاياتي، محمد، " الثورات العربية.. تاريخ الغضب"، (د.ت)، شبكة الأخبار العربية، على الرابط:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=23039

قناة الأقصى، "الأحزاب المصرية المشاركة في الانتخابات التشريعية"، (د.ت)، على الرابط :
http://www.aqsatv.ps/?section=op&pid=4&opi=op_details&did=69

قنديل، محمد مختار ومحمود خليفة جودة، "أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

قنديل، محمد مختار، " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، 2012، موقع الحوار المتمدن، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314

كام، ماتيه، "توقيع معاهدة السلام مع مصر"، المركز التكنولوجي التربوي، (د.ت)، على الرابط:
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=6863

كلمة الرئيس المصري محمد مرسي أمام قمة عدم الانحياز في طهران، في آب/أغسطس 2012، على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=pL4dWbQUZjU

كيالي، ماجد، "التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين"، في: مجلة شؤون عربية (ع145، ربيع 2011)،
http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=0718d8e1-afae-48f9-9fa4-d694e1831935

كيركباتريك، ديفيد وجودي رودورن، "حماس وإسرائيل تتفقان على وقف إطلاق النار بعد الضغوطات المصرية والأمريكية"، في: مجلة نيويورك تايمز (22تشرين الثاني/نوفمبر2012)، على الرابط:

http://www.nytimes.com/2012/11/22/world/middleeast/israel-gaza-conflict.html?pagewanted=all&_r=0

كيلة، سلامة، "سياسات المعارضة المصرية وحراك الشعب"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/c52a6e64-81ab-4ea6-a53d-add6466e4766

لافي، لام، "سياسة مرسي ومحاولة إرضاء جميع الأطراف"، 2012، معهد الشرق الأوسط لأبحاث الإعلام، على الرابط: http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=3287

المجلس القومي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة 25 يناير2011، على الرابط : http://www.aohr.net/wp-content/uploads/2012/01/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1.pdf

مجلي، نظير، "تصرف أمريكا والغرب مع مبارك يثير قلقاً إسرائيلياً: قد يتخلون عنا في المستقبل"، في: جريدة الشرق الأوسط (1شباط/فبراير 2011)، على الرابط: http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=606402&issueno=11753#.URK_7vI4pYE

محارب، محمود، "إسرائيل والثورة المصرية"، 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13#aa5

محمود، أحمد، "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير"، 2013، الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/books/pages/49ec0e55-0b3a-4e64-a8a4-8fe526942e15

المحيا، عبد الرحمن، "الثورة المصرية"، 2011، على الرابط:
http://almuhaya.maktoobblog.com/1448321/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86/

محيي، محمود، "ليبرمان: الثورة المصرية أصبحت أخطر من "نووي" إيران"، 2012، موقع مصرس، على الرابط: http://www.masress.com/youm7/659358

مديرية الدراسات والمعلومات الأردنية، "الربيع العربي(المفهوم-الأسباب-التداعيات)"، 2012، دائرة المطبوعات والنشر، على الرابط: http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقدير الاستراتيجي (36): السلوك الإسرائيلي تجاه المصالحة واستحقاقاتها"، 2011، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4347.html#.UVExfjc-HAs

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر"، 2012، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/12733.html#.UQLzkKA4pYE

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "تقرير: مستقبل حماس في ظل الربيع العربي"، 2012، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/29119.html#.ULTgQ6A4pYE

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، 2011، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (23): الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، بيروت: (د.ن) 2012، على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/23_Israel_Egypt_Revolution_8-12.pdf

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " هل ستصمد المصالحة الفلسطينية الجديدة؟"، 2011، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-772e4d91108e

المركز العربي للدراسات الإنسانية، "حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة 25 يناير"، (د.ت)، على الرابط: http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=167:25jan-revolution&catid=41:analysis-articles&Itemid=79

المركز الفلسطيني للإعلام، "نتنياهو يجدد رفضه للدولة الفلسطينية، وتمسكه بالقبة الحديدية، وتخوفه من الثورات العربية"، 2013، على الرابط: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=128621

مركز نماء للبحوث والدراسات، "الثورات العربية من وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني،2012، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية، على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=187

مركز نماء للبحوث والدراسات، "الثورات العربية من وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني، 2012، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية، على الرابط: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=187

مزاحم، هيثم، "في معنى الثورة"، 2012، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، على الرابط:
http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid=815

مفضل، وحيد، "موسم التنكيل بمرسي والإخوان"، 2012، الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/16436cfd-358a-47d1-9f24-893e7e658517

منيب، عبد المنعم، "حدود وآفاق سياسة مرسي الخارجية"، 2012، مفكرة الإسلام، على الرابط:
http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2012/09/16/155742.html

موسوعة مقاتل من الصحراء، "اتفاقيات السلام العربية-الإسرائيلية خلال القرن العشرين"، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec04.doc_cvt.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء، "حرب أكتوبر 1973، من وجهة النظر السورية"، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb73-Syr/sec02.doc_cvt.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء، "موضوعات وأحداث تاريخية-اغتيال الرئيس السادات"، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/EgtialSada/sec10.doc_cvt.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء، ملحق مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb73-Syr/mol01.doc_cvt.htm

موقع البيان، "شفيق خيار صهيوني بامتياز"، (د.ت)، على الرابط:
http://www.albayan.co.uk/article.aspx?id=2048

موقع رسالة الإسلام الإعلامي، "رعب إسرائيلي من تحالف تركي مصري"، 2012، على الرابط: http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=15273

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "مرور 30 سنة على زيارة السادات لإسرائيل"، 2007، على الرابط: http://www.altawasul.com/mfaar/israelandthemiddleeast/egypt/pages/30%20years%20to%20sadat%20historic%20visit%20to%20israel%2015112007.aspx

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "معاهدة السلام بين دولة إسرائيل وجمهورية مصر العربية"، (د.ت)، على الرابط: http://www.altawasul.com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/egypt/israel+egypt+peace+treaty.htm

ميتال، يورام، "مكانة صحراء سيناء"، 2012، سما الإخبارية، على الرابط: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=134772، نقلاً عن صحيفة معاريف بتاريخ 2012/8/9

نافع، بشير موسى، " الغرب وحركة الثورة العربية: ليبيا... اليمن... وسورية"، في: القدس العربي (11أيار/مايو2011)، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\11qpt699.htm&arc=data\2011\05\05-11\11qpt699.htm

النجفي، محمد حسين، "المميزات الفريدة للثورة المصرية"، 2011، موقع الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=252422

النعامي، صالح، "إسرائيل وفزّاعة الإسلاميّين في أعقاب الثّورات العربيّة"،2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/54036b30-8c96-4766-a72c-006546b1dbba

هابر، إيتان، "على إسرائيل أن تسعى لإجراء محادثات مع حركة "الإخوان المسلمين"، تحرير رندة حيدر، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (2تموز/يوليو 2012)، على الرابط: http://www.palestine-studies.org/files/nashra/2-7-2012.pdf

هيلر، مارك، "قضية الرسالة الرسمية المفقودة: المبادئ والبراجماتية في العلاقات المصرية الإسرائيلية"، تقرير معهد دراسات الأمن القومي رقم 360، الخامس من آب 2012 "، على الرابط: http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=6997

وجيه، تامر، "النظام المصري من التواطئ إلى الشراكة"، 2009، مركز الدراسات الاشتراكية– مصر، على الرابط: http://www.e-socialists.net/node/1982

يونس، محمد عبدالله، "واقعية مفقودة:التوجهات الخارجية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية المصرية"، في: مجلة السياسة الدولية (16أيار/مايو2012)، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2255/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A9.aspx

An-Najah National University
Factulty of Graduate Studies

Israeli Attitude Towards the Revolutionary Transformation in Arab Republic of Egypt

By
Lubna ali Hassan dar salameh

Supervised by
Dr. Othman Othman

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development , Faculty of Gradute Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2013

Israeli Attitude Towards the Revolutionary Transformation in Arab Republic of Egypt

By
Lubna ali Hassan dar salameh
Supervised by
Dr. Othman Othman

Abstract

This study addresses the Israeli position toward the revolutionary transformation in Egypt which was described as confused and worried due to the Egyptian revolution that overthrew Mubarak's regime. This regime has been described by the Israelis as being Israeli's most important treasure in the Middle East, and one of its best strategic friends and allies in the region.

The study explained the extent of fear that Israel has regarding the future of Camp David Agreement in light of the emergence of a new Egyptian regime that is led by Islamists that can get rid of the dependence of Arabs on the United States of America. This dependence has ensured the smoothness of the relationships with Israel over the last three decades because of the conditional American aids. Ultimately, this change in Egypt will shape the kind of relationship with Israel, or even end it for good.

The problem of the study was centered on the nature of the Israeli position toward the Egyptian revolution; this position has been addressed carefully and accurately. The study questioned the possibility that the success of the Egyptian revolution will play a role in changing the principles of the relationships and the rules of the political game toward the Palestinian cause and the relationships with Israel and the West.

The study hypothesized that the revolutionary change in Egypt might lead to changes that are in favor of the Palestinian cause and on the expense of Israel's and the West's dominion over the Arab and Islamic region. Moreover, the rise of the Islamic movements to power in Egypt will have negative effects on the peace agreement between Egypt and Israel, while positively on the relationships with the Palestinian side, especially Hamas.

The researcher relied on the Analytical, Historical Approach in presenting a historical description of the Israeli vision of the Egyptian situation before January 25th. Moreover, the researcher adopted the Descriptive Approach to describe the Israeli position toward the Egyptian revolution, as well as the Israeli role in attempting to suppress the revolution and direct it toward the Israeli interests. Finally, the researcher used the Analytical Approach which enabled her to analyze and criticize the related data and information.

In the first chapter, the study addressed the theoretical, conceptual framework in which the researcher formulated an idiomatic definition of the revolutionary transformation concept which is a sudden and accelerated move from one state to another different one whose aim is to flip and change the current political, social and economic situation and replace it with another one that is led by a revolutionary system that came as a result of the revolution which grants the emerging institutions an original revolutionary legitimacy that has been guaranteed by that move.

The researcher has also mentioned during this part of the study the political, economic, social, psychological and external causes, factors and

backgrounds of the Egyptian revolution. This part has also presented the characteristics and features that the Arab Spring revolutions had in general and the Egyptian revolution in particular. The researcher included the formal, party and media positions in Egypt regarding the revolution.

In the third chapter the researcher talked about the possibility that the Israeli role in serving the western interests in the region could be affected due to the revolutionary shift in Egypt and other Arab countries.

Furthermore, the researcher presented a detailed explanation of the Israeli vision of the repercussions of the establishment of a new Egyptian regime on the Arab-Israeli conflict, especially with respect to the Palestinian cause, the reconciliation and settlement processes. She also addresses the possibilities of forming a new Middle Eastern Axis that qualifies Egypt to reclaim its effective regional role which it lost as a result of its agreement with Israel.

The study also anticipated the future of the relationships between Egypt and Israel and predicted the prospects of the settlement process in light of the revolutionary transformation in Egypt on the economic, political and security levels.

The study concluded that the Egyptian-Israeli relationships will be negatively affected, especially in case the Egyptian-American relationships are also affected, leading Egypt to get rid of its dependence on the United States and its ability to achieve its possible dream which is to have an independent decision and free will.